AMAN
Transparency Palestine

2023

استطلاع الرأي العام حول:
واقع الفساد ومكافحته في فلسطين

AMAN
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

استطلاع الرأي العام حول

واقع الفساد ومكافحته في فلسطين

لعام 2023

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

يتقدم ائتلاف أمان بالشكر الجزيل لمركز قياس للاستطلاعات والدراسات المسحية لتنفيذهم استطلاع الرأي لهذا العام، ولفريق التحليل في ائتلاف أمان الذي أشرف على الاستطلاع وتحليل البيانات واستخلاص النتائج منها، والعمل على مقارنتها مع سنوات سابقة وربطها بالسياق العام في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2023. استطلاع الرأي العام حول: واقع الفساد ومكافحته في فلسطين لعام 2023، رام الله - فلسطين.

فهرس المحتويات

الملخص التنفيذي	5
مقدمة	12
منهجية البحث	12
نتائج إستطلاع الرأي العام	14
1. المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها	14
2. تقييم المواطنين لحجم الفساد وانتشاره في فلسطين	16
2-1: مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني	17
2-2: وصف مرتكبي الفساد	19
2-3: القطاع الأكثر تعرضاً للفساد	20
2-4: المؤسسات أو الهيئات الرسمية الأكثر عرضة لانتشار الفساد	21
2-5: الوزارات والهيئات الحكومية الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد	23
3. جرائم الفساد في فلسطين	25
3-1: جرائم الفساد الأكثر انتشارا	25
2- 3: انتشار الأغذية والأدوية الفاسدة في العام 2021	26
3-3: الأسباب التي أدت إلى ازدياد ظاهرة الأدوية والأغذية الفاسدة خلال العام 2020	28
3-4: العقوبات الأكثر فاعلية لملاحقة مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء	29
4. الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين	30
5. الفساد في تقديم الخدمات العامة:	32
5-1: المجالات والخدمات الأكثر مجالاً لانتشار الفساد خلال العام 2021	32
5-2: سهولة الحصول على المعلومات من السجلات العامة	34
6. الواسطة في الحصول على الخدمات	35
6-1: التوجه للمؤسسات العامة للحصول على خدمة عامة	35
6-2: الاضطرار إلى الاستعانة بالواسطة للحصول على خدمة عامة	35
6-3: أسباب اللجوء إلى الواسطة	37
6-4a: الواسطة والمحسوبية في عملية التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العادية	39
6-4b: الواسطة والمحسوبية في التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العليا	40
7. الرشوة وتقديم الهدايا	41
7-1: توجه المواطنين أو أقاربهم لدفع رشوه للحصول على خدمة عامة	41
7-2: المجالات والخدمات الأكثر تعرضاً لانتشار الرشوة	42

8. دور الإعلام في مكافحة الفساد	43
8-1: تقييم دور الإعلام الفلسطيني في الكشف عن قضايا الفساد عام 2021	43
8-2: أكثر الوسائل الإعلامية فعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت في العام 2021	45
9. الاعتقاد بوجود فساد بالقضاء ودور الجهات المكلفة بمكافحة الفساد	46
9-1: الاعتقاد بوجود فساد في القضاء (المحاكم والنيابة العامة "القضاة وأعضاء النيابة والعاملين فيها")	46
9-1a: استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية (مثل هيئة مكافحة الفساد، ديوان الرقابة المالية والإدارية.....الخ)	47
9-2a: الجهات الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلفة بمكافحة الفساد حسب رأي المبحوثين في الضفة	49
9-3a: تقييم جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة في أداء دورها ومهامها	50
9-1b: استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة	51
9-2b: الجهات الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة	52
9-3b: تقييم جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة في أداء دورها ومهامها	53
10. دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد	54
11. الإبلاغ عن الفساد	56
11-2a: الإبلاغ عن الفساد كشهود	58
11-2b: الإبلاغ عن الفساد كضحية	59
12. أسباب عدم الإبلاغ عن الفساد	63
13. جهود مكافحة الفساد	65
14. التغير في مستوى الفساد	67
ملحق رقم 1: استمارة الاستطلاع	71
ملحق رقم 2: عينة الاستطلاع	81

>> الملخّص التنفيذي

نفّذ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) استطلاعاً للرأي العام الفلسطيني في كلٍّ من الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة، خلال الفترة الواقعة ما بين 16 - 25 أيلول/ سبتمبر2023.[1] بغرض رصد التغيّر في انطباعات المواطنين ووعيهم حول واقع الفساد ومكافحته.

تعتبر كلٌّ من القضايا الاقتصادية، والاحتلال، وتفشّي الفساد، وضعف سيادة القانون، واستمرار الانقسام، المشكلات الخمس الأساسية التي يعتقد المواطنون أنّها يجب أن تحظى بالأولوية لمعالجتها (بنسبة 26%، 22%، 21%، 18%، 11% على التوالي).

عدم وجود فارق في النسبة بين من يرون أن مشكلة الاحتلال وسياساته هي المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بالأولوية لمعالجتها ومن يرون أن مشكلة تفشّي الفساد هي المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بالأولوية لمعالجتها (22%، 21%) على التوالي، وإذا ما أضفنا إلى ذلك موضوع الانقسام ومدى تأثيره على سيادة القانون، تصل النسبة إلى 72%. الأمر الذي يؤكد ما أشار إليه ائتلاف أمان من أن الاحتلال والانقسام والفساد السياسي يغذي كل منها الآخر.

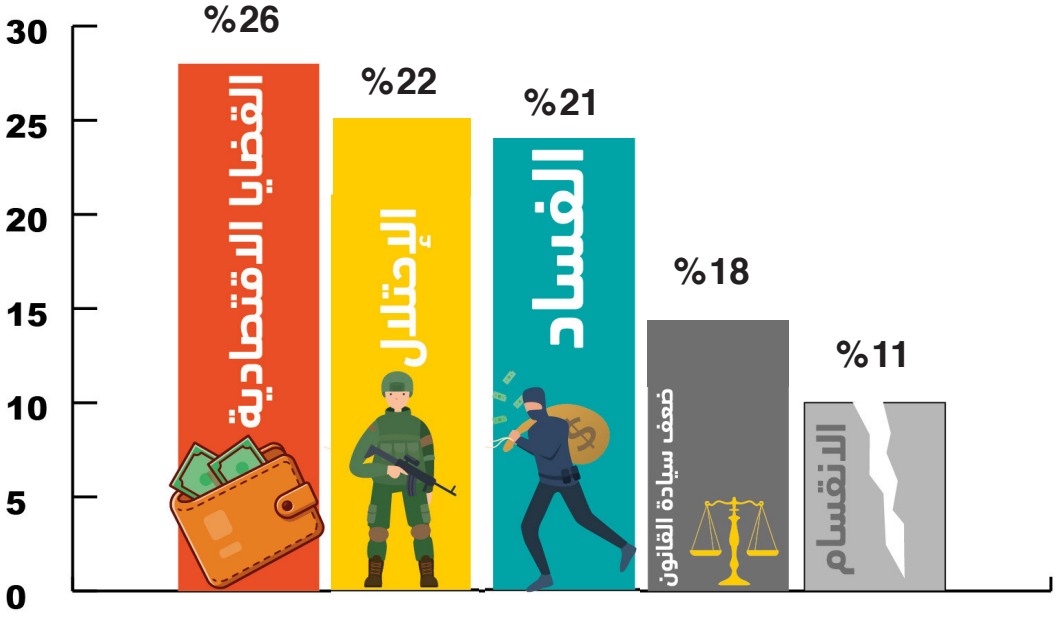

تشاؤم في انطباعات المواطنين عن مستوى انتشار الفساد

- استمرار ارتفاع نسبة المواطنين المتشائمين بشأن توقعاتهم لواقع وجهود مكافحة الفساد للعام القادم، حيث قال 57% من المواطنين إنّهم يعتقدون بأنّ الفساد سيزداد للعام المقبل.

- استمرت نسبة المواطنين الذين يرَوْنَ أنّ مستوى انتشار الفساد في مؤسسات الدولة ما زال كبيراً (63%). وترتفع هذه النسبة لدى الفئات العمرية الأكبر سناً مقارنة بالفئات العمرية الأقل (الشباب).

1. تعاقد الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) مع مركز «قياس» للاستطلاعات والدراسات المسحية، كجهة بحثية متخصصة بالبحوث المسحية، لإجراء الاستطلاع، وفقاً للمعايير الإحصائية المعتمدة في استطلاعات الرأي العام.

المؤسسات الحكومية الأكثر عرضةً للفساد

ترى غالبية المواطنين المبحوثين في الضفة الغربية وقطاع غزة أنّ القطاعات الأكثر عرضةً للفساد هي المؤسسات الرسمية الحكومية، وبشكل خاص شاغلو الفئات العليا؛ أي الذين يشغلون مناصب مقررة في مؤسسات القطاع العام التنفيذية (الوزارات، وأجهزة الأمن) 53%، ثم القطاع الخاص والهيئات المحلية 16% لكل واحد منهما، ثم المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية 15%.

وتعدُّ الوزارات ذات العلاقة المباشرة بتقديم الخدمات (التنمية الاجتماعية، والصحة، والمالية، والمؤسسات الأمنية) هي الأكثر عرضةً لانتشار الفساد من وجهة نظر المواطنين.

الواسطة والمحسوبية واختلاس الأموال العامة وإساءة الائتمان وإساءة استعمل السلطة أكثر أشكال الفساد انتشاراً (18%، 15%، 13%، 11% على التوالي)، وعلّل المبحوثون الذين مارسوا الواسطة بأنّ ذلك يعود إلى:

- الرغبة في تقصير الوقت بعدم اتّباع الإجراءات البيروقراطية.
- الخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص.
- الخوف من أن يأخذها شخص آخر غير مستحق لها بسبب الفساد.
- ثقافة المواطن الفلسطيني الذي لا يرى خطأً في اللجوء للواسطة.

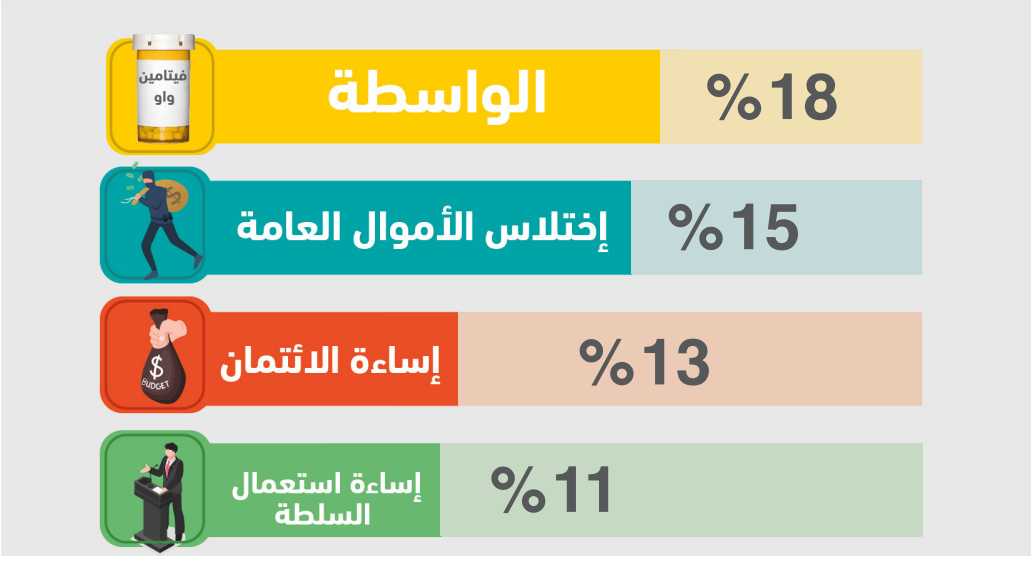

يعتقد المواطنون أنّ ضعف الالتزام بسيادة القانون، وعدم الجدية في مساءلة كبار الفاسدين حيث يتمتعون بالحصانة، وعدم تفعيل دور المجلس التشريعي والمؤسسات الرقابية خلق بيئة مشجعة على الفساد. كما يعتقد المواطنون أنّ ذلك يتم في مجالات التعيينات والترقيات في الوظائف العليا، وكذلك الخدمات الصحية وتوزيع المساعدات الإنسانية ومنح التصاريح.

ارتفاع نسبة ممارسة جريمة الرشوة في العام 2023

وصلت نسبة الذين قالوا إنّهم دفعوا أو أعطوا هدايا هم أو أحد أقاربهم لموظف عام إلى 29%. ومقارنة بنتائج العام الماضي، يتضح أنّ هناك ارتفاعاً في هذه النسبة بمقدار 5 نقاط (29% مقارنة بـ 24%). إنّ ضعف دخل بعض صغار الموظفين، وضغط الاحتياج، وانتهاز حاجة المواطنين للحصول على الخدمة، وعدم محاسبة كبار الفاسدين، شجع بعض العاملين في قطاع الخدمات على طلب الرشوة.

ارتفعت نسبة الذين قدموا رشوة أو هدية في العام الحالي مقارنة بالعام الماضي، وتركز هذا الارتفاع في قطاع غزة بحوالي 9 نقاط (31% – 40%) وذلك بسبب زيادة الطلب على الخدمات مقارنة بضعفها، وضعف رواتب العاملين في قطاع غزة.

اعتبر 13% من المواطنين أنّ الرشوة هي الجريمة الأكثر انتشاراً بين جرائم الفساد، فيما اعتبر 12% من المواطنين أنّها الجريمة الثانية الأكثر انتشاراً، بينما اعتبرها 9% الجريمة الثالثة الأكثر انتشاراً في فلسطين.

وفقاً لآراء عدد من المبحوثين، فإنّ خدمات الصحة وخدمات منح التصاريح والأذونات الرسمية وخدمات التعليم، أكثر عرضةً لانتشار الرشوة حيث كانت النسب على التوالي (27%، 23%،18%).

المواطنون يعتبرون أنّ الجرائم الخاصة بفساد الأغذية والأدوية قد زادت في العام 2023

نسبة المواطنين الذي يعتقدون أنَّ الجرائم الخاصة بفساد الأغذية والأدوية قد ارتفعت في العام 2023 إلى 80% مقارنة بـ 74% في العام 2022. وذلك بسبب:

- عدم محاسبة وملاحقة مرتكبي هذه الجرائم.
- استخدام الواسطة والمحسوبية والمحاباة لغضّ النظر عن تلك الجرائم.
- التشريعات السارية لا توفر عقوبة رادعة.
- ضعف وعي المواطنين بهذه الجرائم.

المواطنون ما زالوا يعتقدون أنّ دور الإعلام في مكافحة الفساد غير فاعل

يرى 85% من المواطنين أنّ دور الإعلام الفلسطيني ضعيف أو متوسط الفعالية في الكشف عن قضايا الفساد. في المقابل، فإنّ 71% من المواطنين يرون أنّ الإعلام الرقمي هو أكثر الوسائل الإعلامية فعالية في تسليط الضوء والكشف عن قضايا فساد حدثت في العام 2023.

على الرغم من انخفاض نسبة المواطنين المبحوثين الذين يعتقدون بوجود فساد في الجهاز القضائي، فإن النسبة ما زالت مرتفعة خاصة أن المواطنين لا يميزون بين دور النيابة العامة وأعمال القضاة (المحاكم).

على الرغم من إقرار نظام حماية المبلغين عن الفساد، وارتفاع نسبة الذين يقولون إنّ الإبلاغ عن الفساد واجب القيام به بموجب القانون مقارنة بالسنوات السابقة، فإن أغلبية المواطنين ما زالوا يعتقدون أنّ المواطنين يعزفون عن الإبلاغ عن الفساد، وتعود الأسباب إلى: عدم وجود وعي كافٍ بمعنى الفساد وأشكاله، وعدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين والشهود، بالإضافة إلى عدم القناعة بجدوى الإبلاغ لأنّه لن تتخذ الإجراءات بحقّ الفاسدين.

أغلبية واسعة من المواطنين يعتبرون أنّ الجهود المبذولة لمكافحة الفساد غير كافية.

ترى أغلبية واسعة من المواطنين (87%) أنّ الجهود المبذولة لمكافحة الفساد غير كافية، كما يعتقد المواطنون أنّ أهم سبب لعدم كفاية الجهود المبذولة لمكافحة الفساد يعود إلى:

1. ضعف الإرادة السياسية في مساءلة ومحاسبة الفاسدين.
2. ضعف الشفافية في إدارة مؤسسات الدولة.
3. العقوبات التي تطبَّقُ على مرتكبي جرائم الفساد غير رادعة.
4. افتقاد القدوة في التزام المسؤولين بقيم النزاهة والمحافظة على الموارد والمصلحة العامة.

46% من المواطنين غير مقتنعين بفاعلية وكفاية جهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية.

على الرغم من ارتفاع نسبة الذين يعتقدون باستقلالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية إلى الضعف في العام 2022 و2023 على التوالي مقارنة بنتائج الاستطلاعات في السنوات الخمس الماضية، فإن 46% من المواطنين غير مقتنعين بفاعلية وكفاية جهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية، وما زالوا يشكّكون باستقلاليتها، ويعتقدون بوجود تدخّلات من قبل الأطراف السياسية المتنفذة في أعمالها. ويرى المواطنون أنّ الجهة الأولى الأكثر تدخّلاً في عمل الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد كانت، وفقاً للآراء المستطلعة، كالآتي: (1) الأجهزة الأمنية (2) مكتب الرئيس (3) رئاسة الوزراء والوزراء (4) المحافظون ورؤساء البلديات (5) قادة الأحزاب.

ارتفعت نسبة الذين يرون أن مكتب الرئيس أكثر تدخلاً في الجهات المكلفة بمكافحة الفساد بمقدار 7 نقاط (من 17% العام الماضي إلى 24% هذا العام)، كما أظهرت نتائج الاستطلاع العام 2023، ووفقاً لانطباعات المواطنين المبحوثين، أن مكتب الرئيس هو الجهة الأولى الأكثر تدخلاً في الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية مقارنة ببقية الجهات الأخرى بنسبة 28%.

المواطنون في قطاع غزة غير مقتنعين بجهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في القطاع

ما زالت نسبة مرتفعة من المواطنين في قطاع غزة ترى أن فعالية جهود الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد وكفايتها في القطاع غير فعالة إلى متوسطة الفعالية، وما زالت الأغلبية تشكك باستقلالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد، ويعتقدون بتأثّرها بأطراف السلطة الحاكمة في القطاع، مثل الأجهزة الأمنية، وأعضاء المجلس التشريعي، والنائب العام، وقادة الأحزاب.

ارتفعت نسبة الذين يعتقدون في قطاع غزة أن الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في القطاع لا تمارس عملها باستقلالية إلى 56% مقارنة بـ 47% في العام الماضي.

تظهر النتائج أنّ هناك توافقاً في الآراء بين المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة على تدنّي مستوى الاستقلالية والفعالية للجهات التي تتابع قضايا الفساد (هيئة مكافحة الفساد وديوان الرقابة المالية والإدارية في الضفة الغربية ونيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال وديوان الرقابة المالية والإدارية في قطاع غزة)، وأنّ هناك تدخلات وتأثيرات تواجه ممارسة تلك الجهات لدورها من قبل أطراف وجهات مختلفة، مثل مكتب الرئاسة والأجهزة الأمنية وقادة الفصائل في الضفة الغربية، والأجهزة الأمنية، وأعضاء كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس في قطاع غزة، الأمر الذي قد يؤدي إلى ضعف ثقة المواطنين في الضفة وغزة بالجهات المسؤولة عن متابعة قضايا الفساد.

يلاحظ في الاستطلاع الحالي وجود تقارب بين انطباعات المواطنين وآرائهم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، لصالح تقليل الفجوة التي كانت بارزة بينهم في السنوات السابقة، ومن الملاحظ أن هذا يعود إلى التغير السلبي في انطباعات المواطنين بقطاع غزة بسبب زيادة سوء الأوضاع الاقتصادية وتراجع الخدمات وضعفها، الأمر الذي يشير إلى أن المواطنين في قطاع غزة باتوا أكثر حساسية لقضايا الفساد وجرأة في التعبير عنه.

أما بخصوص التغيّر في مستوى الفساد لعام 2023، فيرى 52% من المبحوثين أنّ الفساد ازداد، أما بخصوص التوقّعات المستقبلية للمواطنين حول مستوى انتشار الفساد للعام القادم، فإنّ 57% من المبحوثين يعتقدون أنّه سيزداد.

مقدمة

يقوم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) وبشكل سنوي على إعداد تقريره حول الفساد، الذي يعتمد على العديد من المعطيات والمؤشرات والمكونات التي من ضمنها نتائج تحليل استطلاع رأي الجمهور الفلسطيني حول انطباعات عن حالة الفساد في الأراضي الفلسطينية.

ولغرض إنجاز التقرير السنوي للعام 2023 قام الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بتكليف مركز قياس للاستطلاعات والدراسات المسحية بتنفيذ استطلاع للرأي العام حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين، حيث قام المركز بإجراء الاستطلاع وتنفيذ البحث الميداني في الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة خلال الفترة ما بين 16 – 25 أيلول 2023.

هدف الاستطلاع بشكل أساسي إلى رصد التغير في انطباعات المواطنين ووعيهم حول الفساد ورصد مدى استعدادهم للانخراط في مكافحته ومقارنة النتائج بالسنوات السابقة.

بلغ حجم العينة 1324 فرداً ممن أعمارهم 18 عاماً فما فوق، منها (784) في الضفة الغربية (بما فيها القدس)، و(540) في قطاع غزة وبهامش خطأ ± 3%، حيث أجريت المقابلات وجهاً لوجه وفي المنازل.

منهجية البحث

1. الاستمارة:

صممت الاستمارة منذ بداية تنفيذ الاستطلاع بالتعاون مع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) والتي شملت كافة الأسئلة التي تغطي أهدافه.

2. اختيار العينة:

لغرض الاستطلاع وتمثيله للمجتمع، تم استخدام الأسلوب العيني متعدد المراحل لاختيار عينة طبقية عنقودية، حيث تم تقسيم العينة الكلية إلى طبقتين (الضفة الغربية وقطاع غزة) وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2017 الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بعد ذلك تم توزيع حجم العينة على المحافظات (العناقيد) ليعكس الوزن الحقيقي لكل منها، ومن ثم اختيار التجمعات السكانية لكل محافظة اعتماداً على نتائج التعداد، وفي كل تجمع تم اختيار بلوك أو بلوكين بشكل عشوائي ليتم العمل فيها، وتم اختيار المنازل في هذه البلوكات باستخدام العينة العشوائية المنتظمة. أما داخل المنزل فقد تم استخدام الجدول المتخصص في اختيار العينات Kish لاختيار الأفراد.

3. جمع البيانات

عمل في إجراء المقابلات وجها لوجه باحثون ميدانيون ممن لديهم خبرة طويلة في البحوث الميدانية، حيث خضعوا للقاءات عمل متخصصة بعضها وجاهية أو تلفونية، ناقشت أهداف الاستطلاع ومنهجية العمل وأسئلة الاستمارة.

تم استخدام الألواح الذكية (تابلت) في عملية جمع البيانات من خلال عمل تطبيق للاستمارة إلكترونياً وفق معايير وقواعد ضبط مشددة، مما أتاح التدقيق والمراقبة الميدانية بطريقة سهلة قادرة على المتابعة اللحظية.

الاختبار القبلي للاستمارة:

تم إجراء اختبار قبلي على الاستمارة لعينة حجمها 50 فرداً (32 في الضفة الغربية و18 في قطاع غزة) للتأكد من صلاحيتها واستيعاب المبحوثين وفهمهم لطبيعة الأسئلة والخيارات المطروحة، مما ساعد في إجراء أي تعديلات عليها قبل اعتمادها بالشكل النهائي، إضافة إلى ذلك تم إجراء عملية فحص لها من حيث الاتساق الداخلي للأسئلة وثباتها باستخدام معامل كرومباخ ألفا.

تدريب الباحثين:

لغرض الاستطلاع، قام المركز وبالتعاون مع ائتلاف أمان بعقد ورشات عمل تدريبية متخصصة للباحثين الميدانيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، أحاطت بكافة جوانبه، من تفاصيل المنهجية، والعينة، وأسئلة الاستمارة، والمقابلات، وطريقة استخدام التابلت والاستمارة الإلكترونية.

الرقابة والمتابعة:

هناك نوعان من الرقابة اتبعها المركز أثناء تنفيذ الاستطلاع تمثلت فيما يأتي:

1) الرقابة الميدانية: عمل فريق العمل البحثي تحت إشراف ومتابعة من قبل المنسقين الميدانيين والمشرفين، الذين بدورهم تواصلوا مع الباحثين في الميدان للتأكد من سير العمل وإجراء المقابلات بطريقة سليمة وبعيدة عن أي مشاكل، حيث قدم الفريق تقريراً يومياً حول ذلك.

2) الرقابة المكتبية وتمثلت فيما يأتي:

أ) الاتصالات الهاتفية: أجرى المركز اتصالات عشوائية مع أفراد من العينة للتأكد من صلاحية العمل وصلاحية المقابلات.

ب) العمل المكتبي: تم فحص الاستمارات مكتبياً للتأكد من الإجابات والانتقالات بين الأسئلة، والتأكد من صلاحية بيانات الاستمارات من خلال المتابعة الميدانية للاستمارة الإلكترونية ومسير الباحثين الميدانيين.

ج) برنامج الاستمارة الإلكتروني: من خلال التطبيق للاستمارة الإلكترونية، تم تصميم برنامج لإدخال البيانات ضمن ضوابط ومحددات معينة، يكون قادراً على اكتشاف أي إشكاليات ولا يسمح ميدانياً بتجاوزها، بالإضافة إلى المتابعة الميدانية اللحظية لعمل الباحثين والتأكد من وجودهم في مواقعهم في الميدان.

تحليل البيانات:

تم تحليل البيانات من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS بعد إجراء المراجعة والمعالجة الكاملة لها.

نتائج استطلاع الرأي العام حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين لعام 2023

1. المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها:

تطرق الاستطلاع لأهم المشاكل والتحديات التي يواجهها المجتمع الفلسطيني والتي يجب أن تحظى بالأولوية لمعالجتها، حيث احتلت مشكلة الأزمات الاقتصادية المشكلة الأهم، وفقاً لرأي المواطنين؛ حيث أشار 26% من المبحوثين إلى ذلك (28% في الضفة الغربية مقارنة بـ 23% في قطاع غزة)، ونسبة 22% من المبحوثين رأوا بأن مشكلة سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته هي المشكلة الأساسية التي يجب أنْ تحظى بأولوية لحلها (23% في الضفة الغربية مقارنة بـ 21% في قطاع غزة) ، فيما أشار 21% من المبحوثين إلى أن المشكلة الأساسية هي تفشي الفساد (26% في الضفة الغربية مقارنة بـ 15% في قطاع غزة). وفيما يتعلق بضعف سيادة القانون، أشار 18% إلى أنها المشكلة الأساسية، فيما صرح 11% من المبحوثين بأن المشكلة الأساسية هي استمرار الانقسام (5% في الضفة الغربية بالمقارنة بـ 19% في قطاع غزة)، و3% أشاروا إلى هشاشة البنية التحتية (2% في الضفة الغربية بالمقارنة بـ 4% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول رقم (1): المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
تصاعد الأزمات الاقتصادية	%25.8	%27.8	%22.8
سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته	%21.8	%22.6	%20.6
تفشّي الفساد	%21.4	%26.0	%14.6
ضعف سيادة القانون (بما يشمل حماية الحقوق والحريات العامة)	%17.7	%16.6	%19.3
استمرار الانقسام	%10.7	%4.8	%19.3
هشاشة البنية التحتية	%2.7	%2.2	%3.5
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل رقم (1): المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها

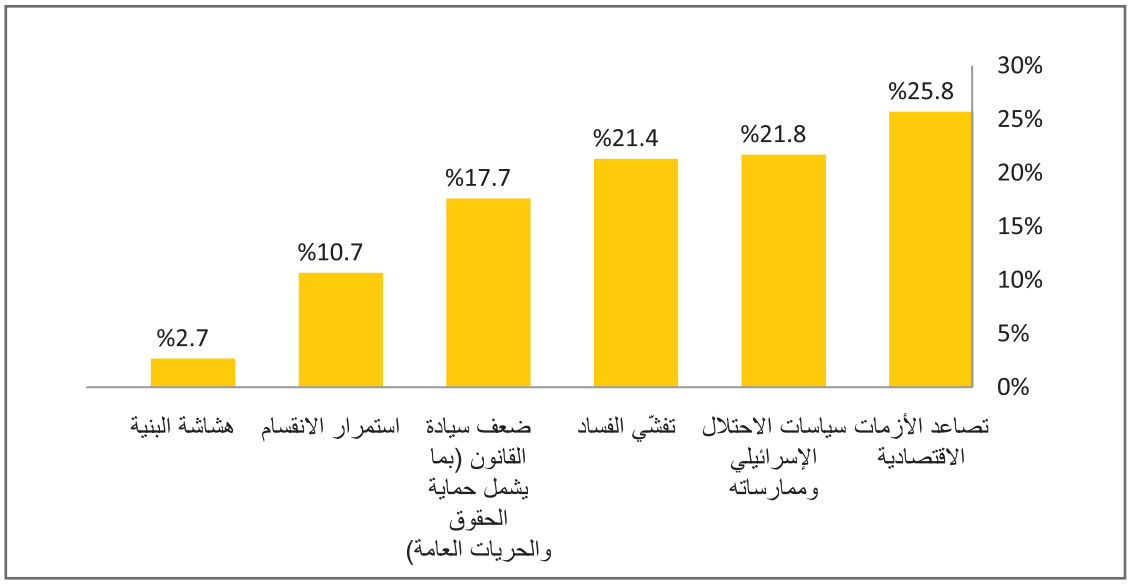

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي بالاستطلاعات السابقة، ما زالت مشكلات تصاعد الأزمات الاقتصادية وسياسات الاحتلال الإسرائيلي وتفشي الفساد تحظى بالأولية لدى المواطن الفلسطيني، التي يجب حلها. لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول رقم (1a): المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها – جدول مقارنة

المشكلة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
تصاعد الأزمات الاقتصادية	%29.1	%29.6	%24.7	%27.3	%26.1	%22.6	%27.5	%25.8
تفشي الفساد	%25.2	%26.5	%33.5	%26.4	%24.9	%27.6	%25.1	%21.4
سياسات الاحتلال الإسرائيلي	%19.7	%17.7	%16.7	%21.7	%20.6	%22.9	%20.7	%21.8
استمرار الانقسام	%15.6	%15.6	%16.3	%14.9	%13.8	%13.1	%10.5	%17.7
ضعف سيادة القانون	%6.3	%5.6	%5.1	%6.8	%10.1	%10.3	%11.1	%10.7
هشاشة البنية التحتية	%4.1	%5.0	%3.7	%2.8	%4.5	%3.5	%5.1	%2.7
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل رقم (1a): المشاكل الأساسية الثلاث الأولى التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها حسب السنوات

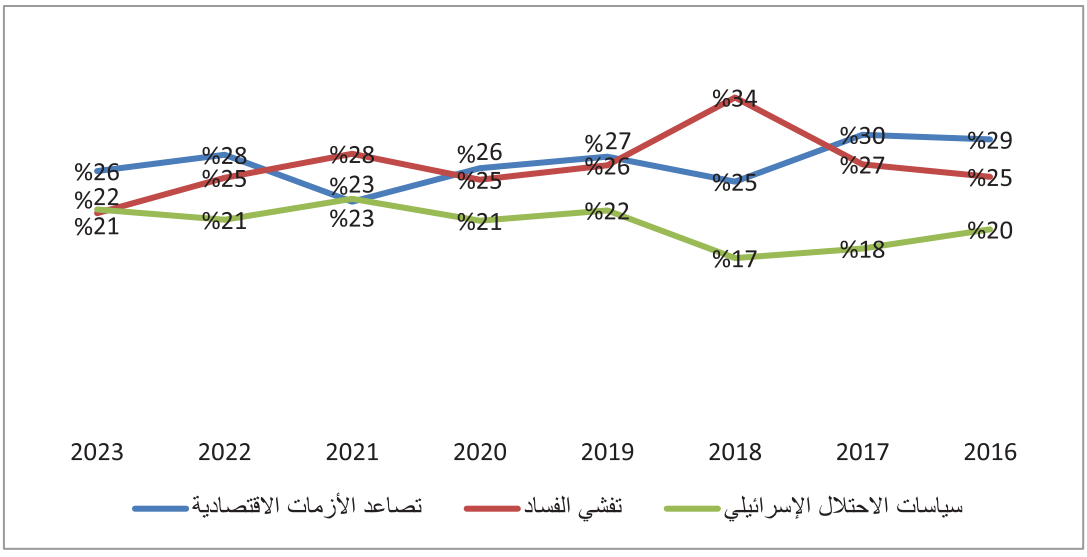

المشاكل الأساسية التي يجب أن تحظى بالأولوية لحلها حسب متغيرات مختارة

مشكلة تصاعد الأزمات الاقتصادية كمشكلة أساسية يجب أن تحظى بالأولوية الأولى

- النوع الاجتماعي: ترتفع نسبة من يرون أن تصاعد الأزمات الاقتصادية هي المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بالأولوية الأولى لحلها لدى الإناث إلى 28% مقارنة بالذكور (24%).
- الموقع الجغرافي: ترتفع النسبة لدى سكان شمال الضفة (31%) ووسطها (24%) مقارنة بسكان جنوب الضفة (19%).

- نوع التجمع السكني: ترتفع النسبة لدى سكان القرى والبلدات إلى 29% مقارنة بسكان المدن (24%) والمخيمات (26%).
- مستوى الدخل: ترتفع النسبة لدى أصحاب الدخل المرتفع إلى 32% مقارنة مع أصحاب الدخل المتوسط (24%) والمنخفض (23%).

مشكلة تفشي الفساد كمشكلة أساسية يجب أن تحظى بالأولوية الأولى

- الموقع الجغرافي: ترتفع نسبة من يرون أن مشكلة تفشي الفساد مشكلة أساسية يجب أن تحظى بالأولوية الأولى لحلها لدى سكان شمال الضفة إلى 32% مقارنة بسكان الوسط (21%) والجنوب (18%)،
- نوع التجمع السكني: ترتفع النسبة لدى سكان القرى والبلدات والمخيمات إلى 24% لكل منها مقارنة بـ 19% لدى سكان المدن.
- قطاع العمل: ترتفع النسبة لدى العاملين بالقطاع الخاص إلى 25% مقارنة بالعاملين بالقطاع الحكومي (20%).
- مستوى الدخل: ترتفع النسبة لدى أصحاب الدخل المتوسط (29%) والمرتفع (22%) مقارنة مع أصحاب الدخل المنخفض (17%).

مشكلة سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته كمشكلة أساسية يجب أن تحظى بالأولوية الأولى

- الموقع الجغرافي: ترتفع نسبة من يرون أنها المشكلة الأساسية لدى سكان وسط الضفة وجنوبها إلى 27% لكل منها مقارنة بسكان شمال الضفة (21%)،
- مستوى الدخل: ترتفع النسبة لدى أصحاب الدخل المرتفع إلى 26% مقارنة بأصحاب الدخل المتوسط والمنخفض (20% لكل منها).

2: تقييم المواطنين لحجم الفساد وانتشاره في فلسطين

يتناول هذا الجزء من الدراسة تقييم المواطنين لمستوى حجم الفساد في مؤسسات السلطة، وأكثر الجهات تعرضاً للفساد، سواء على صعيد الهيئات والوزارات الحكومية أو على صعيد القطاعات الحكومية والخاصة والأهلية.

2-1: مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني:

يرى 63% من المبحوثين بأن مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني كبير، فيما يرى 30% أن المستوى متوسط، بينما 6% فقط يرون أن مستوى الفساد قليل. لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2-1): مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
كبير	%63.0	%70.5	%52.0
متوسط	%29.8	%23.6	%38.7
قليل	%6.2	%4.5	%8.7
لا رأي/ لا أعرف	%1.1	%1.4	%0.6
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (2-1): مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني

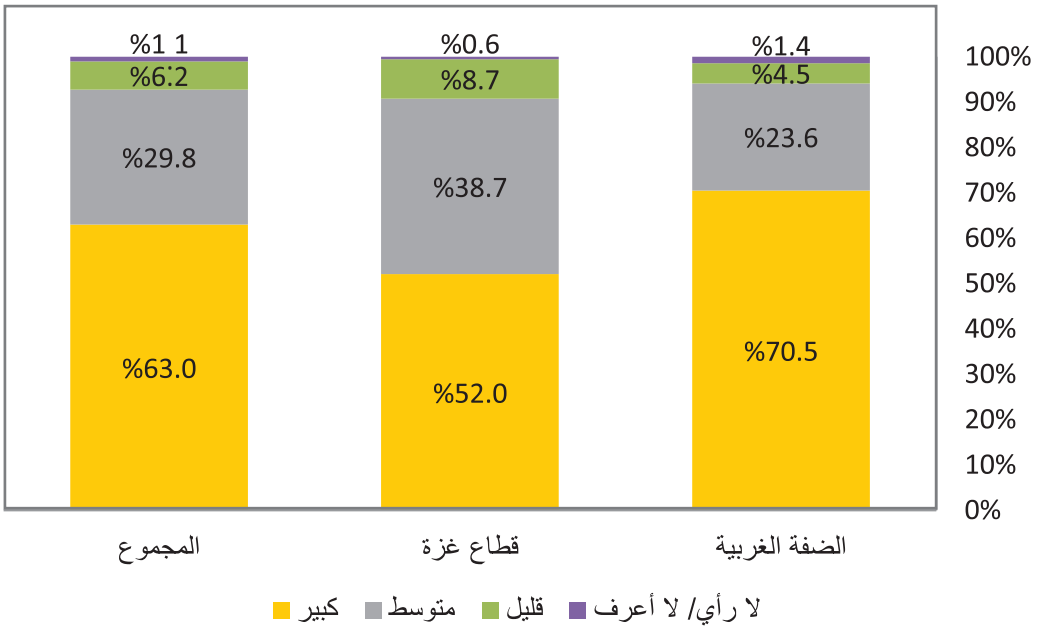

وبالمقارنة مع نتائج الاستطلاعات السابقة، يتضح أن تصنيف المواطنين لمستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني كبير. وارتفع إلى 63% في هذا الاستطلاع مقارنة بـ 56% باستطلاع 2022، ونفس النسبة (63%) في استطلاع 2021. للمزيد، انظر الجدول أدناه:

جدول (2-1a): مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني – جدول مقارنة

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
كبير	%60	% 57	% 64	% 63	% 58	%63	% 56	% 63
متوسط	%33	% 36	% 31	% 29	% 32	%30	% 34	% 30
قليل	%6	% 7	% 5	% 7	% 10	%6	% 10	% 6
لا أعلم	--	--	--	% 1	% 1	%1	% 0	% 1
	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

شكل (2-1a): مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني – جدول مقارنة لمن يرون بأن المستوى كبير

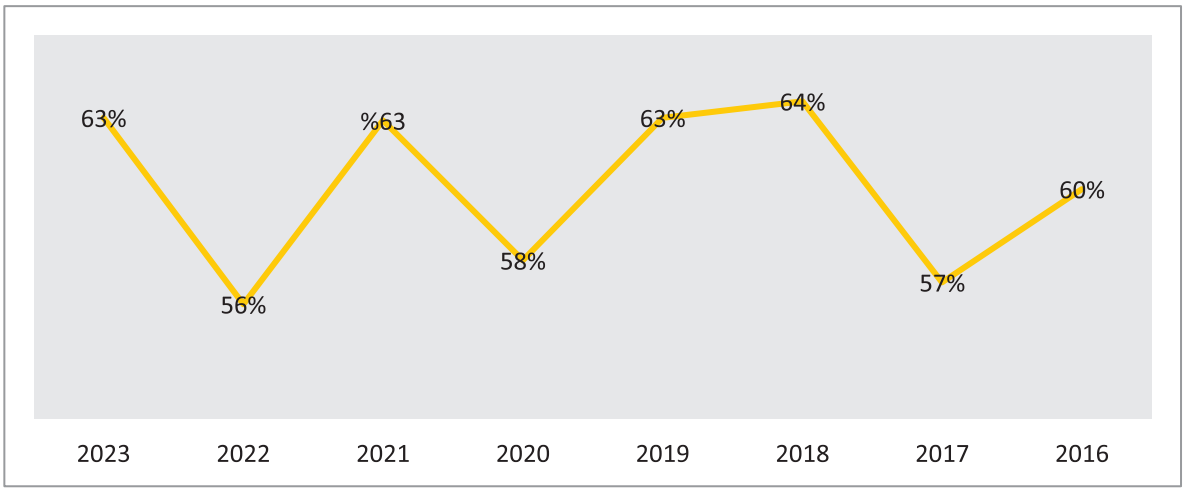

وصف حجم الفساد بأنه كبير حسب متغيرات مختارة

- الموقع الجغرافي: ترتفع نسبة من يرون أن حجم الفساد كبير لدى سكان شمال الضفة ووسطها (71% لكل منها) مقارنة بسكان جنوب الضفة (64 %).
- الفئات العمرية: ترتفع نسبة من يرون ذلك لدى الفئة (فوق 40 عاماً) إلى 67%، ولدى الفئة (30-40 عاماً) إلى 64%، مقارنة بالفئة العمرية (أقل من 30 عاماً)، 5%.
- قطاع العمل: ترتفع النسبة لدى العاملين بالقطاع الخاص إلى 68% مقارنة بالعاملين بالقطاع الحكومي (58%).
- مستوى الدخل: ترتفع النسبة لدى أصحاب الدخل (أكثر من 3500 شيقل) إلى 72%، وأصحاب الدخل (2501-3500 شيقل) إلى 65%، مقارنة بـ 57% لأصحاب الدخل (أقل من 2500 شيقل).

2 – 2: وصف مرتكبي الفساد: (فئات عليا، فئات عادية)

وحول وصف مرتكبي جرائم الفساد في فلسطين، أشارت نتائج الاستطلاع إلى أن صفة الموظف الكبير (فئات عليا) تغلب على مرتكبي الفساد، وفق ما أشار إلى ذلك 73% من المبحوثين (78% في الضفة الغربية، 64% في قطاع غزة)، فيما أشار 27 % إلى أن صفة الموظف الصغير (الفئات العادية) هي الغالبة (22% في الضفة الغربية، 36% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول أدناه:

جدول (2-2): الصفة الغالبة لمرتكبي جرائم الفساد

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
شاغلو المناصب السياسية (فئات عليا)	%78.5	%81.8	%73.7
شاغلو المناصب العادية (فئات عادية)	%21.5	%18.2	%26.3
	%100	%100	%100

بالمقارنة مع نتائج استطلاع ائتلاف أمان السابقة، ما زالت النتائج تشير إلى أن الغالبية ترى أن الفئات العليا (الموظفون الكبار) هي الصفة الغالبة على مرتكبي جرائم الفساد، وبارتفاع 6 درجات مقارنة باستطلاع 2022، ونفس النسبة (69 %) مقارنة بمتوسط النتائج باستطلاعات أمان السابقة. للمزيد، انظر الجدول أدناه:

جدول (2 – 2 a): الصفة الغالبة لمرتكبي جرائم الفساد – جدول مقارنة مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
فئات عليا- موظف كبير	%78	%82	% 79	% 82	% 82	% 77	% 73	% 79
فئات عادية- موظف صغير	%22	%18	% 21	% 18	% 18	% 20	% 27	% 21
لا رأي / لا أعرف	---	---	---	---	---	% 3	---	---
رفض الإجابة	---	---	---	---	---	% 1	---	---
	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

مرتكبو جرائم الفساد حسب متغيرات مختارة

- الموقع الجغرافي: ترتفع نسبة من يرون بأن مرتكبي الفساد هم من شاغلي المناصب السياسية (الفئات العليا) لدى سكان وسط الضفة (86%) وشمالها (83%)، مقارنة بسكان جنوب الضفة (76%).
- ترتفع النسبة لدى العاملين بالقطاع الخاص إلى81% مقارنة بالقطاع الحكومي (77%).

3 – 2: القطاع الأكثر تعرضاً للفساد:

يرى 53% من المبحوثين أن المؤسسات الحكومية هي أكثر الجهات تعرضاً للفساد، يليها القطاع الخاص (الشركات التي تدير مرفقاً عاماً) والهيئات المحلية (البلديات والمجالس المحلية) بنسبة 16% لكل منها، ثم المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية بنسبة 15%. لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (3-2): القطاع الأكثر تعرضاً للفساد

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
المؤسسات الحكومية	%53.2	%56.9	%48.0
القطاع الخاص (الشركات التي تدير مرفقاً عاماً)	%16.0	%15.9	%16.1
الهيئات المحلية (البلديات والمجالس المحلية)	%15.5	%16.3	%14.3
المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية	%15.3	%10.8	%21.7
	%100	%100	%100

شكل 3- 2: الجهة الأكثر تعرضاً للفساد في فلسطين

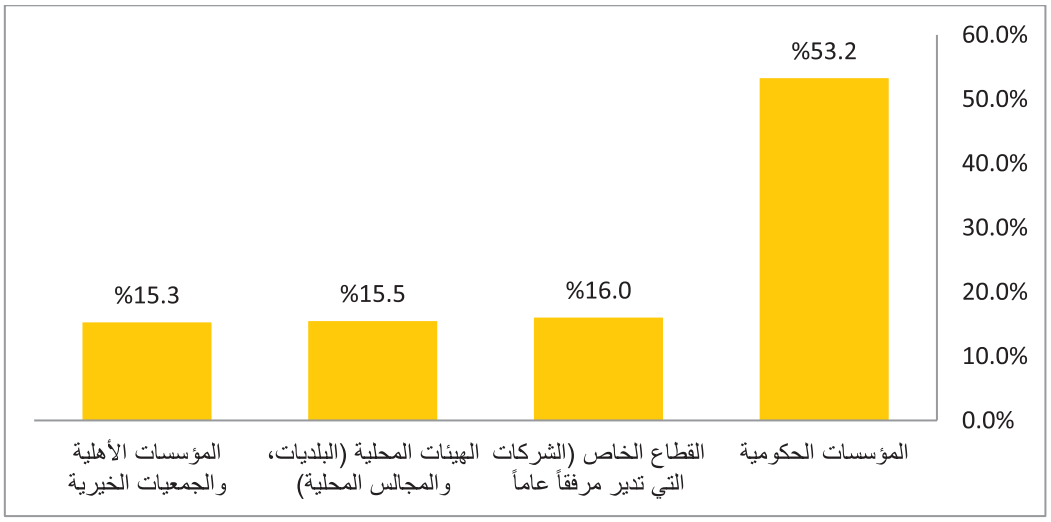

بالمقارنة مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، يتضح أن المؤسسات الحكومية والهيئات المحلية مجتمعة مازال المواطنون يرونها الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث بلغت نسبة من يرونها كذلك 69% مقارنة بالمتوسط للسنوات السابقة (66%). لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول:

جدول (2-3a): القطاع الأكثر تعرضاً للفساد- جدول مقارنات مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المؤسسات الحكومية والهيئات المحلية	%52	%59	% 68	% 74	% 72	% 68	% 71	% 69
المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية	%26	%21	% 20	% 13	% 14	% 15	% 15	% 15
مؤسسات القطاع الخاص	%22	%20	% 12	% 13	% 14	% 16	% 14	% 16
لا رأي/لا أعرف	---	---	---	---	---	% 1	---	---
	%100	%100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100

من يرون أن الفساد منتشر بشكل أكثر في المؤسسات الحكومية حسب متغيرات مختارة

- الموقع الجغرافي: ترتفع النسبة لدى سكان وسط الضفة إلى 63% وشمالها (60%) مقارنة بسكان جنوب الضفة (42%).
- الفئة العمرية: ترتفع النسبة لدى الفئة العمرية (أكبر من 30 عاماً) إلى 54% مقارنة بالفئة العمرية (أقل من 30 عاماً) 50%.
- مستوى الدخل: ترتفع النسبة لدى الذين يزيد متوسط دخل أسرهم الشهري عن 2500 شيقل إلى (57%) مقارنة بالذين متوسط دخل أسرهم الشهري أقل من 2500 شيقل (50%).

2-4: المؤسسات أو الهيئات الرسمية الأكثر عرضة لانتشار الفساد:

خلال الاستطلاع، تم طرح سؤال على المبحوثين حول المؤسسات أو الهيئات الرسمية الأكثر عرضة لانتشار الفساد برأيهم، وطلب منهم اختيار أكثر ثلاث جهات تعرضاً لانتشار الفساد من بين قائمة المؤسسات التي طرحت عليهم.

يتضح من نتائج الاستطلاع أن السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء، والوزارات، والهيئات العامة) هي الجهة الأولى الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد برأي 27 % من المبحوثين، يلي ذلك الأجهزة الأمنية والسلطة القضائية (المحاكم والنيابة العامة) بنسبة (19 % لكل منها)، يليها مؤسسة الرئاسة والهيئات المحلية (البلديات والمجالس القروية) بنسبة (12 % لكل منها)، ثم المؤسسات الدينية (المحاكم الشرعية «الإسلامية والمسيحية» والأوقاف) بنسبة (5%).

في قطاع غزة تم طرح مؤسسة إضافية وهي السلطة التشريعية (المجلس التشريعي)، حيث أشار 6% من المبحوثين هناك إلى أنها المؤسسة الأكثر عرضة لانتشار الفساد. لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (4 – 2): المؤسسات والهيئات الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد

	الجهة الأولى الأكثر عرضة لانتشار الفساد	الجهة الثنية الأكثر عرضة لانتشار الفساد	الجهة الثالثة الأكثر عرضة لانتشار الفساد	المعدل
السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء والوزارات والهيئات العامة)	%22.6	%31.3	%27.0	%26.9
الأجهزة الأمنية	%20.0	%19.0	%16.6	%18.5
السلطة القضائية (المحاكم والنيابة العامة)	%13.3	%17.8	%24.2	%18.5
مؤسسة الرئاسة	%20.0	%8.4	%8.8	%12.4
الهيئات المحلية (البلديات والمجالس القروية)	%12.7	%10.7	%12.3	%11.9
(في قطاع غزة فقط) السلطة التشريعية "المجلس التشريعي"	%5.5	%7.9	%5.4	%6.2
المؤسسات الدينية (المحاكم الشرعية "الإسلامية والمسيحية" والأوقاف	%5.8	%4.9	%5.6	%5.4
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (4– 2): المؤسسات والهيئات الرسمية الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد – (الجهة الأولى الأكثر انتشاراً)

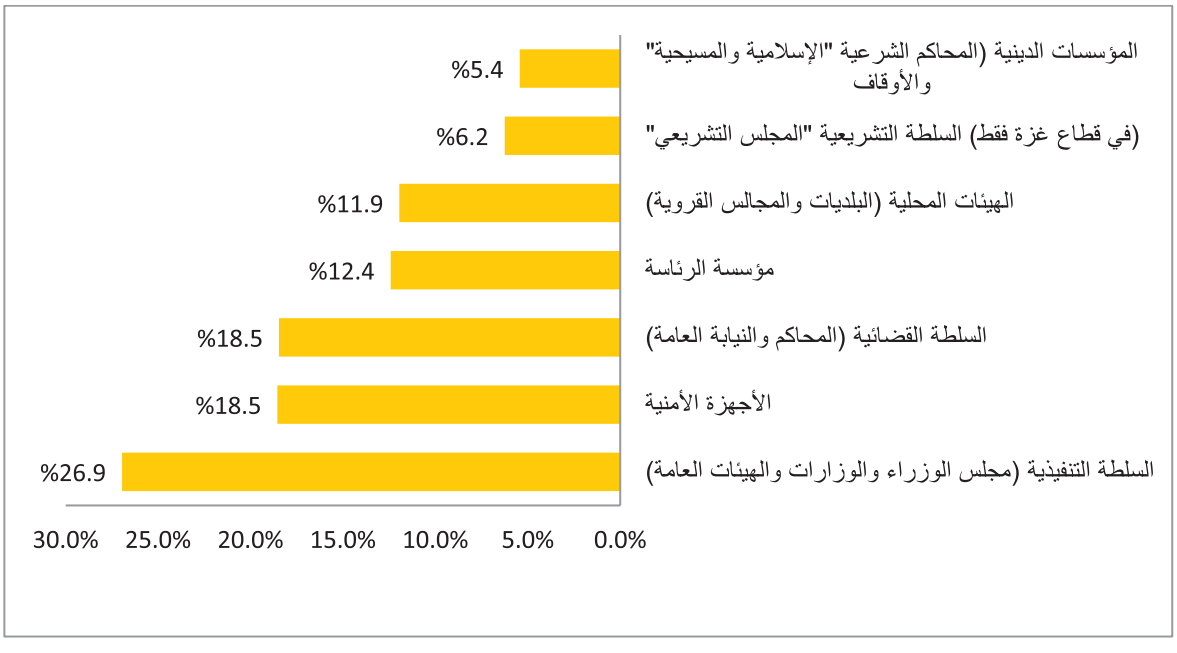

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي بالاستطلاع السابق 2022، تظهر النتائج أن نسبة من يرون أن السلطة التنفيذية هي الجهة الأكثر عرضة لانتشار الفساد ارتفعت في هذا الاستطلاع إلى 27 % مقارنة بـ 24 % في استطلاع 2022، وكذلك الحال بخصوص الأجهزة الأمنية؛ فقد ارتفعت نسبة من يرونها عرضة لانتشار الفساد إلى 19 % في هذا الاستطلاع مقارنة بـ 16 % في استطلاع 2022. والسلطة القضائية (المحاكم والنيابة العامة) ارتفعت نسبة من يرون ذلك إلى 19 % في هذا الاستطلاع مقارنة بـ 15 % في استطلاع 2022. أما الهيئات المحلية (البلديات والمجالس القروية) فقد انخفضت النسبة إلى 12 % في هذا الاستطلاع مقارنة بـ 17 % في استطلاع 2022. للمزيد، انظر الجدول أدناه:

جدول (4a – 2): المؤسسات والهيئات الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد (المعدل حسب السنوات 2022 – 2023)

	2022	2023
السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء والوزارات والهيئات العامة)	% 24.1	%26.9
الأجهزة الأمنية	% 16.4	%18.5
الهيات المحلية (البلديات والمجالس القروية)	% 16.9	%11.9
السلطة القضائية (المحاكم والنيابة العامة)	% 14.6	%18.5
(في قطاع غزة فقط) السلطة التشريعية "المجلس التشريعي"	% 8.0	%6.2
مؤسسة الرئاسة	% 10.8	%12.4
المؤسسات الدينية (المحاكم الشرعية "الإسلامية والمسيحية" والأوقاف)	% 6.7	%5.4
	%100.0	%100.0

5-2: الوزارات والهيئات الحكومية الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد:

خلال الاستطلاع تم طرح سؤال حول الوزارات والهيئات الحكومية الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد، وطلب من المبحوثين اختيار أكثر ثلاث منها تعرضاً لانتشار الفساد بعد تزويد المبحوثين بقائمة لهذه المؤسسات، حيث احتلت وزارة التنمية الاجتماعية المرتبة الأولى في هذا الاستطلاع بنسبة 21% من المبحوثين، تليها وزارة الصحة بنسبة 16 %، ثم وزارة المالية بنسبة 15 %، والمؤسسات الأمنية بنسبة 10 %. أما الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى فلا تتعدى نسبة من يراها من المواطنين بأنها الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد 6 % لكل منها. لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول والشكل البياني أدناه:

جدول (5 – 2): الوزارات/الهيئات الحكومية الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد

	المؤسسة الأولى الأكثر عرضة لانتشار الفساد	المؤسسة الثانية الأكثر عرضة لانتشار الفساد	المؤسسة الثالثة الأكثر عرضة لانتشار الفساد	المعدل
وزارة التنمية الاجتماعية	%19.8	%23.7	%19.0	%20.8
وزارة الصحة	%12.1	%20.7	%15.7	%16.2
وزارة المالية	%22.7	%12.9	%9.7	%15.1
المؤسسات الأمنية	%11.9	%8.1	%9.3	%9.8
وزارة النقل والمواصلات	%2.8	%4.7	%11.7	%6.4
وزارة التربية والتعليم	%6.5	%5.2	%4.9	%5.5
وزارة الاقتصاد الوطني	%4.2	%4.2	%4.7	%4.4
الهيئة العامة للشؤون المدنية	%2.8	%3.2	%4.8	%3.6
سلطة الطاقة	%4.5	%3.3	%2.3	%3.4
وزارة الأوقاف	%2.8	%2.8	%4.5	%3.3
سلطة المياه	%2.4	%2.6	%2.2	%2.4
هيئة المعابر والحدود	%1.6	%2.0	%3.2	%2.3
سلطة الأراضي	%1.7	%2.6	%2.4	%2.2
هيئة تسوية الأراضي والمياه	%1.2	%1.8	%2.1	%1.7
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	%1.5	%1.1	%2.3	%1.6
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	%1.5	%1.1	%1.2	%1.3
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (5–2): الوزارات/الهيئات الحكومية الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد-المعدل

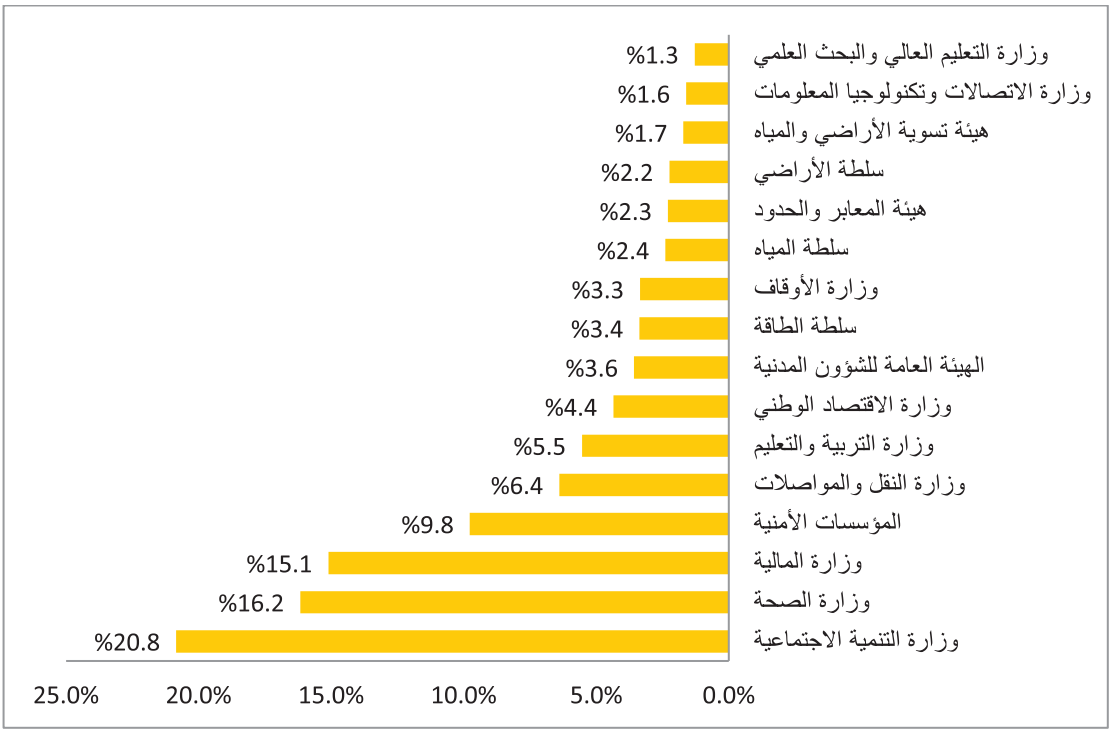

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي 2023 بالاستطلاع السابق 2022، تظهر النتائج عدم وجود تغير في نسبة من يعتقدون بأن الوزارات المذكورة أكثر تعرضاً لانتشار الفساد سوى وزارة التمنية الاجتماعية، حيث ارتفعت نسبة من يرون ذلك إلى 21 % في هذا الاستطلاع مقارنة بـ 14 % في استطلاع 2022. للمزيد انظر الجدول أدناه:

جدول (5a – 2): الوزارات/الهيئات الحكومية الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد (المعدل 2022– 2023)

	2022	2023
وزارة الصحة	% 17.6	% 16.2
وزارة المالية	% 16.5	% 15.1
وزارة التنمية الاجتماعية	% 13.8	% 20.8
المؤسسات الأمنية	% 8.8	% 9.8
وزارة التربية والتعليم	% 6.8	% 5.5
وزارة النقل والمواصلات	% 5.8	% 6.4
وزارة الاقتصاد الوطني	% 5.2	% 4.4
وزارة الأوقاف	% 4.8	% 3.3
هيئة المعابر والحدود	% 3.9	% 2.3
الهيئة العامة للشؤون المدنية	% 3.7	% 3.6
هيئة تسوية الأراضي والمياه	% 2.8	% 1.7
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	% 2.7	% 1.6
سلطة المياه	% 2.6	% 2.4
سلطة الأراضي	% 2.2	% 2.2
سلطة الطاقة	% 1.6	% 3.4
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	% 1.3	% 1.3
	%100.0	%100.0

3. جرائم الفساد في فلسطين

3-1: جرائم الفساد الأكثر انتشاراً

تطرق الاستطلاع إلى جرائم الفساد الأكثر انتشاراً في فلسطين، وطلب من المبحوثين اختيار أكثر ثلاث جرائم منتشرة بعد تزويدهم بقائمة لهذه الجرائم، حيث أظهرت النتائج جريمة الواسطة والمحسوبية هي الجريمة الأكثر انتشاراً وبنسبة 18 %، ثم جريمة اختلاس الأموال العامة بنسبة 15 %، تليها جريمة إساءة الائتمان وجريمة إساءة استعمال السلطة (بنسبة 13 % لكل منها)، وجريمة الرشوة مقابل تقديم خدمة عامة بنسبة 11 %، ثم الجرائم الأخرى (بنسبة أقل من 10 % لكل منها). لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول رقم (3-1): جرائم الفساد الأكثر انتشاراً في فلسطين

	الجريمة الأولى الأكثر انتشاراً	الجريمة الثانية الأكثر انتشاراً	الجريمة الثالثة الأكثر انتشاراً	المعدل
الواسطة والمحسوبية	%27.1	%14.3	%11.8	%17.7
اختلاس المال العام	%10.3	%19.0	%16.8	%15.4
إساءة الائتمان	%12.9	%11.5	%15.9	%13.4
إساءة استعمال السلطة	%9.8	%13.4	%16.4	%13.2
الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة أو الحصول على منفعة بدون وجه حق	%12.6	%11.6	%9.2	%11.2
غسل الأموال الناجم عن جرائم فساد	%6.0	%8.8	%9.1	%8.0
التهاون في أداء الوظيفة العامة	%6.2	%9.1	%6.6	%7.3
الكسب غير المشروع	%5.5	%4.5	%5.0	%5.0
المتاجرة بالنفوذ	%4.9	%4.4	%4.8	%4.7
عدم الإفصاح عن تضارب المصالح	%4.7	%3.5	%4.4	%4.2
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (3-1): جرائم الفساد الأكثر انتشاراً في فلسطين-المعدل

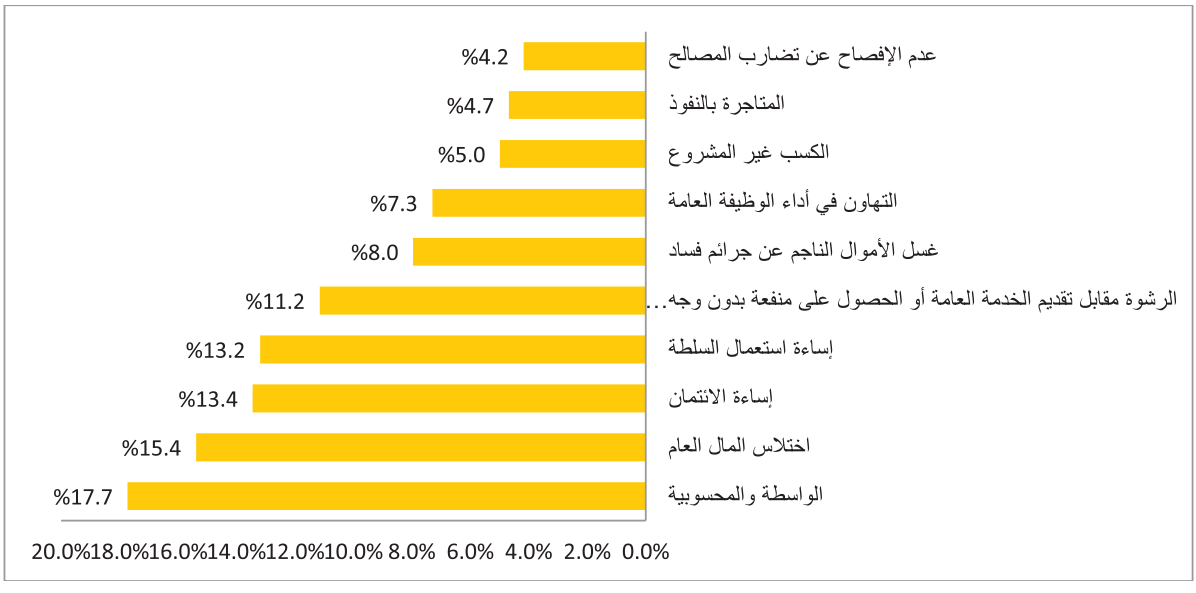

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي بالاستطلاع السابق 2022، انخفضت نسبة من يعتبرون الواسطة والمحسوبية الجريمة الأكثر انتشاراً إلى 18 % مقارنة بـ 21 % في استطلاع 2022، أما جريمة إساءة الائتمان فقد ارتفعت النسبة إلى 13 % في هذا الاستطلاع مقارنة بالاستطلاع السابق (9 %). في حين أن باقي الجرائم الأخرى المذكورة لا تغيير يذكر في نسب من يعتقدون بأنها الأكثر انتشاراً مقارنة بالاستطلاع السابق. للمزيد، انظر الجدول أدناه:

جدول رقم (3-1a): **جرائم الفساد الأكثر انتشاراً في فلسطين (المعدل وفق سنتَي** 2022 – 2023)

	2022	2023
الواسطة والمحسوبية	% 21.3	% 17.7
اختلاس المال العام	% 15.4	% 15.4
إساءة الائتمان	% 9.4	% 13.4
إساءة استعمال السلطة	% 11.6	% 13.2
الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة	% 13.7	% 11.2
غسل الأموال الناجم عن جرائم فساد	% 9.5	% 8.0
التهاون في أداء الوظيفة العامة	% 6.6	% 7.3
عدم الإفصاح عن تضارب المصالح	% 4.1	% 4.2
المتاجرة بالنفوذ	% 4.2	% 4.7
الكسب غير المشروع	% 3.8	% 5.0
	% 100.0	% 100.0

3 -2: انتشار الأغذية والأدوية الفاسدة في العام 2023:

أشارت نتائج الاستطاع أن 80% من المبحوثين يعتقدون أن الجرائم الخاصة بفساد الأغذية والأدوية قد زادت خلال عام 2023 (82 % في الضفة الغربية، 78% في قطاع غزة)، مقابل 20% يعتقدون أنها قلت (19 % في الضفة الغربية، 20% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (3-2): **ظاهرة انتشار الأغذية الفاسدة في العام** 2023

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
زادت	%80.0	%81.5	%77.8
قلّت	%20.0	%18.5	%22.2
	% 100.0	% 100.0	% 100.0

شكل (3-2): ظاهرة انتشار الأغذية والأدوية الفاسدة في العام 2023

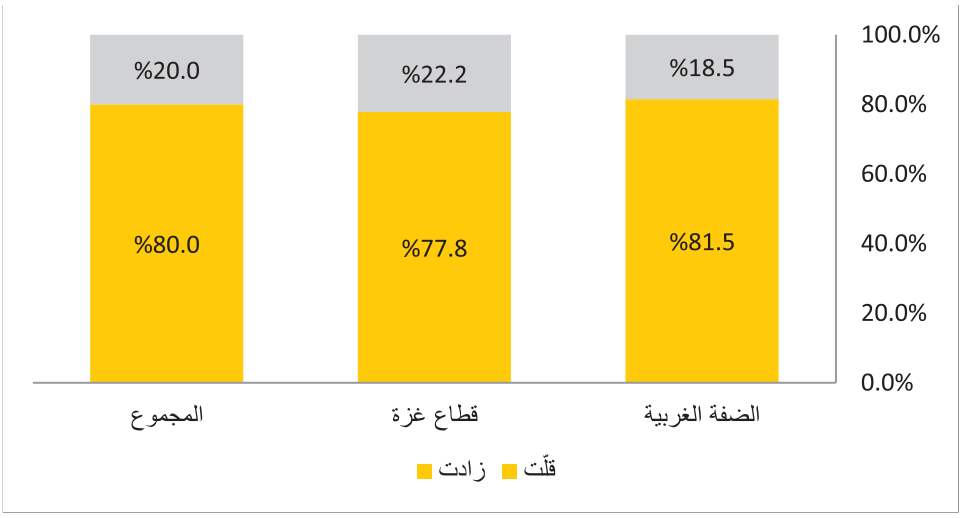

وبمقارنة نتائج استطلاع أمان الحالي بالاستطلاعات السابقة، تظهر النتائج ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة من يعتقدون بازدياد ظاهرة انتشار الجرائم الخاصة بفساد الأغذية والأدوية خلال الاستطلاع الحالي مقارنة بالاستطلاعات السابقة. للمزيد، انظر الجدول والشكل البياني أدناه:

جدول (3-2a): ظاهرة انتشار الأغذية الفاسدة - مقارنة سنوات 2020 – 2023

	2020	2021	2022	2023
زادت	%59	%70	%74	%80
قلت	%41	%30	%26	%20
	%100	%100	%100	%100

شكل(3-2a): ظاهرة انتشار الأغذية الفاسدة مقارنة سنوات 2020 – 2023

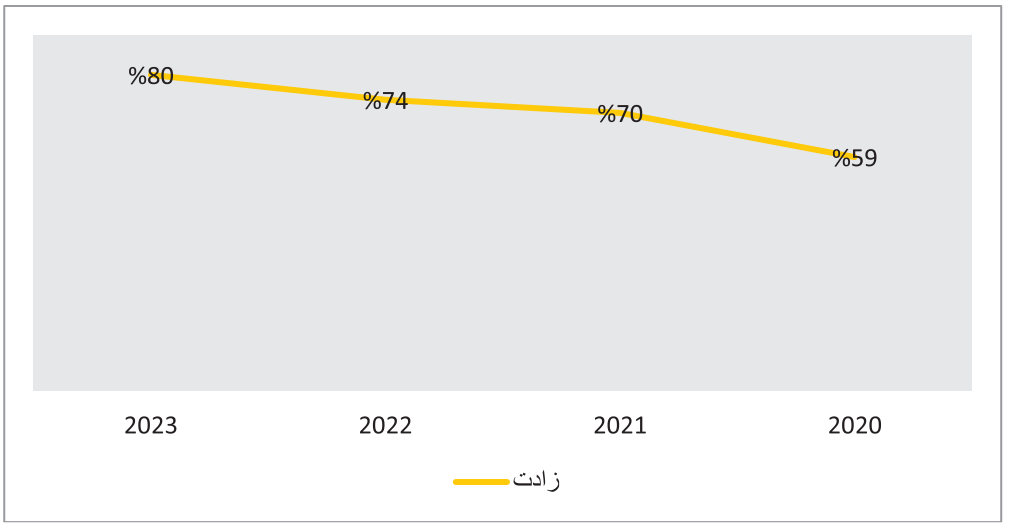

3-3: الأسباب التي أدت إلى ازدياد ظاهرة الأدوية والأغذية الفاسدة خلال العام 2023:

حول الأسباب التي أدت إلى ازدياد ظاهرة الأدوية والأغذية الفاسدة، أظهرت النتائج أن 29 % من المبحوثين يرون أن أهم سبب يعود إلى عدم وجود محاسبة وملاحقة لمرتكبي جرائم الفساد، فيما أشار 24 % إلى أن أهم سبب يعود إلى استخدام الواسطة والمحسوبية والمحاباة لغض النظر عن الجرائم، و22 % أشاروا أن أهم سبب يعود لكون التشريعات السارية لا توفر عقوبة رادعة، و12 % أشاروا إلى أن أهم سبب هو ضعف وعي المواطنين بهذه الجرائم، ونفس النسبة (12 %) أشاروا إلى تعدّد وتداخل دور الأطراف الرسمية المنوط بها متابعة قضايا الغذاء والدواء. لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (3-3): أسباب أدت إلى ازدياد ظاهرة الأدوية والأغذية الفاسدة خلال عام 2023

	أول أهم سبب	ثاني أهم سبب	ثالث أهم سبب	المعدل
لا توجد محاسبة وملاحقة لمرتكبي هذه الجرائم	%23.7	%31.5	%33.0	%29.4
استخدام الواسطة والمحسوبية والمحاباة لغضّ النظر عن الجرائم	%21.6	%25.7	%24.6	%24.0
التشريعات السارية لا توفر عقوبة رادعة	%26.5	%20.3	%20.0	%22.3
ضعف وعي المواطنين بهذه الجرائم	%13.4	%12.2	%11.0	%12.2
تعدّد وتداخل دور الأطراف الرسمية المنوط بها متابعة قضايا الغذاء	%14.7	%10.3	%11.3	%12.1
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (3-3): أسباب أدت إلى ازدياد ظاهرة الأدوية والأغذية الفاسدة خلال عام 2023- المعدل

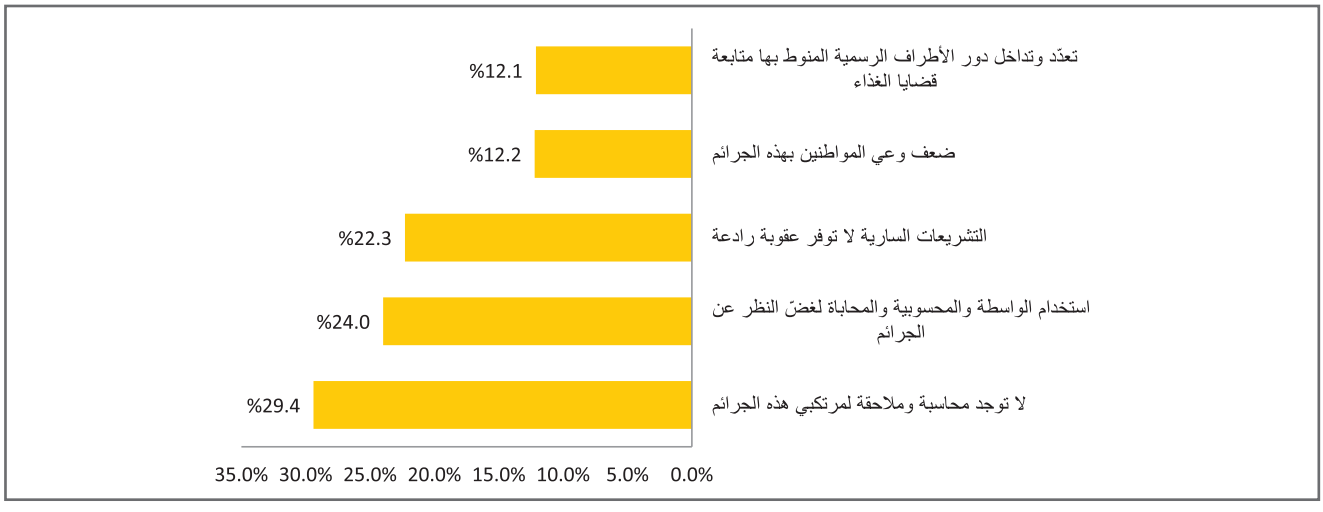

وبمقارنة نتائج استطلاع أمان الحالي 2023 باستطلاع العام الماضي 2022، تظهر النتائج ارتفاع نسبة من يرون أن التشريعات السارية لا توفر عقوبة رادعة من 18 % في استطلاع 2022 إلى 22 % في الاستطلاع الحالي 2023، وانخفاض نسبة من يرون ضعف وعي المواطنين بجرائم الفساد وتعدد وتداخل دور الأطراف الرسمية المنوط بها متابعة قضايا الغذاء والدواء من (15 % في استطلاع 2020 إلى 12 % في هذا الاستطلاع لكل منها). للمزيد، انظر الجدول أدناه:

جدول (3-3a): أسباب أدت إلى ازدياد ظاهرة الأدوية والأغذية الفاسدة (حسب سنتَي 2022 و2023)

	2022	2023
لا توجد محاسبة وملاحقة لمرتكبي هذه الجرائم	% 27.9	%29.4
استخدام الواسطة والمحسوبية والمحاباة لغض النظر عن الجرائم	% 24.0	%24.0
التشريعات السارية لا توفر عقوبة رادعة	% 18.2	%22.3
ضعف وعي المواطنين بهذه الجرائم	% 15.3	%12.2
تعدد وتداخل دور الأطراف الرسمية المنوط بها متابعة قضايا الغذاء والدواء	% 14.6	%12.1
	% 100.0	% 100.0

3-4: العقوبات الأكثر فاعلية لملاحقة مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء:

أظهرت نتائج الاستطلاع أن 28% من المبحوثين أيدوا «سحب رخص التجارة والصناعة الممنوحة لمرتكبي جرائم الغذاء والدواء» (25 % الضفة الغربية، 32% قطاع غزة)، فيما أيد 18% «سجنهم وتغريمهم» (17% الضفة الغربية، 20 % قطاع غزة)، ونسبة 13% من المبحوثين أيدوا «إعداد قائمة سوداء معلنة للشركات والجهات المرتكبة لهذه الجرائم» (7% الضفة الغربية، 20 % قطاع غزة)، فيما طالب 42% بتطبيق «جميع العقوبات المذكورة عليهم (51 % الضفة الغربية، 29 % قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (3-4): العقوبات الأكثر فاعلية لملاحقة مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
جميع ما سبق	%41.9	%51.1	%28.5
سحب رخص التجارة أو الصناعة الممنوحة لهم	%27.7	%25.0	%31.7
سجنهم وتغريمهم	%17.9	%16.7	%19.6
إعداد قائمة سوداء معلنة للشركات والجهات المرتكبة لهذه الجرائم	%12.5	%7.1	%20.2
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (3-4): العقوبات الأكثر فاعلية لملاحقة مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء

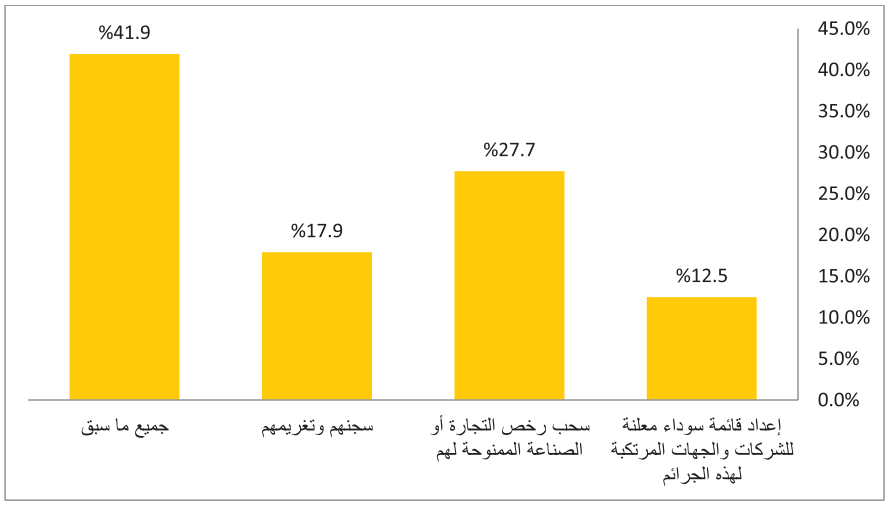

4. الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين

بخصوص الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين، رأى 21% من المبحوثين أن أهم سبب يعود إلى عدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون، يلي ذلك سبب عدم الجدية في محاسبة كبار الفاسدين بنسبة 17%، ثم أسباب الحصانة التي يتمتع بها الأشخاص، وممارسات الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجعة على الفساد (12 % لكل منهما)، وأسباب عدم تفعيل دور المجلس التشريعي والمؤسسات الرقابية، وضعف دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد (11% لكل منهما)، وسبب قلة وعي المواطنين بأشكال الفساد (9%)، والانقسام السياسي بين الضفة وغزة (8%). لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (4): الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين

	السبب الأول الأكثر تأثيراً	السبب الثاني الأكثر تأثيراً	السبب الثالث الأكثر تأثيراً	المعدل
عدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون	%16.9	%22.1	%23.0	%20.7
عدم الجدّية في محاسبة كبار الفاسدين	%24.3	%14.6	%10.8	%16.6
الحصانة التي يتمتّع بها بعض الأشخاص	%13.4	%12.5	%10.4	%12.1
ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجّعة على الفساد	%15.5	%10.3	%9.6	%11.8
عدم تفعيل دور المجلس التشريعي والمؤسسات الرقابية	%6.2	%12.0	%15.6	%11.3
ضعف دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد	%5.3	%11.0	%16.6	%11.0
قلّة وعي المواطنين بأشكال الفساد	%10.3	%8.0	%8.5	%8.9
الانقسام السياسي بين الضفة وغزة	%8.1	%9.6	%5.5	%7.7
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (4): الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين

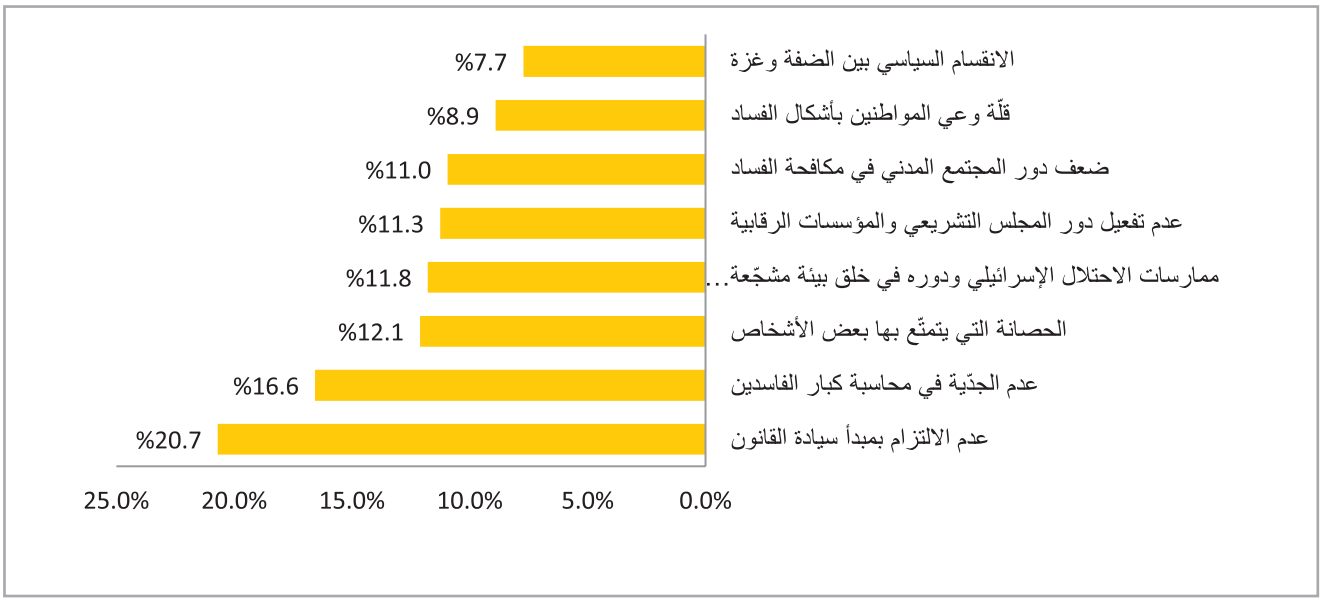

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي 2023 باستطلاع 2022، تظهر النتائج ارتفاعاً واضحاً في نسبة من يرون أن أهم سبب يعود إلى عدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون إلى 21% مقارنة باستطلاع 2022 (16%)، أما الأسباب الأخرى فلا يوجد تغيير في نسب من يرون أنها أسباب ساهمت في انتشار الفساد. للمزيد، انظر الجدول أدناه:

جدول (4a): الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين حسب سنتَي 2022 و2023

	2022	2023
عدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون	% 15.7	%20.7
عدم الجدّية في محاسبة كبار الفاسدين	% 17.0	%16.6
الحصانة التي يتمتّع بها بعض الأشخاص	% 12.7	%12.1
ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجّعة على الفساد	% 11.6	%11.8
عدم تفعيل دور المجلس التشريعي والمؤسسات الرقابية	% 12.2	%11.3
ضعف دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد	% 9.6	%11.0
قلّة وعي المواطنين بأشكال الفساد	% 9.8	%8.9
الانقسام السياسي بين الضفة وغزة	% 10.7	%7.7
	%100.0	%100.0

5. الفساد في تقديم الخدمات العامة

5-1: المجالات والخدمات الأكثر مجالاً عرضة لانتشار الفساد خلال العام 2023

وفيما يتعلق بالخدمات العامة التي كانت أكثر عرضة لانتشار الفساد خلال العام 2023، أظهرت نتائج الاستطلاع أن الترقيات والتعيينات والخدمات الصحية كانت المجال لأول الأكثر انتشاراً للفساد برأي (20% لكل منها)، يليها المساعدات الإنسانية والإجتماعية العينية والنقدية بنسبة 17 %، ثم خدمات التصاريح والتراخيص والأذونات الرسمية بنسبة 12، فيما الخدمات الأخرى لم تتجاوز 10 % لكل منها. لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول رقم (5-1): الخدمات العامة التي كانت أكثر مجالاً لانتشار الفساد خلال العام 2023

	المجال الأول الأكثر انتشاراً	المجال الثاني الأكثر انتشاراً	المجال الثالث الأكثر انتشاراً	المعدل
التعيينات والترقيات	%20.7	%21.9	%18.5	%20.4
الخدمات الصحية	%21.2	%18.1	%20.8	%20.0
المساعدات الإنسانية والاجتماعية العينية والنقدية	%16.5	%18.1	%14.9	%16.5
التصاريح والتراخيص والأذونات الرسمية	%13.6	%10.0	%11.4	%11.7
الجمارك والضريبة	%10.2	%9.7	%8.6	%9.5
خدمات الكهرباء	%6.3	%8.4	%6.3	%7.0
التعليم في الجامعات	%3.9	%6.4	%10.4	%6.9
خدمات الاتصالات	%4.1	%3.9	%5.1	%4.4
خدمات المياه	%3.5	%3.5	%3.9	%3.7
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل رقم (5-1): الخدمات العامة التي كانت أكثر مجالاً لانتشار الفساد خلال العام 2023

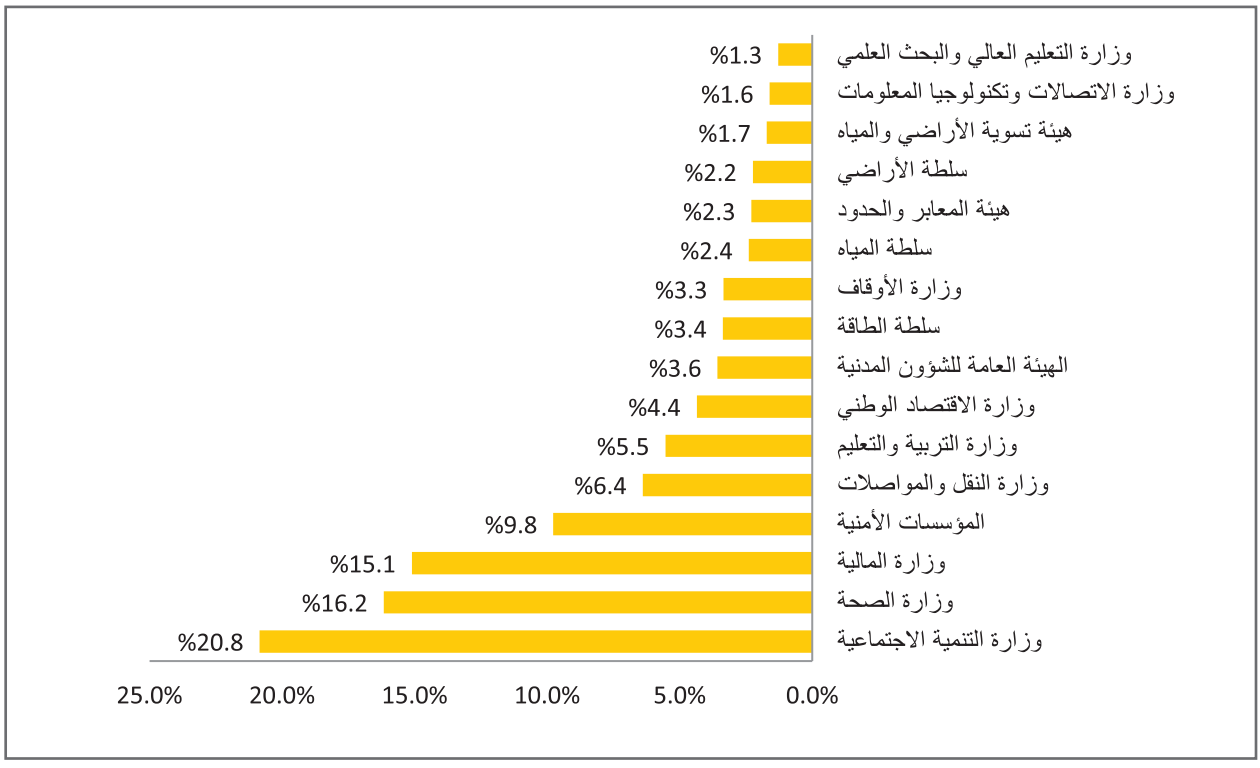

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي 2023 بالاستطلاع 2022 السابق، تظهر النتائج ارتفاعاً في نسبة من يرون أن الخدمات الصحية هي الأكثر مجالاً لانتشار الفساد إلى 20% مقارنة باستطلاع 2022 (15%)، وتظهر انخفاضاً في نسبة من يرون أن خدمات التصاريح والتراخيص والأذونات الرسمية إلى 12% مقارنة باستطلاع 2022 (16%)، ولم تتغير هذه النسب في المجالات الأخرى. للمزيد، انظر الجدول أدناه:

جدول (5-1a): الخدمات العامة التي كانت مجالاً لانتشار الفساد حسب سنتَي 2022 و2023

2023	2022	
%20.4	% 21.2	التعيينات والترقيات
%20.0	% 15.1	الخدمات الصحية
%16.5	% 18.4	المساعدات الإنسانية والاجتماعية العينية والنقدية
%11.7	% 15.9	التصاريح والتراخيص والأذونات الرسمية
%9.5	% 7.8	الجمارك والضريبة
%7.0	% 4.4	خدمات الكهرباء
%6.9	% 4.4	التعليم في الجامعات
%4.4	% 2.6	خدمات الاتصالات
%3.7	% 4.4	خدمات المياه
%100.0	%100.0	

5-2: سهولة الحصول على المعلومات من السجلات العامة

تطرق الاستطلاع إلى التعرف على رأي المواطنين فيما يتعلق بسهولة وصولهم إلى السجلات العامة للحصول على معلومات، حيث أظهرت النتائج أن 61 % أشاروا إلى أن ذلك لا يتم بسهولة (نفس النسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة)، 29% أشاروا إلى أن ذلك يتم بسهولة (25 % في الضفة الغربية، 34 % في قطاع غزة)، لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول رقم (2-5): سهولة الحصول على المعلومات من السجلات العامة

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	%28.5	%24.7	%33.9
لا	%60.6	%60.5	%60.9
لا رأي/ لا أعرف	%10.9	%14.8	%5.2
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (2-5): سهولة الحصول على المعلومات من السجلات العامة

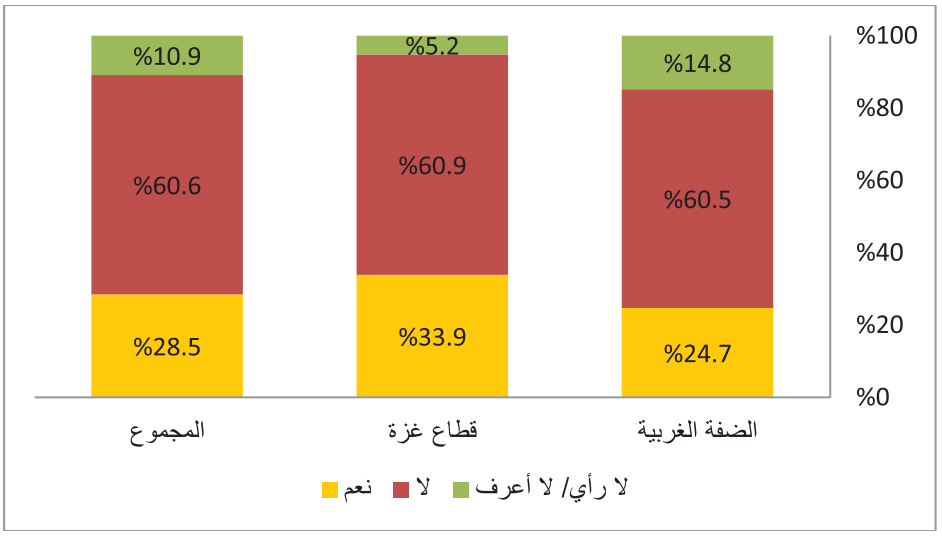

6. الواسطة في الحصول على الخدمات

يتناول هذا الجزء من الدراسة استخدام الواسطة للحصول على الخدمات ومساعدة المواطنين في الحصول على الخدمات وأسباب استخدامها.

6-1: التوجه للمؤسسات العامة للحصول على خدمة عامة

أظهرت نتائج الاستطلاع أن 44% من المبحوثين توجهوا خلال العام 2023 إلى مؤسسة/ات عامة للحصول على خدمات (36 % في الضفة الغربية، 56 % في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (6-1): التوجه للمؤسسات العامة للحصول على خدمة عامة

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	%43.7	%35.5	%55.7
لا	%56.3	%64.5	%44.3
	%100	%100	%100

شكل (6-1): التوجه للمؤسسات العامة للحصول على خدمة عامة

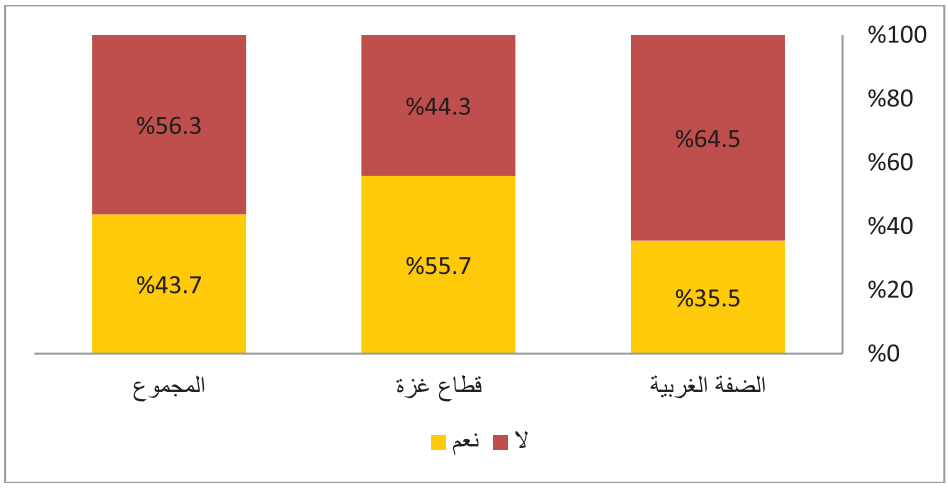

6-2: الاضطرار إلى الاستعانة بالواسطة للحصول على خدمة عامة

تظهر النتائج أن 43% من المبحوثين الذين توجهوا إلى مؤسسات عامة لطلب خدمة خلال العام 2023 اضطروا للاستعانة بالواسطة للحصول على هذه الخدمة (44% في الضفة، 41% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2 – 6): الاضطرار إلى الاستعانة بالواسطة للحصول على خدمة عامة

	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين
نعم	%44.2	%40.9	%42.5
لا	%55.8	%59.1	%57.5
	%100	%100	%100

شكل (2-6): الاضطرار إلى الاستعانة بالواسطة للحصول على خدمة عامة

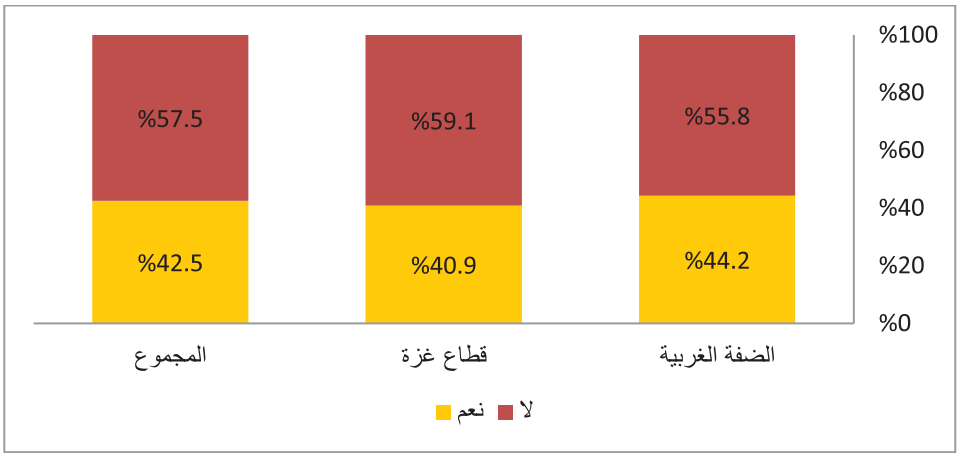

وبالمقارنة مع استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، حافظت نسبة المبحوثين الذين طلب الواسطة للحصول على خدمات على ما كانت عليه خلال العامين الماضيين (43% – 45%)، وبارتفاع واضح مقارنة بسنوات ما قبل ذلك. لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2a-6): طلب الواسطة للحصول على الخدمة حسب السنوات 2014-2023

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نعم	%35	%26	%39	%34	%39	%37	%35	%45	%44	%43
لا	%66	%74	%61	%66	%61	%63	%65	%55	%56	%58
	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	100%

شكل (6-2a): طلب الواسطة للحصول على الخدمة حسب السنوات 2014-2023

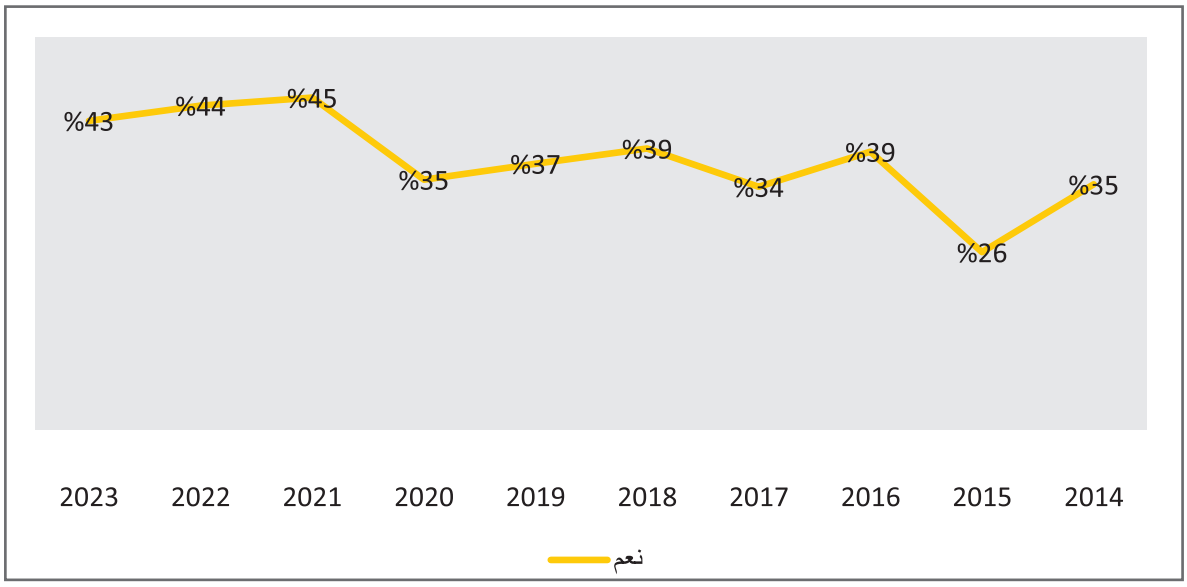

3 – 6: أسباب اللجوء إلى الواسطة:

وحول أسباب اللجوء إلى الواسطة لمن اضطروا للجوء لها، أشار 22% من المبحوثين أن السبب الأهم في ذلك يعود إلى تقصير الوقت بعدم اتباع الإجراءات البيروقراطية، ثم أسباب الخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص والخوف من أن يأخذها شخص آخر غير مستحق بسبب الفساد (بنسبة 18% لكل منها)، يلي ذلك عدم الثقة بنزاهة مقدّمي الخدمات بنسبة 15 %، وأسباب ثقافة المواطن الفلسطيني الذي لا يرى خطأً باللجوء للواسطة واعتبارها شكلاً من أشكال المساعدة الواجب أن يقدمها لك المعارف (14% لكل منها). لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (6-3): أسباب اللجوء إلى الواسطة

	أول أهم سبب	ثاني أهم سبب	ثالث أهم سبب	المعدل
تقصير الوقت بعدم اتّباع الإجراءات البيروقراطية	%17.4	%21.1	%27.3	%21.9
الخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص	%23.3	%16.8	%14.6	%18.2
الخوف من أن يأخذها شخص آخر غير مستحق لها بسبب الفساد	%10.5	%22.3	%21.1	%18.0
عدم الثقة بنزاهة مقدّمي الخدمات	%19.5	%13.1	%11.3	%14.6
ثقافة المواطن الفلسطيني الذي لا يرى خطأً باللجوء للواسطة	%15.6	%14.5	%11.3	%13.8
شكل من أشكال المساعدة الواجب أن يقدّمها لك المعارف	%13.7	%12.2	%14.4	%13.5
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (3-6): أسباب اللجوء إلى الواسطة

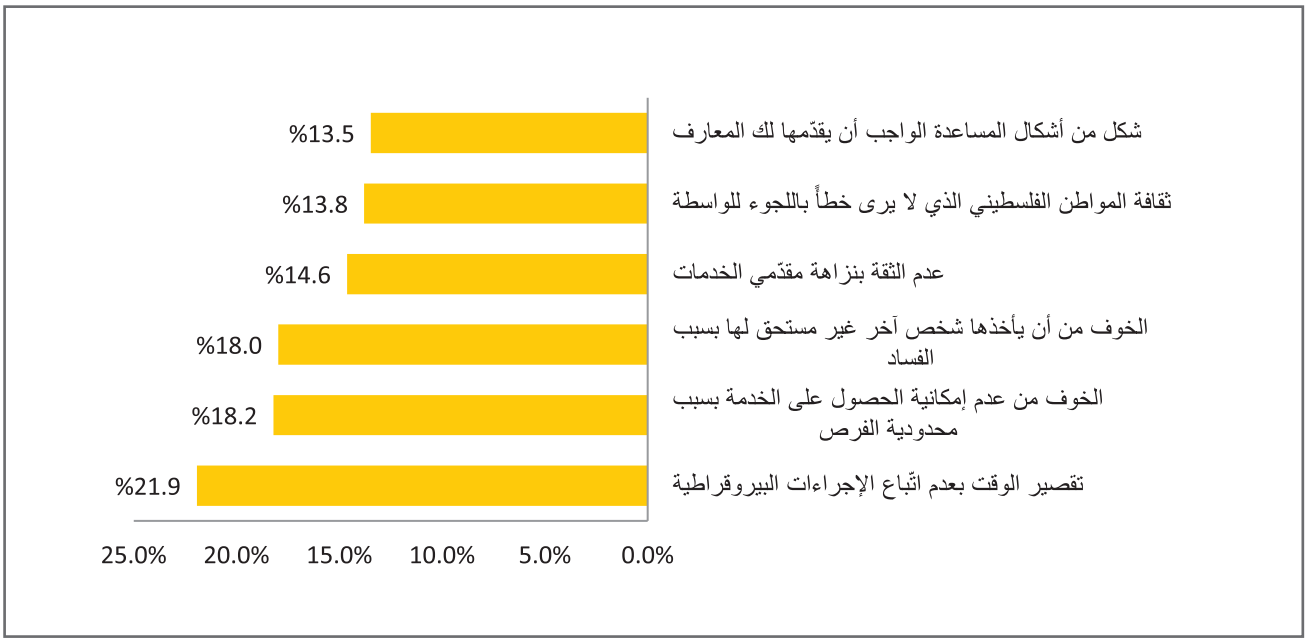

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي 2023 باستطلاع أمان السابق 2022، تظهر النتائج ارتفاعاً في نسب من يرون أن أهم الأسباب للجوء للواسطة هو تقصير الوقت بعدم اتباع الإجراءات البيروقراطية، وانخفاضاً في نسبة من يرون أن السبب يرجع إلى عدم الثقة بنزاهة مقدمي الخدمات والخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص. للمزيد، انظر الجدول أدناه:

جدول (3a – 6): أسباب اللجوء إلى الواسطة وفقاً لسنتي 2022 و2023

	2022	2023
تقصير الوقت بعدم اتّباع الإجراءات البيروقراطية	% 15.6	%21.9
الخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص	% 21.0	%18.2
الخوف من أن يأخذها شخص آخر غير مستحق لها بسبب الفساد	% 17.2	%18.0
عدم الثقة بنزاهة مقدّمي الخدمات	% 18.0	%14.6
ثقافة المواطن الفلسطيني الذي لا يرى خطأً باللجوء للواسطة	% 14.4	%13.8
شكل من أشكال المساعدة الواجب أن يقدّمها لك المعارف	% 11.2	%13.5
	%100.0	%100.0

6-4a: الاعتقاد بوجود واسطة أو محسوبية في عملية التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العادية

وحول الواسطة في عملية التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العادية، يعتقد 83% من المبحوثين أنها موجودة (88% في الضفة الغربية، 76% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (6-4a): الاعتقاد بوجود واسطة أو محسوبية في عملية التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العادية

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	%83.4	%88.3	%76.3
لا	%13.8	%7.3	%23.3
لا رأي/ لا أعرف	%2.8	%4.5	%0.4

شكل (6-4a) : الاعتقاد بوجود واسطة أو محسوبية في عملية التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العادية

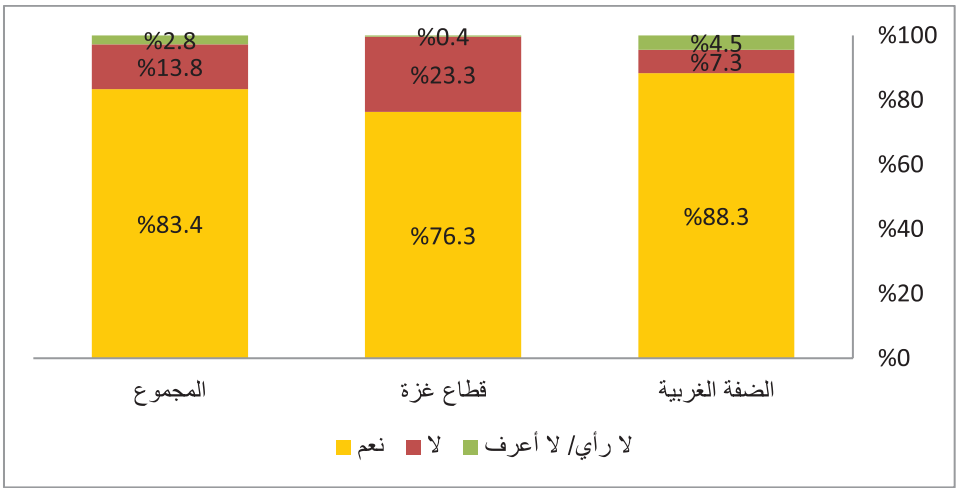

الاعتقاد بوجود واسطة أو محسوبية في عملية التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العادية وفق متغيرات مختارة

- الموقع الجغرافي: ترتفع نسبة من يعتقدون بوجود واسطة أو محسوبية في عملية التعيينات والترقيات في الوظيفة الحكومية العادية لدى سكان شمال الضفة إلى 92% مقارنة بسكان وسط الضفة (84%) وجنوبها (82%).
- قطاع العمل: ترتفع نسبة من يعتقدون بوجود واسطة أو محسوبية في عملية التعيينات والترقيات في الوظيفة الحكومية العادية لدى العاملين بالقطاع الخاص إلى 87% مقارنة بالعاملين بالقطاع الحكومي (79%).
- مستوى الدخل: ترتفع النسبة لدى أصحاب الدخل (أكثر من 3500 شيقل) إلى 91% مقارنة بأصحاب الدخل (أقل من 2500 شيقل) (79%)، وأصحاب الدخل (2501- 3500) (84%).

b4-6: الاعتقاد بوجود واسطة أو محسوبية في التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العليا

يعتقد 86% من المبحوثين أن الواسطة والمحسوبية موجودة في التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العليا مع ملاحظة الارتفاع في النسبة في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة (90% في الضفة الغربية، 80% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (b 4 – 6): الاعتقاد بوجود واسطة أو محسوبية في التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العليا

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	%86.1	%90.4	%79.8
لا	%11.2	%5.1	%20.0
لا رأي/ لا أعرف	%2.7	%4.5	%0.2
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (b4-6): الاعتقاد بوجود واسطة أو محسوبية في التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العليا

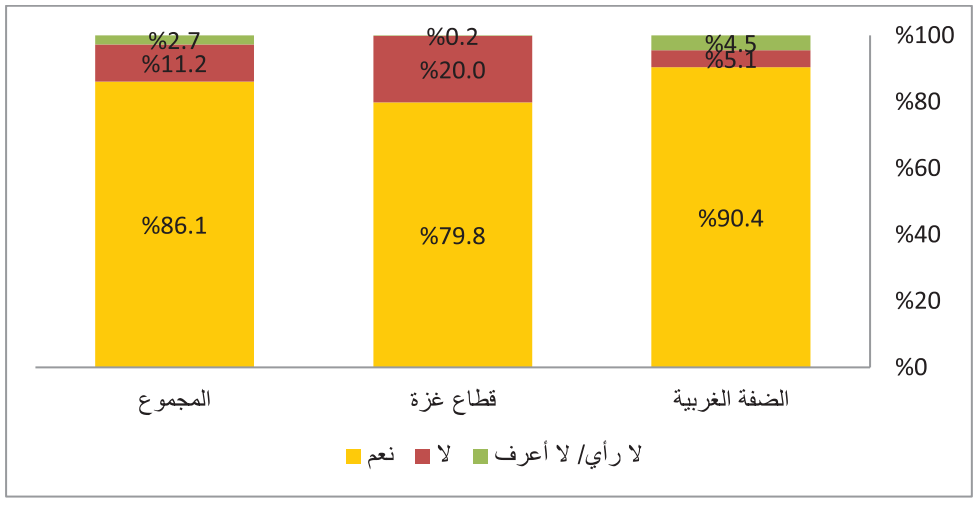

الاعتقاد بوجود واسطة أو محسوبية في التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العليا وفق متغيرات مختارة

- الموقع الجغرافي: ترتفع نسبة من يعتقدون بوجود واسطة أو محسوبية في عملية التعيينات والترقيات في الوظائف العليا لدى سكان وسط الضفة (93%) وشمالها (90%) مقارنة بسكان جنوب الضفة (85%).
- مستوى الدخل: ترتفع النسبة لدى أصحاب الدخل (فوق 3500 شيقل) إلى 93%، وأصحاب الدخل (2501–3500 شيقل) إلى 90% مقارنة بأصحاب الدخل (أقل من 2500 شيقل) 80%.

7. الرشوة وتقديم الهدايا

7 – 1: توجه المواطنين أو أقاربهم لدفع رشوه للحصول على خدمة عامة

تشير النتائج إلى أن 29% من المواطنين سبق أن دفعوا رشوة أو أعطوا هدايا هم أو أحد أقاربهم لموظف عام مقابل الحصول على خدمة عامة، ومن الملاحظ هنا الارتفاع الواضح في النسبة في قطاع غزة مقارنة مع الضفة (21% في الضفة الغربية، 40% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول أدناه:

جدول (7-1): توجه المواطنين أو أقاربهم لدفع رشوه للحصول على خدمة عامة

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	%28.5	%20.7	%39.8
لا	%71.5	%79.3	%60.2
	%100.0	%100.0	%100.0

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي باستطلاعات أمان السابقة، يتضح أن هناك ارتفاعاً في نسبة من صرحوا بأنهم دفعوا رشوة أو أعطوا هدايا هم أو أحد أقاربهم لموظف عام مقابل الحصول على خدمة عامة في الاستطلاع الحالي مقارنة باستطلاع 2022، وأن هناك ارتفاعاً واضحاً مقارنة باستطلاعات 2020 و2021. للمزيد، انظر الجدول والشكل البياني أدناه:

جدول (7-1a): توجه المواطنين أو أقاربهم لدفع رشوه للحصول على خدمة عامة وفق السنوات 2020 – 2023

	2020	2021	2022	2023
نعم	% 17.3	%16.5	% 23.6	%28.5
لا	% 82.7	%83.5	% 76.4	%71.5
	%100.0	%100.0	% 100.0	% 100.0

شكل (7-1a): توجه المواطنين أو أقاربهم لدفع رشوه للحصول على خدمة عامة حسب السنوات 2020 – 2023

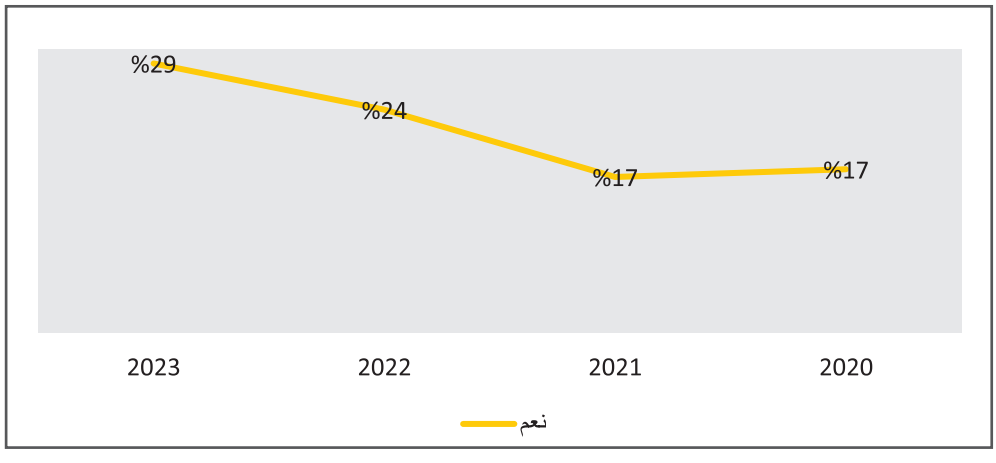

2 – 7. المجالات والخدمات الأكثر تعرضاً لانتشار الرشوة

وفيما يتعلق بالمجالات والخدمات الأكثر تعرضاً لانتشار الرشوة، يرى 27% من المبحوثين أن خدمات الصحة هي الأكثر تعرضاً للرشوة، ثم خدمات منح التصاريح والأذونات الرسمية بنسبة 23%، وخدمات التعليم بنسبة 18%. وخدمات الكهرباء بنسبة 15%، والاتصالات بنسبة 10%، والمياه بنسبة 8%. لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2-7): المجالات والخدمات الأكثر تعرضاً لانتشار الرشوة

	المجال الأول الأكثر انتشارا للرشوة	المجال الثاني الأكثر انتشارا للرشوة	المجال الثالث الأكثر انتشارا للرشوة	المعدل
خدمات الصحة	%25.8	%26.4	%27.4	%26.5
خدمات منح التصاريح والأذونات الرسمية	%36.2	%14.7	%17.7	%22.8
خدمات التعليم	%10.4	%20.8	%22.8	%18.0
خدمات الكهرباء	%13.4	%18.6	%11.6	%14.6
خدمات الاتصالات	%8.4	%11.3	%10.4	%10.0
خدمات المياه	%5.7	%8.3	%10.0	%8.0
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (2-7): المجالات والخدمات الأكثر تعرضاً لانتشار الرشوة

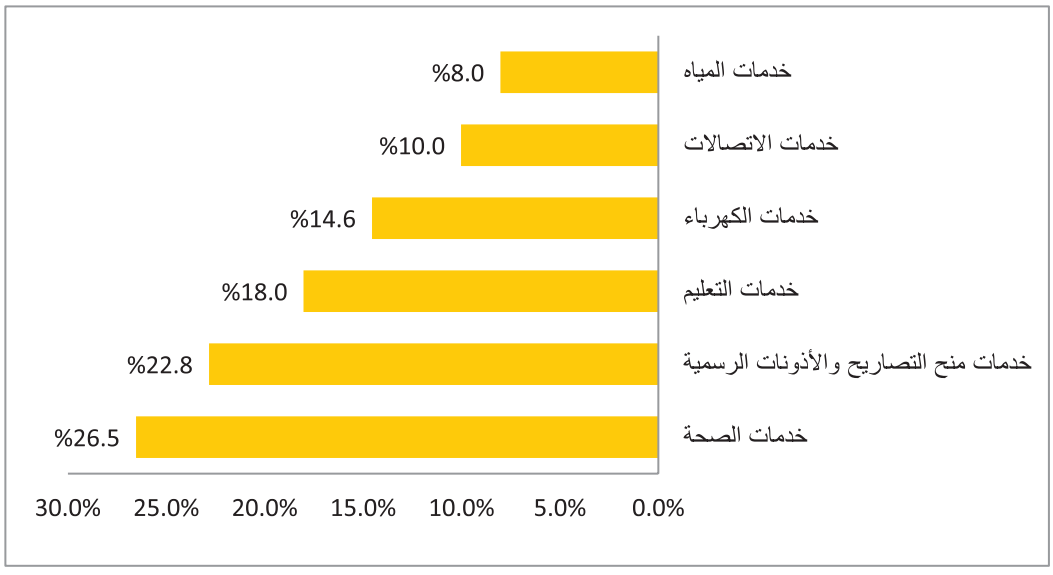

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي 2023 باستطلاع أمان السابق 2022، يلاحظ ارتفاع نسبة من يرون أن خدمات الصحة وخدمات الكهرباء بـ 5 درجات مقارنة باستطلاع 2022، وانخفاض بـ 3 درجات لخدمات منح التصاريح والأذونات الرسمية. للمزيد، انظر الجدول أدناه:

جدول (2a-7): المجالات والخدمات الأكثر تعرضاً لانتشار الرشوة وفقاً لسنتَي 2022-2023

	2022	2023
خدمات الصحة	% 22.3	%26.5
خدمات منح التصاريح والأذونات الرسمية	% 25.6	%22.8
خدمات التعليم	% 19.4	%18.0
خدمات الكهرباء	% 10.5	%14.6
خدمات الاتصالات	% 9.9	%10.0
خدمات المياه	% 7.3	%8.0
	%100.0	%100.0

8. دور الإعلام في مكافحة الفساد

يتناول هذا القسم من الاستطلاع قياس رأي المواطنين حول دور الإعلام في مكافحة انتشار الفساد وأي الوسائل أكثر فعالية.

8-1: **تقييم دور الإعلام الفلسطيني في الكشف عن قضايا الفساد عام 2023:**

يرى 52% من المبحوثين أن دور وسائل الإعلام كان فعالاً أو متوسط الفعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت في العام 2023 (44% في الضفة الغربية، 64% في قطاع غزة)، مقابل 46 % يرون أنه كان ضعيف الفعالية (53 % في الضفة الغربية، 36 % في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (8-1): تقييم دور الإعلام الفلسطيني في الكشف عن قضايا الفساد عام 2320

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
فعّال	%13.1	%10.1	%17.4
متوسط الفعالية	%39.0	%34.1	%46.3
ضعيف الفعالية	%46.0	%52.7	%36.3
لا رأي/ لا أعرف	%1.9	%3.2	%0.0
	% 100.0	% 100.0	% 100.0

شكل (1 – 8): تقييم دور الإعلام الفلسطيني في الكشف عن قضايا الفساد عام 2023

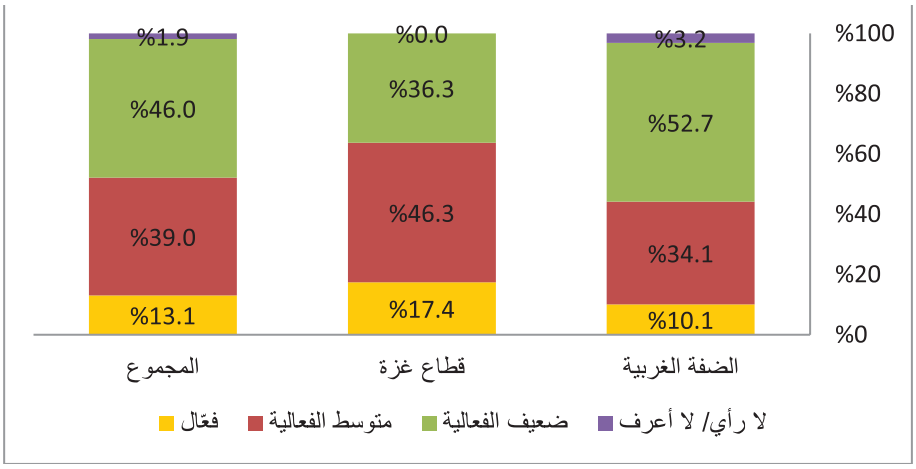

بمقارنة نتائج هذا الاستطلاع مع نتائج الاستطلاعات السابقة، يتضح أن تقييم المواطنين لفعالية دور الإعلام في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت خلال العام 2023 لم يتغير في هذا الاستطلاع عما كان عليه الحال في استطلاعات السنوات السابقة وبالمعدل العام (53 %). لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول والشكل البياني أدناه:

جدول (8-1a): تقييم دور الإعلام الفلسطيني في الكشف عن قضايا الفساد وفق السنوات 2016-2023

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
فعّال	%15	%19	%16	%11	%14	%12	%13	%13
متوسط الفعالية	%37	%42	%40	%38	%40	%39	%40	%39
ضعيف الفعالية	%46	%36	%42	%48	%45	%48	%45	%46
لا أعرف	%3	%3	%2	%3	%2	%1	%2	%2
	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

شكل (8-1 a): تقييم دور الإعلام الفلسطيني في الكشف عن قضايا الفساد وفق السنوات 2016-2023

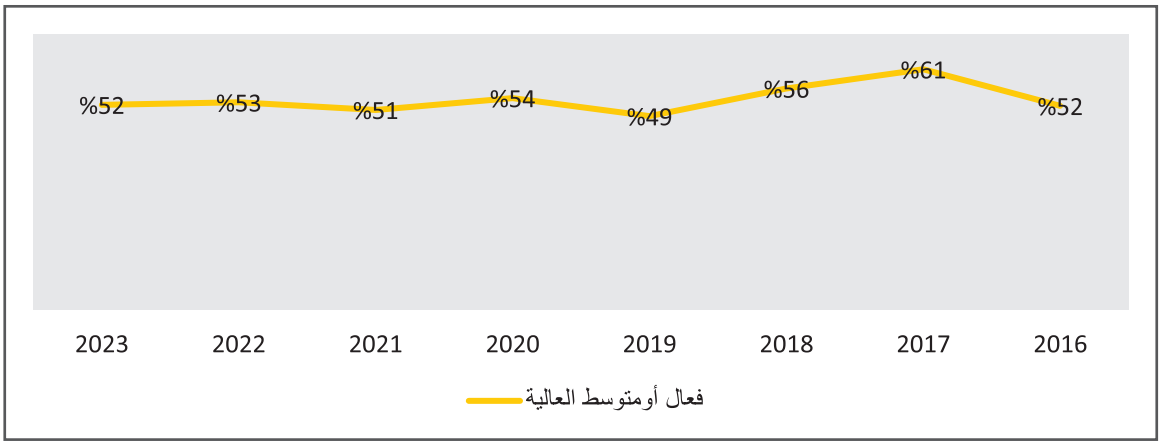

2 – 8: **أكثر الوسائل الإعلامية فعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت في العام** 2023:

تشير نتائج الاستطلاع أن 71% من المبحوثين يعتبرون أن الإعلام الرقمي (وكالات الإعلام الإلكترونية والإذاعات والفضائيات عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي) كانت أكثر وسائل الإعلام فعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت خلال العام 2023 (نفس النسبة بالضفة الغربية وقطاع غزة)، يليها الإعلام المرئي بنسبة 17% من المبحوثين (15% في الضفة الغربية، 10% في قطاع غزة)، بينما نسبة 10% يرون أن الإعلام المسموع كان أكثر فعالية في ذلك (7% في الضفة الغربية، 15% في قطاع غزة). أما الإعلام المقروء فبرأي 4% فقط كان أكثر فعالية. لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2-8): **أكثر وسائل الإعلام فعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت خلال عام** 2023

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
الإعلام المرئي	%13.0	%15.2	%9.8
الإعلام المسموع	%10.1	%6.6	%15.2
الإعلام المقروء	%3.8	%4.1	%3.3
الإعلام الرقمي	%71.2	%70.9	%71.7
لا رأي/ لا أعرف	%1.9	%3.2	%0.0
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (2-8): **أكثر وسائل الإعلام فعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت خلال عام** 2023

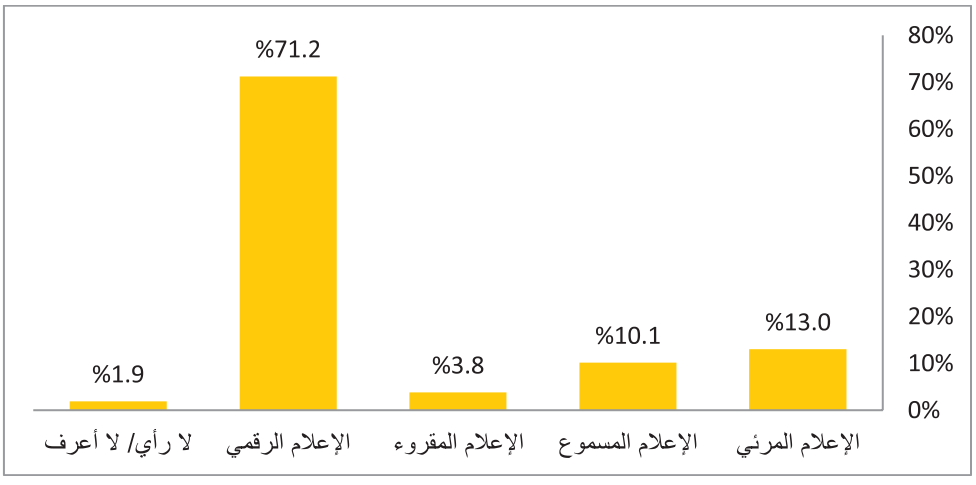

9. الاعتقاد بوجود فساد بالقضاء ودور الجهات المكلفة بمكافحة الفساد

9 –1: الاعتقاد بوجود فساد في السلطة القضائية (المحاكم والنيابة العامة «القضاة وأعضاء النيابة والعاملين فيها)

تظهر نتائج الاستطلاع إلى أن 66% من المبحوثين يعتقدون بوجود فساد في السلطة القضائية وبارتفاع واضح في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة (73% في الضفة الغربية، 55% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (9 –1): الاعتقاد بوجود فساد في القضاء

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	%65.9	%73.2	%55.4
لا	%26.0	%13.8	%43.7
لا رأي/ لا أعرف	%8.1	%13.0	%0.9
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (9 –1): الاعتقاد بوجود فساد في السلطة القضائية

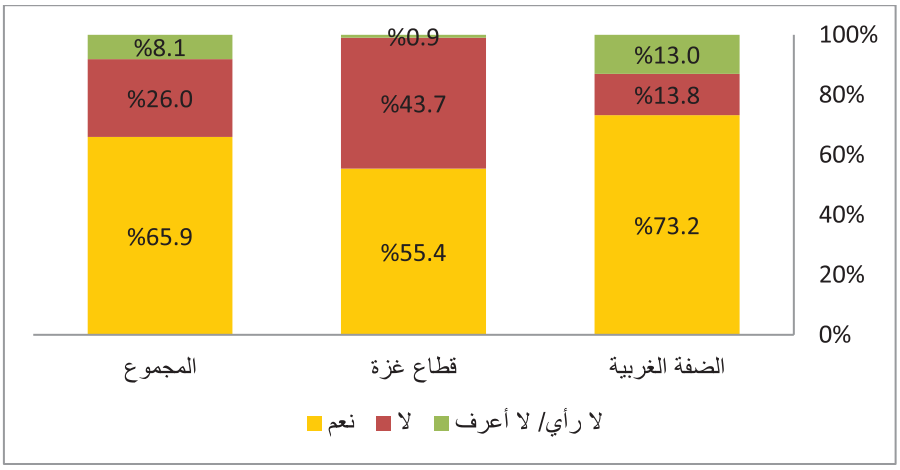

بالمقارنة مع استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، تظهر النتائج عدم وجود تغير ملحوظ في نسبة اعتقاد المواطنين بوجود فساد في السلطة القضائية مقارنة باستطلاعات أمان 2022 و2020، وانخفاضاً واضحاً في النسبة مقارنة باستطلاع 2021. للمزيد، انظر الجدول والشكل البياني أدناه:

جدول (9 –1a): الاعتقاد بوجود فساد في القضاء وفق السنوات 2020–2023

	2020	2021	2022	2023
نعم	%69	%76	%68	%66
لا	%24	%19	%27	%26
لا رأي/لا أعرف	%7	%6	%6	%8
	%100	%100	%100	%100

شكل (1a- 9): الاعتقاد بوجود فساد في القضاء وفق السنوات 2020-2023

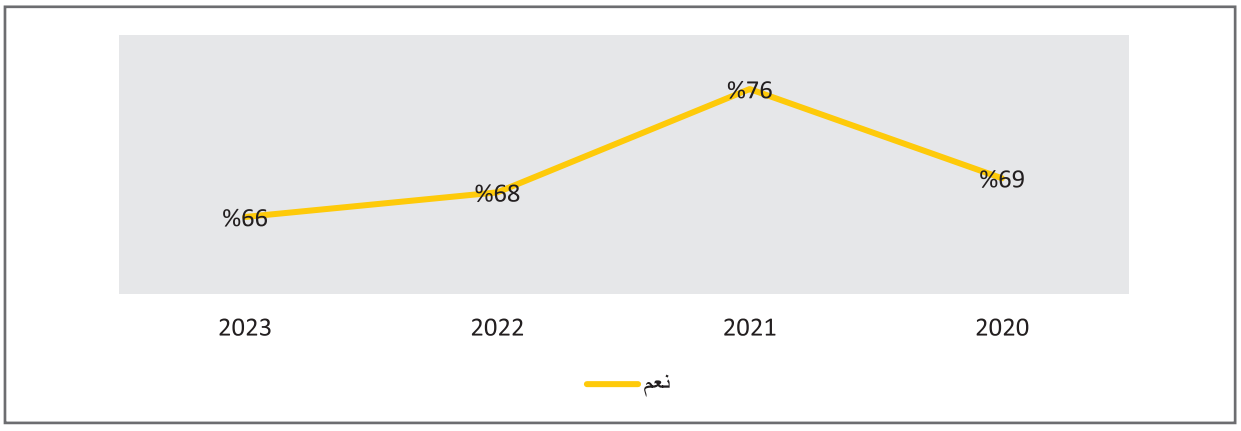

الاعتقاد بوجود فساد في السلطة القضائية وفق متغيرات مختارة

- الموقع الجغرافي: ترتفع نسبة من يعتقدون بوجود فساد في السلطة القضائية لدى سكان وسط الضفة إلى 82 %، وشمالها (77%)، مقارنة بجنوب الضفة (61%).
- نوع التجمع السكني: ترتفع النسبة لدى سكان المخيمات إلى 70% والقرى (69%) مقارنة بسكان المدن (63 %).
- الفئات العمرية: ترتفع النسبة لدى الفئة العمرية (فوق 40 عاماً) إلى 70% مقارنة بالفئات العمرية (أقل من 30 عاماً) و (30-40) عاماً (64%).
- مستوى الدخل: ترتفع النسبة لدى أصحاب الدخل (أكثر من 3500 شيقل) إلى 80 %، وأصحاب الدخل (2501-3500 شيقل) إلى 68 % مقارنة بأصحاب الدخل (أقل من 2500 شيقل) 56 %.

1a- 9: استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية (مثل هيئة مكافحة الفساد، ديوان الرقابة المالية والإدارية... إلخ):

تم طرح سؤال على المبحوثين في الضفة الغربية حول استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية (مثل هيئة مكافحة الفساد، ديوان الرقابة المالية والإدارية... إلخ)، حيث أظهرت النتائج أن 55 % من المبحوثين يعتقدون بأن هذه الجهات لا تمارس دورها باستقلالية، و33 % يعتقدون أنها تمارس عملها باستقلالية. لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (1a- 9): استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية

	الضفة الغربية
نعم	%33.0
لا	%55.2
لا رأي/ لا أعرف	%11.7
	%100.0

شكل (1a– 9): استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية

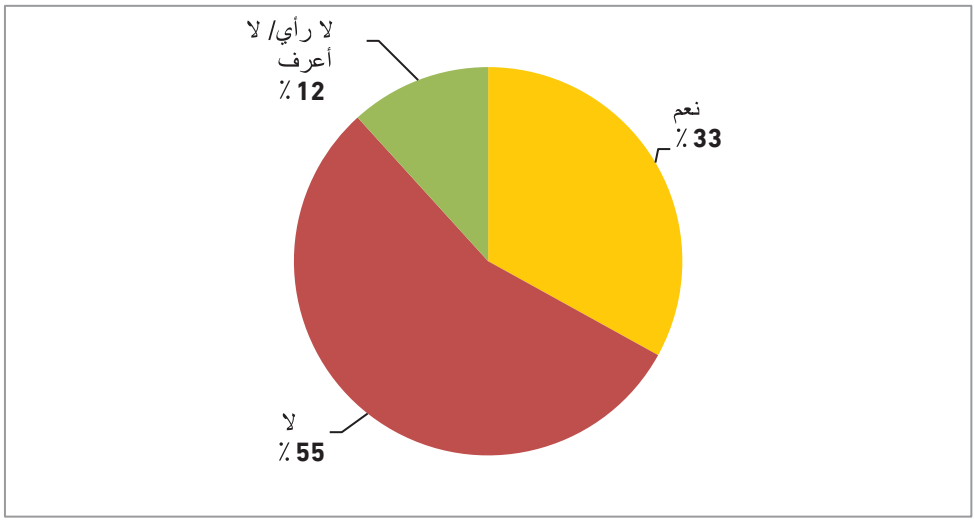

وبمقارنة نتائج هذا الاستطلاع مع نتائج استطلاعات أمان السابقة، لا يوجد اختلاف في نسبة من يرون أن الجهات المكلفة بمكافحة الفساد لا تعمل باستقلالية في هذا الاستطلاع 2023 والاستطلاع السابق 2022، وانخفاض واضح مقارنة باستطلاعات 2020 فما قبل. للمزيد، أنظر الجدول والشكل البياني أدناه:

جدول (1a– 9): استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة وفق السنوات 2017–2023

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	
%33	%33	%15	%19	%23	%16	%18	نعم
%55	%57	%78	%77	%70	%80	%75	لا
%12	%11	%7	%4	%7	%5	%7	لا أعرف
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	

شكل (1a-9): الاعتقاد بعدم استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة وفق السنوات 2017–2023

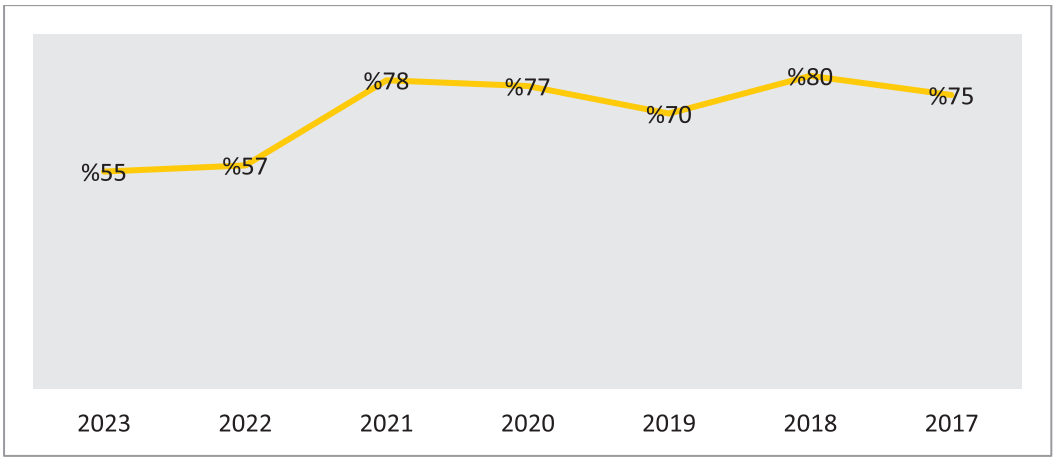

2a-9: الجهات الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلفة بمكافحة الفساد حسب رأي المبحوثين في الضفة:

طلب من المبحوثين اختيار أكثر جهتين تدخلاً بالجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية بعد تزويدهم بأسماء عدد من الجهات الرسمية والسياسية، حيث أظهرت نتائج الاستطلاع أن 25% من المبحوثين من الذين يعتقدون بعدم استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد أن الأجهزة الأمنية هي الجهة الأكثر تدخلاً، وترى نسبة من 24 % أن مكتب الرئيس هو الأكثر تدخلاً، في حين أشار 23% إلى أن رئاسة الوزراء والوزراء الأكثر تدخلاً، والمحافظون ورؤساء البلديات بنسبة 16 %، وقادة الأحزاب بنسبة 12 %. لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2a-9): الجهات الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية

	الجهة الأولى الأكثر تدخلاً	الجهة الثانية الأكثر تدخلاً	المعدل
الأجهزة الأمنية	%26.8	%23.6	**%25.2**
مكتب الرئيس	%28.4	%20.3	**%24.4**
رئاسة الوزراء والوزراء	%18.9	%26.1	**%22.5**
المحافظون ورؤساء البلديات	%15.7	%17.1	**%16.4**
قادة الأحزاب	%10.2	%12.9	**%11.5**
	%100.0	%100.0	**%100.0**

شكل (2a-9): الجهات الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلفة بمكافحة الفساد حسب رأي المبحوثين في الضفة

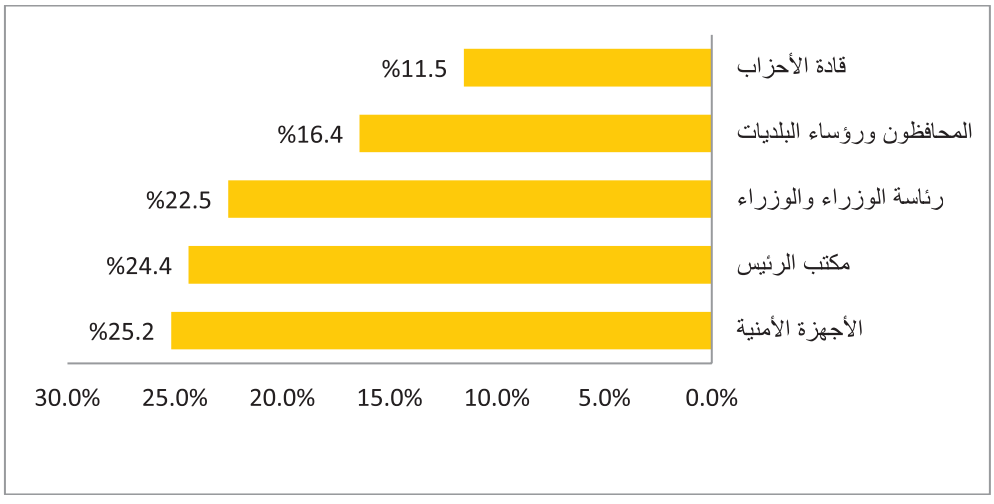

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي 2023 بالاستطلاع السابق 2022، تظهر النتائج ارتفاعاً واضحاً في هذا الاستطلاع بنسبة من يعتقدون بتدخل مكتب الرئيس في عمل الجهات المكلفة بمكافحة الفساد إلى 24% مقارنة باستطلاع 2022 (17 %)، وانخفاضاً بنسبة من يعتقدون بذلك لرئاسة الوزراء والوزراء إلى 23% مقارنة باستطلاع 2022 (27 %). للمزيد، انظر الجدول أدناه:

2023	2022	
%25.2	% 25.8	الأجهزة الأمنية
%24.4	% 17.4	مكتب الرئيس
%22.5	% 27.1	رئاسة الوزراء والوزراء
%16.4	% 14.9	المحافظون ورؤساء البلديات
%11.5	% 10.3	قادة الأحزاب
%100.0	%100.0	

9-3a: تقييم جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة في أداء دورها ومهامها:

يرى 47% من المبحوثين في الضفة الغربية أن جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد فعالة أو متوسطة الفعالية، فيما يرى 46% من المبحوثين أن الجهود غير فعالة. لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (9-3a): فعالية جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة

الضفة الغربية	
%12.5	فعّالة
%34.2	متوسطة الفعالية
%46.3	غير فعّالة
%7.0	لا رأي/ لا أعرف
%100.0	

شكل (9-3a): فعالية جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة

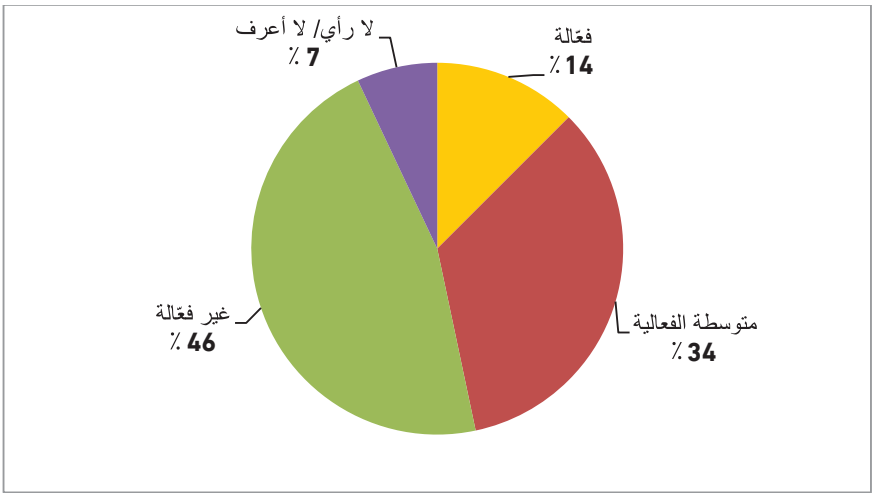

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي باستطلاع 2021 في الضفة الغربية، يلاحظ الارتفاع الواضح في نسبة من صرحوا بأن جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية فعالة أو متوسطة الفعالية في استطلاعات العامين الأخيرين مقارنة باستطلاع 2021. للمزيد، انظر الجدول أدناه:

جدول (9-2c): فعالية جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية حسب السنوات 2021-2023

	2021	2022	2023
فعّالة	%3	% 6	% 13
متوسطة الفعالية	%32	% 41	% 34
غير فعّالة	%62	49%	% 46
لا رأي / لا أعرف	% 3	% 4	% 7
	%100	%100	100%

9-1b: استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة:

في هذا الاستطلاع تم طرح سؤال على المبحوثين في قطاع غزة حول استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد (نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال، ديوان الرقابة الإدارية والمالية) في قطاع غزة، حيث أظهرت النتائج أن 40 % من المبحوثين في القطاع يعتقدون بأن هذه الجهات تمارس عملها باستقلالية، مقابل 56 % منهم يعتقدون أن هذه الجهات لا تمارس عملها باستقلالية. لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (9-1b): استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة

	قطاع غزة
نعم	%39.8
لا	%56.1
لا رأي/ لا أعرف	%4.0
	%100.0

شكل (9-1b): استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة

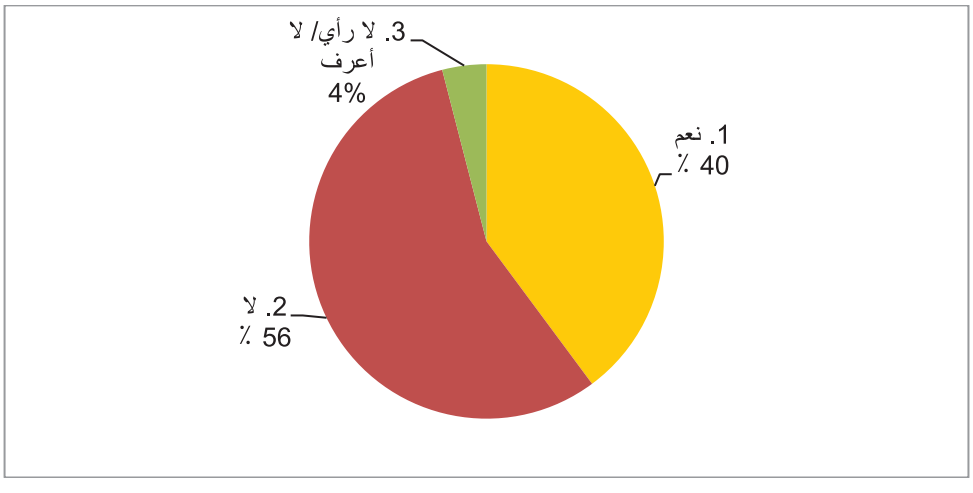

9-2b: الجهات الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة:

طلب من المبحوثين في قطاع غزة اختيار أكثر جهتين تدخلاً من الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة بعد تزويدهم بأسماء هذه الجهات، وأظهرت نتائج الاستطلاع أن 28 % من المبحوثين الذين يعتقدون بعدم استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد يرون أن الأجهزة الأمنية هي الجهة الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلفة بمكافحة الفساد، يليها أعضاء المجلس التشريعي بنسبة 26 %، ثم قادة الأحزاب بنسبة 23 %، والنائب العام بنسبة 22 %. لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (9-2b): الجهات الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة

	الجهة الأولى الأكثر تدخلا	الجهة الثانية الأكثر تدخلا	المعدل
الأجهزة الأمنية	%31.4	%24.2	%27.8
أعضاء المجلس التشريعي	%23.5	%28.3	%25.9
قادة الأحزاب	%31.7	%15.0	%23.4
النائب العام	%11.9	%31.1	%21.5
جهات أخرى	%1.4	%1.4	%1.4
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (9-2b): الجهات الأكثر تدخلا في عمل الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة-المعدل

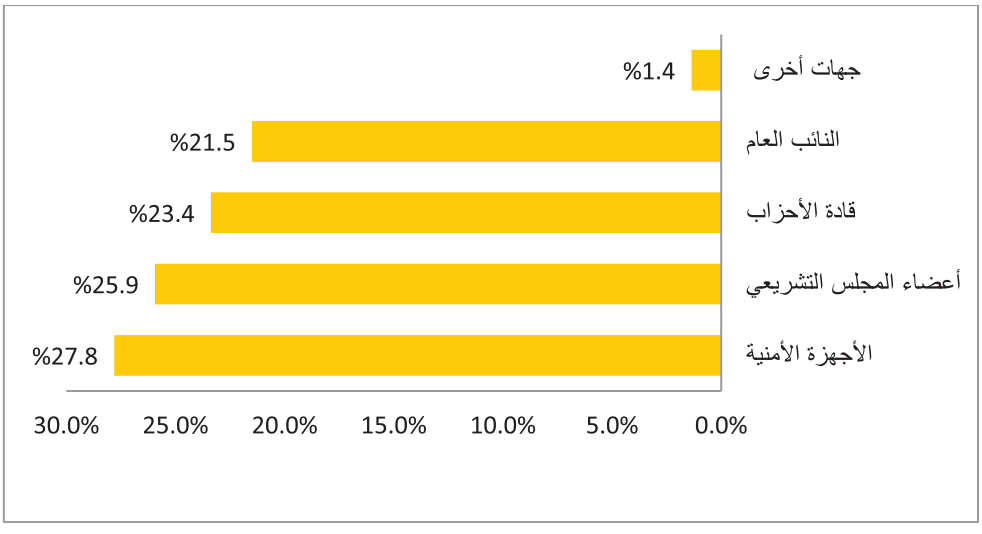

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي بنتائج الاستطلاع السابق 2022، يلاحظ أن ارتفاعاً واضحاً في نسبة من يعتقدون أن أعضاء المجلس التشريعي هم الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلفة بمكافحة الفساد، حيث ارتفعت النسبة في هذا الاستطلاع إلى 26% مقارنة باستطلاع 2022 (21%)، وانخفاض نسبة من يعتقدون أن النائب العام هو الأكثر تدخلاً، حيث انخفضت النسبة إلى 22% في هذا الاستطلاع مقارنة بالاستطلاع السابق 2022 (26%). للمزيد، انظر الجدول أدناه:

جدول (2b1-9): الجهات الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة لسنتي 2022-2023

	2022	2023
الأجهزة الأمنية	% 30.1	%27.8
أعضاء المجلس التشريعي	% 21.1	%25.9
قادة الأحزاب	% 20.9	%23.4
النائب العام	% 26.0	%21.5
جهات أخرى	% 0.8	%1.4
	%100.0	%100.0

3b – 9: تقييم جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة في أداء دورها ومهامها:

يرى 65% من المبحوثين في قطاع غزة أن جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد فعالة أو متوسطة الفعالية، في حين أن 34% من المبحوثين يرونها غير فعالة. لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (3b – 9): فعالية جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة

	قطاع غزة
فعّالة	%10.2
متوسطة الفعالية	%55.0
غير فعّالة	%34.3
لا رأي/ لا أعرف	%0.6
	%100.0

شكل (3b – 9): فعالية جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة

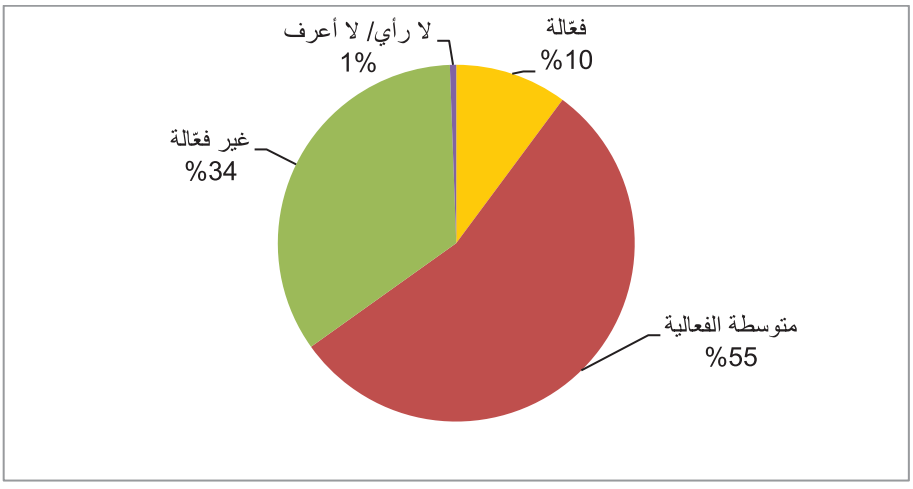

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي 2023 بالاستطلاعات السابقة، يلاحظ ارتفاع في نسبة من صرحوا بأن جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة فعالة أو متوسطة الفعالية في استطلاع 2023 (65 %) واستطلاع 2022 (61 %) مقارنة باستطلاع 2021 (41 %). للمزيد، أنظر الجدول أدناه:

جدول (3b1 – 9): **فعالية جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة حسب السنوات** 2021–2023

	2021	2022	2023
فعّالة	% 13	% 15	%10.2
متوسطة الفعالية	% 28	% 46	%55.0
غير فعّالة	%57	% 37	%34.3
لا رأي / لا أعرف	%2	%2	%0.6
	%100	%100	%100

10. دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد

يرى 50% من المبحوثين أن مساهمة منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد فعال أو متوسط الفعالية (44% في الضفة الغربية، 57 % في قطاع غزة)، فيما يرى 45% أن دورها غير فعال (48% في الضفة الغربية، 41 % في قطاع غزة). للمزيد، انظر الجدول والشكل البياني أدناه:

جدول (10): **مساهمة منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد**

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
فعّالة	%11.3	%9.7	%13.5
متوسطة الفعالية	%38.4	%34.7	%43.7
غير فعّالة	%45.4	%48.2	%41.3
لا رأي/ لا أعرف	%5.0	%7.4	%1.5
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (10): مساهمة منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد

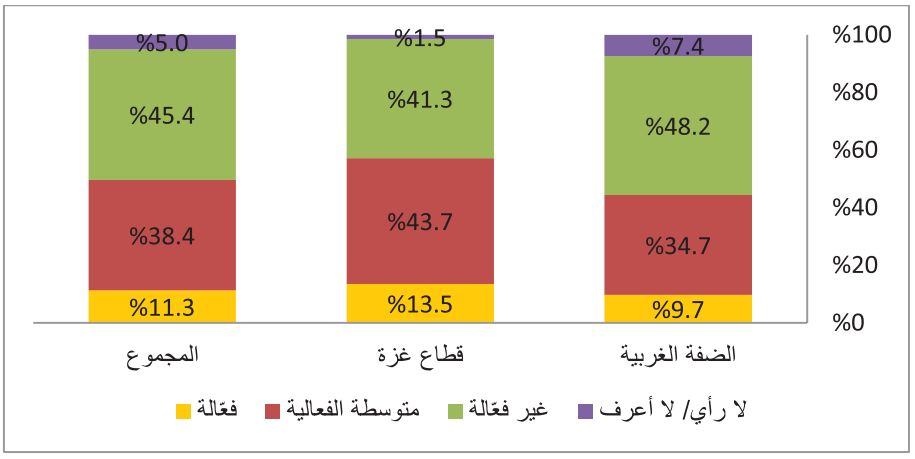

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي 2023 باستطلاعات أمان السابقة، يتضح عدم وجود فروقات ذات دلالة في نسبة من يرون أن مساهمة منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد فعالة أو متوسطة الفعالية. للمزيد، انظر الجدول أدناه:

جدول (10a): مساهمة منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد حسب السنوات 2021-2023

	2021	2022	2023
فعالة أومتوسطة الفعالية	% 49	% 47	%49
غير فعّالة	% 50	% 51	%45
لا رأي/ لا أعرف	% 1	% 2	%6
	%100	%100	%100

11. الإبلاغ عن الفساد

11 -1: الاعتقاد بقيام المواطنين بتبليغ الجهات المكلفة بمكافحة الفساد عن حالات فساد يلاحظونها

يعتقد 34% من المبحوثين بأن المواطنين عادة ما يبلغون عن حالات الفساد التي يلاحظونها (31% في الضفة الغربية، 38% في قطاع غزة)، بينما 60% لا يعتقدون بذلك (نفس النسبة في الضفة والقطاع). لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (1 – 11): الاعتقاد بقيام المواطنين بتبليغ الجهات المكلفة بمكافحة الفساد عن حالات فساد

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	%33.8	%30.9	%38.1
لا	%59.8	%59.6	%60.2
لا رأي/ لا أعرف	%6.3	%9.6	%1.7
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (1 – 11): الاعتقاد بقيام المواطنين بتبليغ الجهات المكلفة بمكافحة الفساد عن حالات فساد

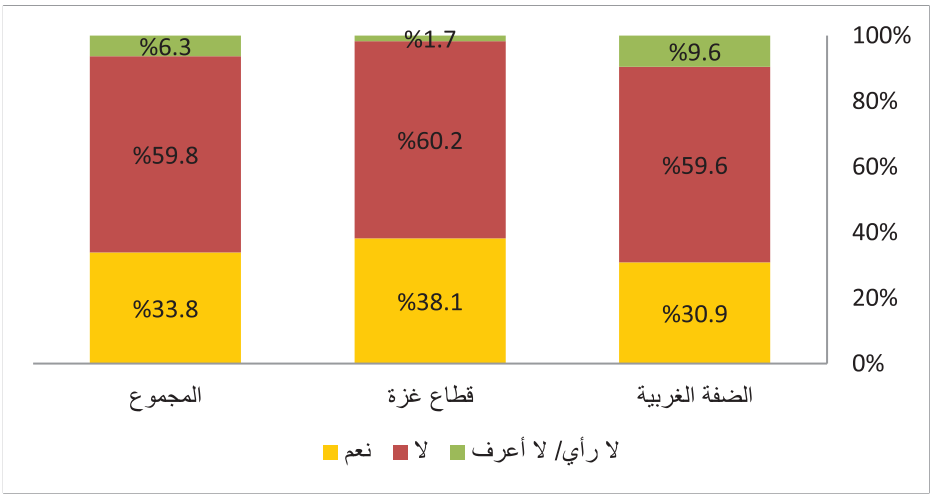

بالمقارنة مع الاستطلاعات السابقة، يلاحظ أن نتيجة الاستطلاع الحالي فيما يتعلق باعتقاد المبحوثين أن المواطنين يقومون بإبلاغ الجهات المكلفة بمكافحة الفساد، ما زالت الأغلبية تعتقد أن المواطنين لا يقومون بإبلاغ الجهات المكلفة بمكافحة الفساد عن حالات الفساد. لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (11-1a): التبليغ عن الفساد حسب السنوات 2012-2023

	2012	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نعم	%39	%32	%28	%33	%36	%33	%36	%32	%33	%39	%34
لا	%58	%63	%57	%57	%57	%58	%54	%60	%63	%55	%60
لا أعرف	%3	%5	%0	%10	%7	%9	%10	%8	%4	%6	%6
	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

جدول (11-1a): التبليغ عن الفساد حسب السنوات 2012-2023

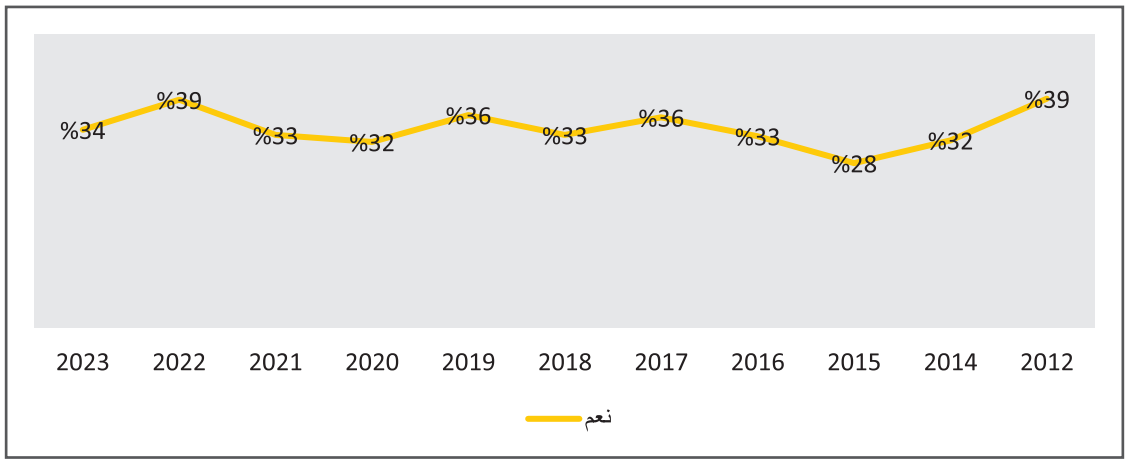

11-2: حالات التبليغ عن الفساد

11-2a: الإبلاغ عن الفساد كشهود

فيما يتعلق بتبليغ الجهات المكلفة بمكافحة الفساد عن جرائم الفساد، أفاد 54% منهم أنهم سيقومون بالتبليغ كشهود لو حصل وتعرضوا لحالات فساد (55% في الضفة الغربية، 53% في قطاع غزة)، مقابل 42% منهم أشاروا بأنهم لن يبلغوا (39% في الضفة الغربية، 46% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (11-2a): الإبلاغ عن فعل فساد كشهود

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	%54.4	%55.4	%53.0
لا	%41.7	%38.5	%46.3
لا رأي/ لا أعرف	%3.9	%6.1	%0.7
	% 100.0	% 100.0	% 100.0

شكل (11-2a): الإبلاغ عن فعل فساد كشهود

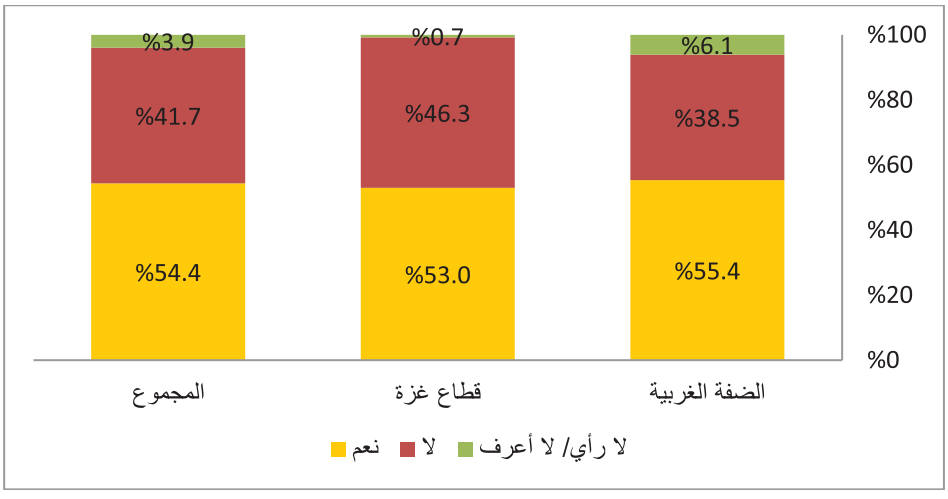

وبالمقارنة مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، يتضح أن هناك انخفاضاً واضحاً في هذا الاستطلاع في نسبة من صرحوا بأنهم سيقومون بإبلاغ الجهات المكلفة بمكافحة الفساد كشهود عن حلات فساد ممكن أن يلاحظوها (54%) مقارنة بمتوسط السنوات السابقة (64%). لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول:

جدول (11-2a): الإبلاغ عن الفساد كشاهد في حال التعرض لحالة فساد وفق انطباع المواطنين حسب السنوات

2012-2023

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نعم	%69	% 69	%68	% 67	%77	%66	%62	%67	%60	%54	%58	%54
لا	%28	%31	%27	% 33	%23	%34	%38	%33	%40	%44	%42	%42
لا أعرف	%3	----	%5	----	----	----	----	----	----	%2	----	%4
فلسطين	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

شكل (11-2a1): الإبلاغ عن الفساد كشاهد في حال التعرض لحالة فساد وفق انطباع المواطنين حسب السنوات

2012-2023

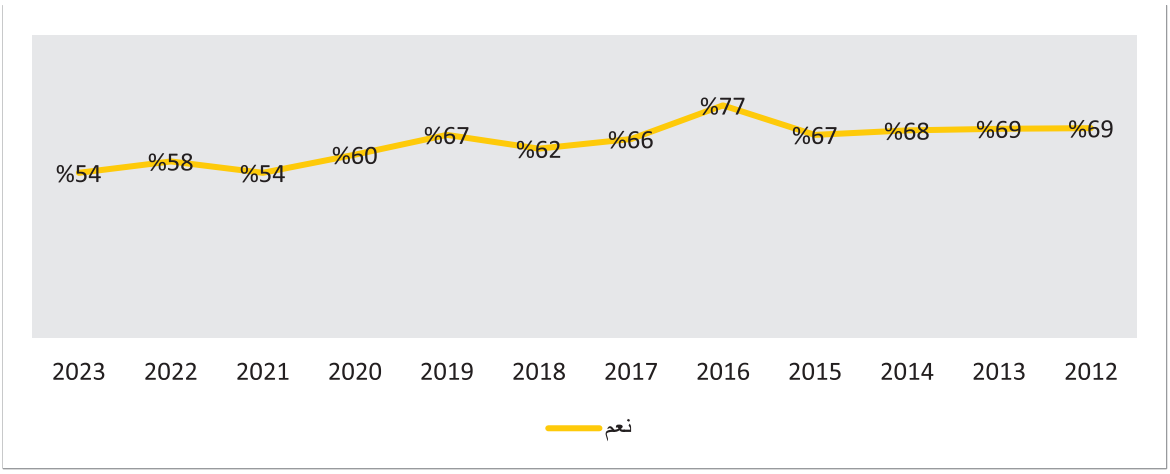

11-2b: الإبلاغ عن الفساد كضحية

أما بخصوص التبليغ عن حالة الفساد كضحية، فأشار 61% من المبحوثين أنهم سيقومون بالتبليغ عن فعل فساد في حال كانوا ضحايا (62% في الضفة الغربية، 59% في قطاع غزة)، مقابل 35% منهم صرحوا بأنهم لن يبلغوا (31% في الضفة الغربية، 40% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (11-2b): الإبلاغ عن فعل فساد كضحايا

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	%60.6	%61.6	%59.3
لا	%34.9	%31.2	%40.3
لا رأي/ لا أعرف	%4.5	%7.3	%0.4
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (11-2b): الإبلاغ عن فعل فساد كضحايا

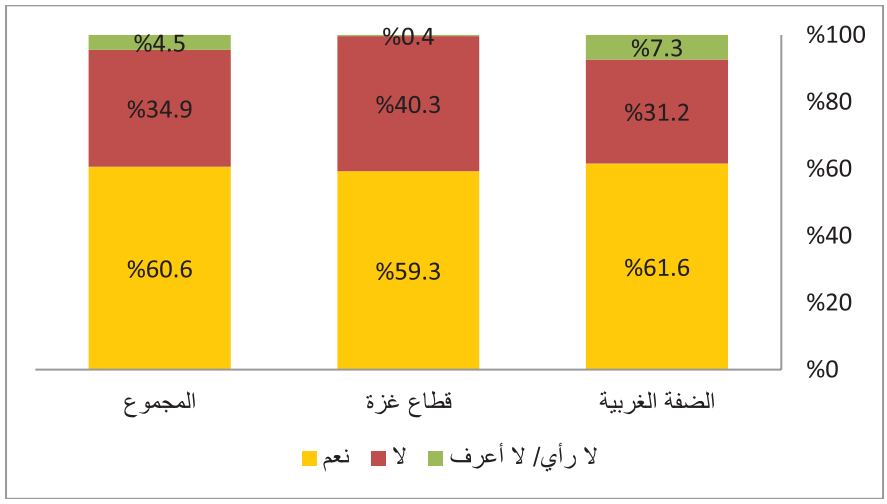

وبالمقارنة مع الاستطلاعات السابقة، هناك انخفاض في نسبة من صرحوا بأنهم سيقومون بالتبليغ عن الفساد في حال كانوا ضحايا في هذا الاستطلاع مقارنة بمعدل النسبة بالاستطلاعات السابقة منذ 2012 (72%). لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول والشكل البياني التالي:

جدول (11-2b1): الإبلاغ عن فعل الفساد كضحايا حسب السنوات 2012-2023

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نعم	%73	%68	%75	79%	%77	%60	%71	%77	%71	%71	%65	%61
لا	%23	%31	%21	21%	%23	%40	%29	%23	%29	%28	%35	%35
لا أعرف	%4	---	%4	---	---	---	---	----	----	%1	----	%4
فلسطين	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

شكل (11-2b1): الإبلاغ عن فعل الفساد كضحايا حسب السنوات 2012-2023

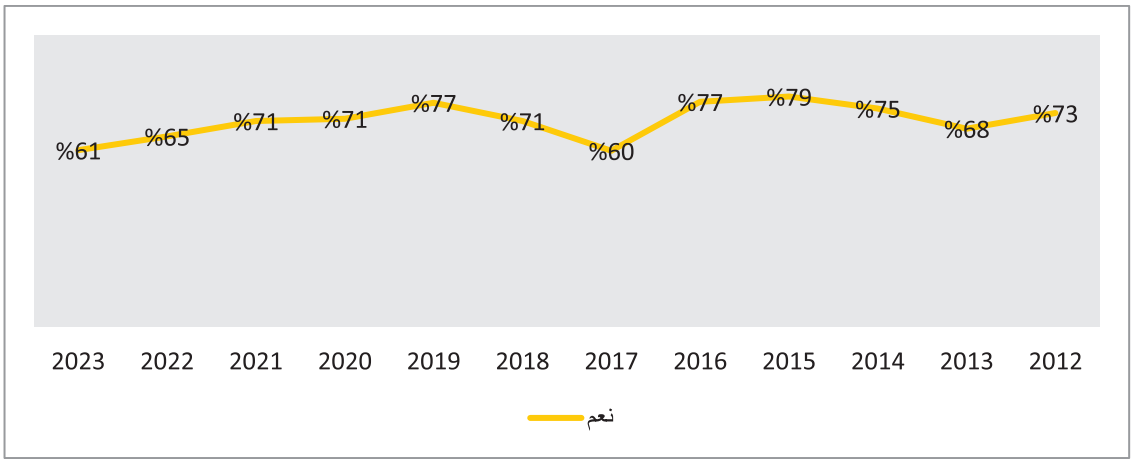

3 – 11: رأي المواطنين حول التبليغ عن الفساد

يرى 34% من المبحوثين أن التبليغ عن الفساد حق للمواطن وحر في ممارسته (38% في الضفة الغربية، 28% في قطاع غزة)، بينما يرى 53 % أنه واجب القيام به بموجب القانون (53% في الضفة الغربية، 52% في قطاع غزة)، أما 14% فيعتبرونه ممارسة غير مفضلة في المجتمع (9% في الضفة الغربية، 21% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول 3 – 11: رأي المواطنين حول التبليغ عن الفساد

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
حقٌّ لك أنت حرٌّ في ممارسته	%33.8	%37.9	%27.8
واجب عليك القيام به بموجب القانون	%52.6	%53.4	%51.5
ممارسة غير محبذة في المجتمع (وشاية... إلخ)	%13.6	%8.7	%20.7
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل 3 – 11: رأي المواطنين حول التبليغ عن الفساد

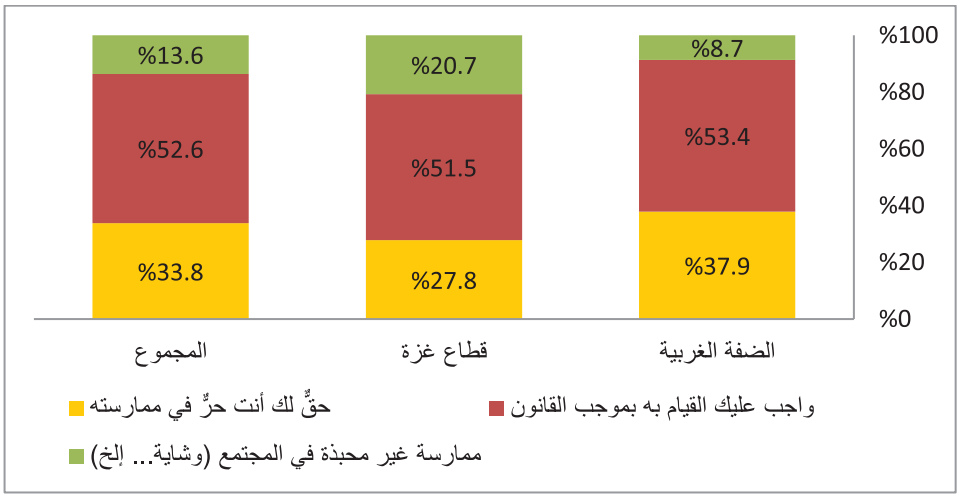

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي 2023 بالاستطلاعات السابقة، تظهر النتائج انخفاضاً في نسبة من يرون أن الإبلاغ عن الفساد حق في الممارسة في هذا الاستطلاع إلى 34% مقارنة بالمعدل العام (38%)، وانخفاضاً قليلاً عن المعدل (55%) في نسبة من يرون أن الإبلاغ عن الفساد واجب القيام به بموجب القانون. لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشككل البياني أدناه:

جدول (11-3a): رأي المواطنين حول الإبلاغ عن الفساد حسب السنوات 2012-2023

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
حق لك حر في ممارسته	% 61	%27	%32	%26	%38	%42	%42	%43	%45	%39	%31	%34
واجب عليك القيام به بموجب القانون	% 35	%68	%61	%70	%56	%52	%53	%53	%46	%50	%59	%53
ممارسة غير مفضلة في المجتمع	% 2	%5	%2	%4	%6	%6	%5	%4	%9	%10	%10	%14
لا أعرف	% 2	---	%5	---	---	---	---	---	---	%2	---	---
فلسطين	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	% 100

شكل (11-3a): رأي المواطنين حول الإبلاغ عن الفساد حسب السنوات 2012-2023

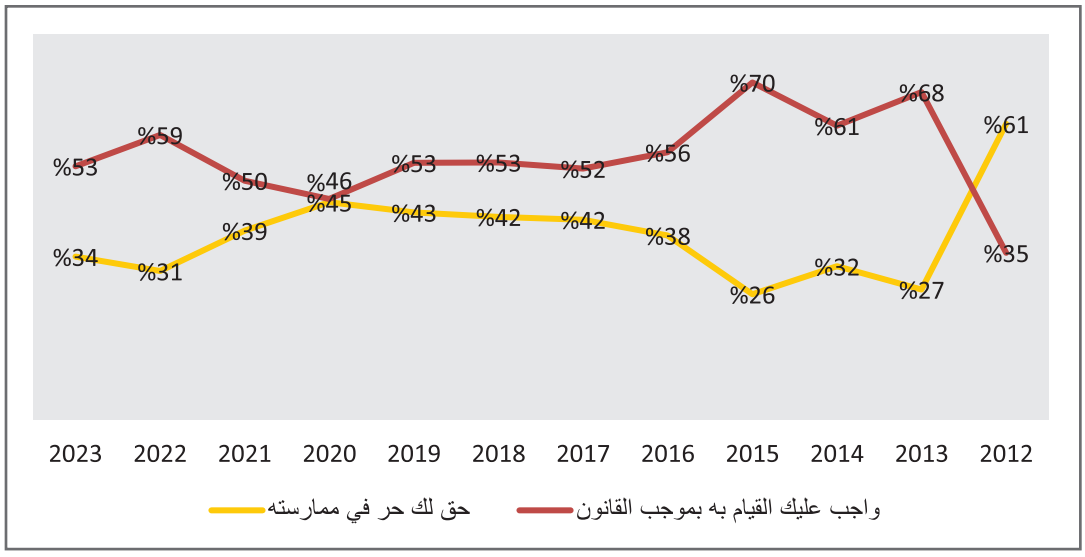

12. أسباب عدم الإبلاغ عن الفساد

تم طرح سؤال على المبحوثين حول الأسباب التي تقف حائلاً أمام عدم الإبلاغ عن الفساد، وتم تزويدهم بقائمة من هذه الأسباب ليختاروا أكثر ثلاثة منها، حيث أشارت النتائج إلى أن السبب الأول الأكثر إعاقة في التبليغ هوعدم وجود وعي كاف بمعنى الفساد وأشكاله بنسبة 18%، يلي ذلك عدم وجود حماية كافية للموطنين المبلغين والشهود بنسبة 16 %، ثم عدم القناعة بجدوى التبليغ لأنه لن تتخذ الإجراءات بحق الفاسديين بنسبة 12 %، ثم الخوف من الانتقام برأي 11 %، وأسباب عدم القدرة على إثبات حالة الفساد وعدم معرفة من هي الجهة المخوّلة باستقبال شكاوى الفساد (بنسبة 10 % لكل منها)، أما الأسباب الأخرى فتعتبر الأقل تأثيراً ولم تتجاوز النسبة 10 % لكل منها. لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (12): الأسباب التي تعيق الإبلاغ عن الفساد

	السبب الأول الأكثر إعاقة	السبب الثاني الأكثر إعاقة	السبب الثالث الأكثر إعاقة	المعدل
عدم وجود وعي كافٍ بمعنى الفساد وأشكاله	%15.9	%18.4	%18.4	%17.6
عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين والشهود	%12.1	%17.0	%17.6	%15.6
عدم القناعة بجدوى الإبلاغ لأنّه لن تتخذ الإجراءات بحقّ الفاسدين	%15.3	%10.0	%11.9	%12.4
الخوف من الانتقام	%14.3	%8.6	%9.4	%10.8
عدم القدرة على إثبات حالة الفساد	%11.8	%8.6	%10.9	%10.4
عدم معرفة من هي الجهة المخوّلة باستقبال شكاوى الفساد	%6.0	%12.6	%10.9	%9.8
القناعة بعدم وجود إرادة سياسية لمكافحة الفساد والفاسدين	%8.3	%9.8	%7.5	%8.5
ضعف وحدات الشكاوى في المؤسسات العامة الفلسطينية	%9.7	%8.0	%6.9	%8.2
القناعة بأنّ الإبلاغ عن الفاسدين شكل من أشكال الوشاية	%5.6	%4.9	%4.2	%4.9
عدم وجود سجلّات عامة متاحة للمواطنين	%1.1	%2.0	%2.5	%1.9
	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (12): الأسباب التي تعيق الإبلاغ عن الفساد

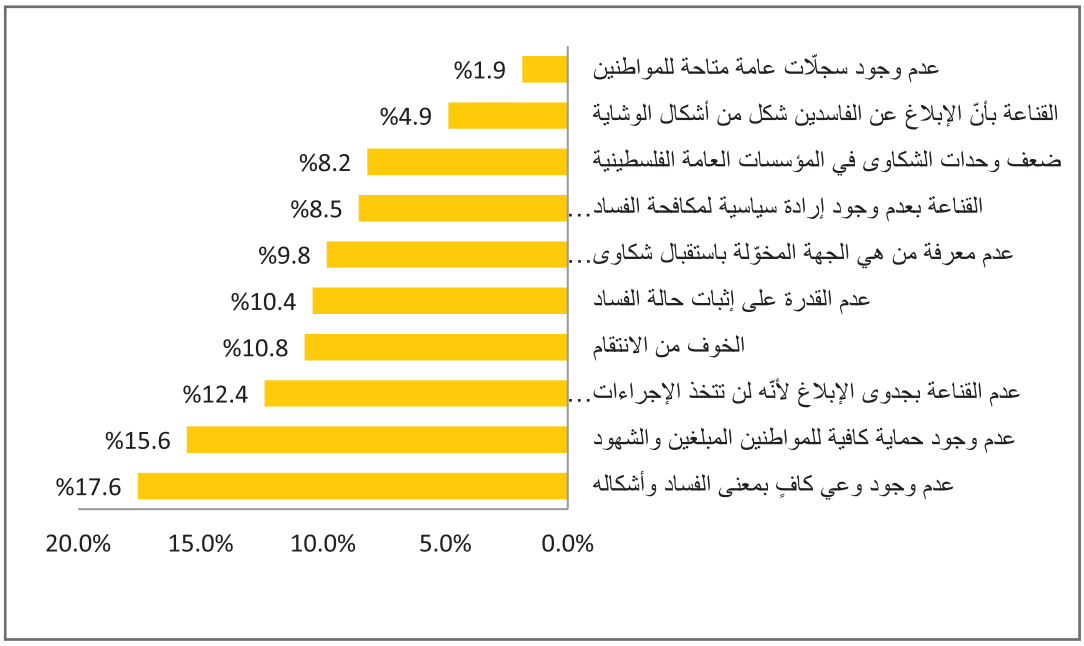

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي بالاستطلاع السابق 2022، حصل ارتفاع في نسبة من يرون أن السبب يعود إلى عدم وجود وعي كافٍ بمعنى الفساد وأشكاله إلى 18% مقارنة باستطلاع 2022 (11%)، أما الأسباب الأخرى فلا يوجد تغير ذي دلالةٍ لأي منها. للمزيد، انظر الجدول أدناه:

جدول (12a): الأسباب التي تعيق الإبلاغ عن الفساد حسب سنتَي 2022-2023

	2022	2023
عدم وجود وعي كافٍ بمعنى الفساد وأشكاله	% 11.3	%17.6
عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين والشهود	% 16.0	%15.6
عدم القناعة بجدوى الإبلاغ لأنّه لن تتخذ الإجراءات بحقّ الفاسدين	% 11.4	%12.4
الخوف من الانتقام	% 12.9	%10.8
عدم القدرة على إثبات حالة الفساد	% 10.0	%10.4
عدم معرفة من هي الجهة المخوّلة باستقبال شكاوى الفساد	% 9.8	%9.8
القناعة بعدم وجود إرادة سياسية لمكافحة الفساد والفاسدين	% 10.4	%8.5
ضعف وحدات الشكاوى في المؤسسات العامة الفلسطينية	% 9.4	%8.2
القناعة بأنّ الإبلاغ عن الفاسدين شكل من أشكال الوشاية	% 6.2	%4.9
عدم وجود سجلّات عامة متاحة للمواطنين	% 2.7	%1.9
	%100.0	%100.0

13. جهود مكافحة الفساد

1 – 13: الجهود المبذولة في مكافحة الفساد

وحول الجهود المبذولة في مكافحة الفساد في فلسطين، أشار 87 % من المبحوثين بأنها غير كافية (88 % في الضفة الغربية، 86 % في قطاع غزة)، وفقط 11 % أشاروا إلى أنها كافية (10 % في الضفة الغربية مقابل 13 % في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (13–1): الجهود المبذولة في مكافحة الفساد

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
كافية	%11.0	%9.8	%12.6
غير كافية	%87.0	%87.6	%86.3
لا رأي/ لا أعرف	%2.0	%2.6	%1.1
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (13–1) : الجهود المبذولة في مكافحة الفساد في فلسطين

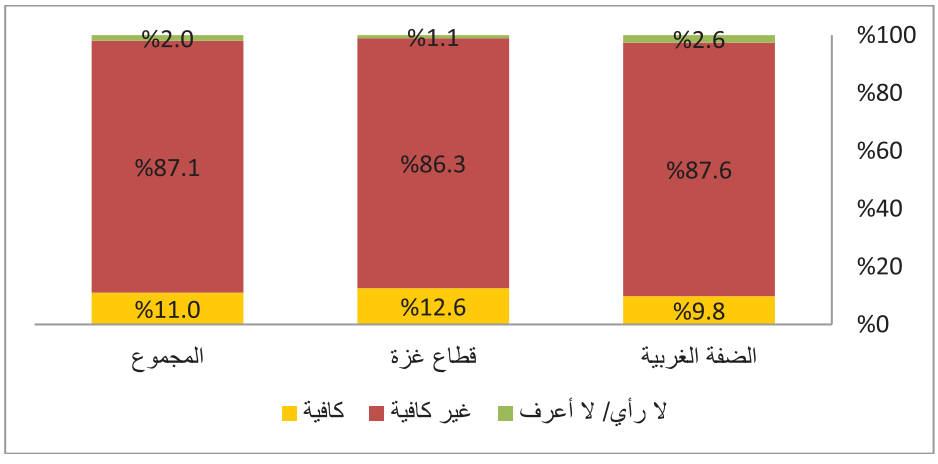

وبالمقارنة مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، فما زالت الغالبية تعتبر أن الجهود المبذولة في مكافحة الفساد غير كافية وبارتفاع عن المعدل (82%) بـ 5 درجات. لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي:

جدول (a 13-1): الجهود المبذولة في مكافحة الفساد حسب السنوات 2015-2023

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
كافية	%11	%22	%13	%14	%12	%19	%15	%13	%11
غير كافية	%80	%73	%82	%83	%84	%80	%84	%85	%87
لا رأي/ لا أعرف	%9	%5	%6	%3	%5	%2	%1	%2	%2
	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

فعالية الجهود المبذولة في مكافحة الفساد في فلسطين

- الموقع الجغرافي: ترتفع نسبة من يعتقدون بأن جهود مكافحة الفساد في فلسطين غير كافية لدى سكان وسط الضفة إلى 93 % وشمالها (90%) مقارنة بسكان الجنوب (83%).
- نوع التجمع السكني: ترتفع النسبة لدى سكان القرى (90%) مقارنة بسكان المدن (86%) والمخيمات (87%).

13-2: أسباب إعاقة الجهود في مكافحة الفساد

وفيما يتعلق بأسباب إعاقة الجهود المبذوله لمكافحة الفساد في فلسطين حسب رأي من يعتقدون بأن هذه الجهود غير كافية، اعتبر 36% منهم بأن أهم سبب يعود إلى ضعف الإرادة السياسة في مساءلة محاسبة الفاسدين بنسبة 31% (30% في الضفة الغربية، 33% في قطاع غزة)، وضعف الشفافية في إدارة مؤسسات الدولة بنسبة 30% (29% في الضفة الغربية، 31% في قطاع غزة)، يلي ذلك بنسبة 24% سبب أن العقوبات التي تطبق على مرتكبي جرائم الفساد غير رادعة (25% في الضفة الغربية، 22% في قطاع غزة)، فيما أشار 15% من المبحوثين إلى أن أهم سبب يعود إلى افتقاد القدوة في التزام المسؤولين بقيم النزاهة والمحافظة على الموارد والمصلحة العامة (16% في الضفة الغربية، 14% في قطاع غزة)، لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول 13-2: أسباب عدم الجدية بمكافحة الفساد

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
ضعف الإرادة السياسية في مساءلة ومحاسبة الفاسدين	%31.3	%30.1	%33.1
ضعف الشفافية في إدارة مؤسسات الدولة	%30.1	%29.3	%31.4
العقوبات التي تطبّق على مرتكبي جرائم الفساد غير رادعة	%23.8	%25.0	%22.0
افتقاد القدوة في التزام المسؤولين بقيم النزاهة والمحافظة على الموارد والمصلحة العامة	%14.8	%15.6	%13.6
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (2-13): أسباب عدم الجدية لمكافحة الفساد

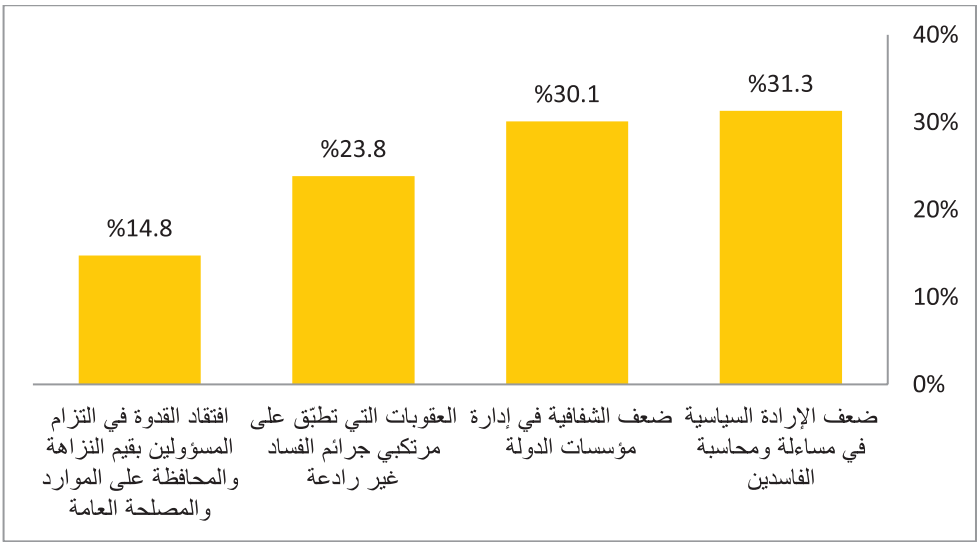

14. التغير في مستوى الفساد

يتناول هذا الجزء من الاستطلاع قياس رأي المواطنين وانطباعهم حول التغير الحاصل في مستوى انتشار الفساد خلال العام 2023 وتوقعاتهم لعام 2024.

1 – 14: التغير في مستوى الفساد لعام 2023

يرى 52% من المبحوثين أن الفساد ازداد عام 2023، (56% في الضفة الغربية، 46% في قطاع غزة)، مقابل 15% من المبحوثين قالوا إن مستوى انتشار الفساد قد انخفض (13% في الضفة الغربية، 18% في قطاع غزة). فيما أشار 32% من المبحوثين أنه لم يتغير (29% في الضفة الغربية، 36% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول 1 – 14: الاعتقاد بحصول تغير على مستوى انتشار الفساد خلال العام 2023

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم، ازداد	%51.8	%56.1	%45.6
نعم، انخفض	%14.9	%12.6	%18.1
لم يتغير	%31.5	%28.7	%35.6
لا رأي/ لا أعرف	%1.8	%2.6	%0.7
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (1-14): الاعتقاد بحصول تغير على مستوى انتشار الفساد خلال العام 2023

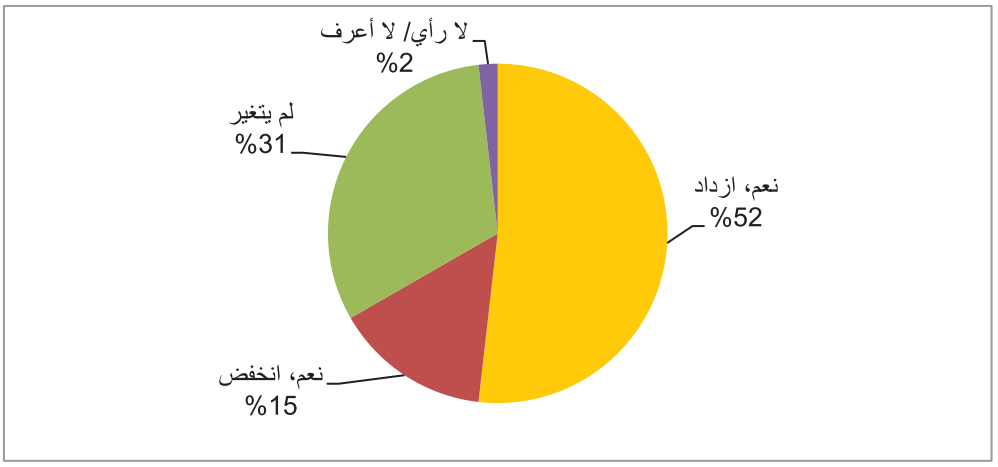

وبمقارنة نتائج هذا الاستطلاع مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، ارتفعت نسبة من يعتقدون بازدياد مستوى انتشار الفساد في الاستطلاع لتقترب من المتوسط العام (54%)، وارتفعت بـ 4 درجات مقارنة بالاستطلاع السابق 2022. لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (14 – 1 a): الاعتقاد بحصول تغير على مستوى انتشار الفساد حسب السنوات 2013-2023

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نعم، ازداد	%52	%54	%51	%55	%55	%67	%53	%53	%58	%48	%52
نعم، انخفض	%18	%12	%11	%15	%16	%11	%12	%14	%11	%18	%15
لم يتغير	%27	%31	%33	%27	%27	%21	%32	%29	%29	%32	%32
لا أعرف	%3	%3	%6	%3	%3	%2	%4	%3	%1	%2	%2
فلسطين	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

شكل (14 – 1 a): الاعتقاد بحصول زيادة على مستوى انتشار الفساد حسب السنوات 2013-2023

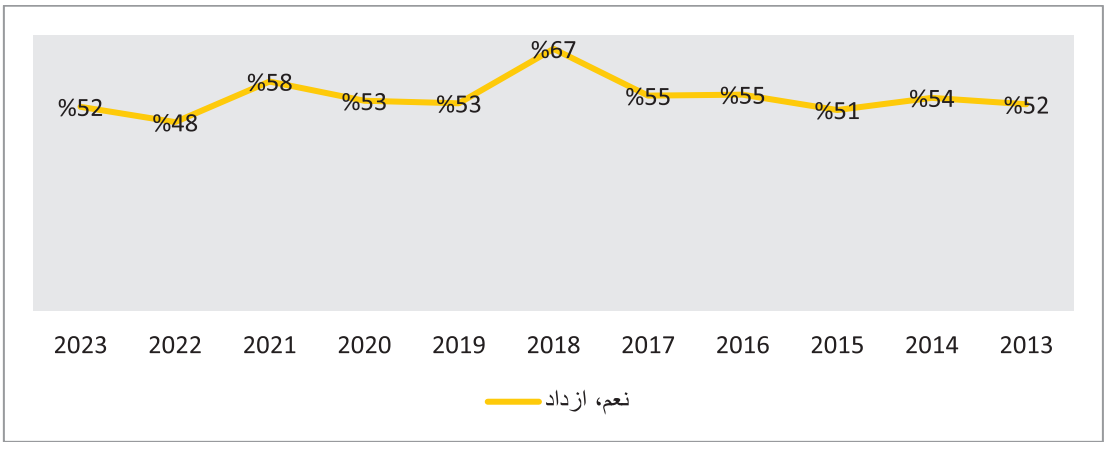

2- 14: **التوقعات لمستوى انتشار الفساد لعام** 2024

بخصوص التوقعات المستقبلية للمواطنين حول مستوى انتشار الفساد للعام 2024، فإن 57% من المبحوثين يعتقدون أنه سيزداد (58% في الضفة الغربية، 55% في قطاع غزة)، مقابل 13% فقط قالوا إنه سينخفض (12% في الضفة الغربية، 14% في قطاع غزة)، بينما أشار 24% إلى أن مستوى الفساد سيبقى كما هو (21% في الضفة الغربية، 28% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2-14): **التوقعات لمستوى انتشار الفساد لعام** 2024

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
سينخفض	%12.6	%11.7	%13.9
سيزداد	%56.5	%57.5	%55.0
سيبقى كما هو	%23.9	%21.2	%27.8
لا رأي/ لا أعرف	%7.0	%9.6	%3.3
	%100.0	%100.0	%100.0

شكل (2-14): **التوقعات لمستوى انتشار الفساد لعام** 2024

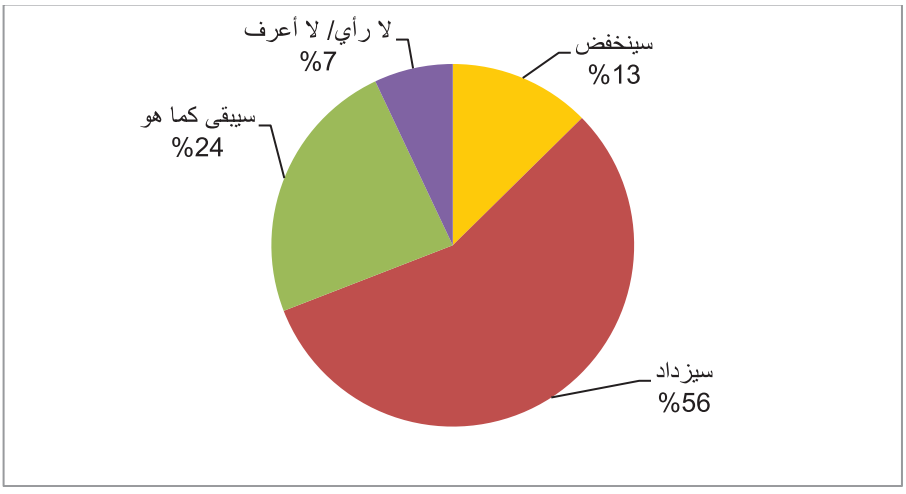

وبمقارنة هذا الاستطلاع باستطلاع ائتلاف أمان السابقة، ما زالت توقعات المبحوثين المستقبلية غير متفائلة حول انخفاض انتشار مستوى الفساد للعام 2024، حيث ارتفعت نسبة التوقعات بازدياد الفساد في هذا الاستطلاع إلى 57 % مقارنة باستطلاع 2022 (49 %)، وارتفاعها درجتين عن المتوسط العام (55 %). لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2a – 14): التوقعات لمستوى انتشار الفساد حسب السنوات 2016–2023

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
سينخفض	%13	%13	%9	%11	%14	%13	%13	%13
سيزداد	%52	%50	%62	%60	%55	%59	%49	%57
سيبقى كما هو	%27	%28	%23	%22	%21	%23	%27	%24
لا رأي/ لا أعرف	%8	%9	%6	%8	%10	%5	%11	%7
فلسطين	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

شكل (2a – 14): التوقعات بازدياد مستوى انتشار الفساد حسب السنوات 2016–2023

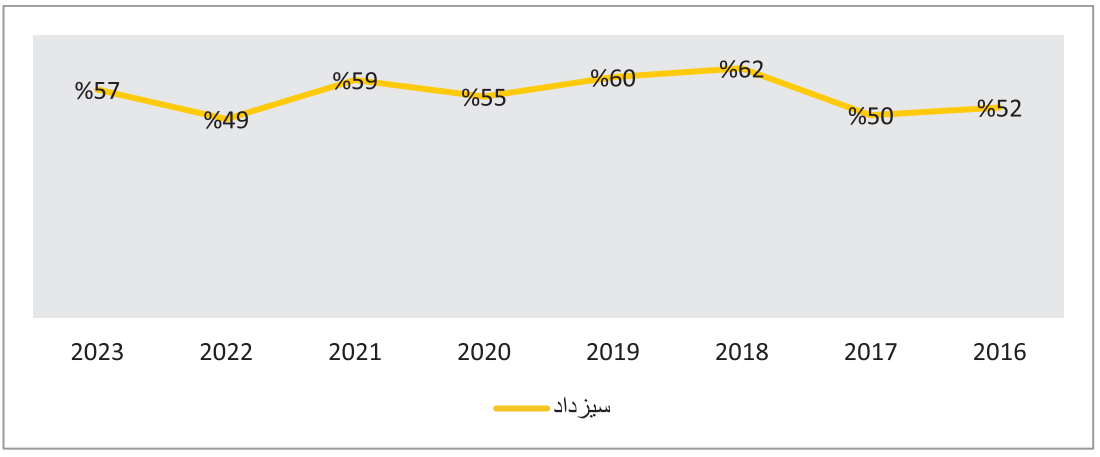

ملحق رقم 1: استمارة الاستطلاع

استطلاع رأي المواطنين حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين 2023

معلومات عامة

Quesرقم الاستمارة: _____ Resرقم الباحث: _____

Regionالمنطقة: 1) الضفة الغربية 2) قطاع غزة

Districtالمحافظة:

1. جنين 2. طوباس 3. طولكرم 4. قلقيلية 5. سلفيت 6. نابلس
7. رام الله 8. القدس 9. أريحا 10. بيت لحم 11. الخليل 12. شمال غزة
13. غزة 14. الوسطى 15. خانيونس 16. رفح

Loc رقم موقع العمل (التجمع السكني): _____

Place مكان السكن: 1. مدينة 2. قرية/ بلدة 3. مخيم

العيّنة

Gender الجنس 1. ذكر 2. أنثى

رقم الفرد	18 سنة فأكثر	العمر	الرقم المتسلسل للأسرة														
	ابتداءً بالأكبر سناً		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16
1			1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
2			2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1
3			3	2	1	3	2	1	3	2	1	3	2	1	3	2	1	3
4			4	3	2	1	4	3	2	1	4	3	2	1	4	3	2	1
5			5	4	3	2	1	5	4	3	2	1	5	4	3	2	1	4
6			6	5	4	3	2	1	6	5	4	3	2	1	6	5	4	3

سؤال (1) أولويات المواطن الفلسطيني

يواجه المجتمع الفلسطيني والحكومة العديد من التحديات التي تحتاج بذل جهود لمعالجتها. برأيك، ما هي المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بالأولوية الأولى لمعالجتها؟

1. تصاعد الأزمات الاقتصادية 2. تفشّي الفساد 3. ضعف سيادة القانون (بما يشمل حماية الحقوق والحريات العامة)

4. هشاشة البنية التحتية 5. استمرار الانقسام 6. سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته

سؤال (2) قد يتواجد الفساد في مختلف الدول والمجتمعات والقطاعات سواء القطاع العام أو الخاص أو الأهلي، ويعرّف الفساد بأنّه قيام المسؤول بإساءة استخدام السلطة الممنوحة له بحكم منصبه لتحقيق مصالح خاصة.

(2__1) برأيك، كيف ترى حجم انتشار الفساد في المجتمع الفلسطيني؟

1.كبير اً 2. متوسطاً 3. قليلاً 4. لا رأي/ لا أعرف

(2-2) من وجهة نظرك، مرتكبو جرائم الفساد في فلسطين غالباً هم من:

1. شاغلي المناصب السياسية (فئات عليا) 2. شاغلي المناصب العادية (فئات عادية)

(2-3) رتّب/ي حسب رأيك أيّ الجهات التالية تبرز فيها حالات ومظاهر الفساد أكثر وأيّها أقل؟

(بحيث يُعطى الرقم 4 للجهة التي يكثر انتشار الفساد فيها والرقم 1 للجهة التي يقلّ انتشار الفساد فيها)

a. المؤسسات الحكومية b.الهيئات المحلية (البلديات، والمجالس المحلية)

c. القطاع الخاص (الشركات التي تدير مرفقاً عاماً) d.المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية

(2__4) رتّب/ي حسب رأيك، أيّ المؤسسات أو الهيئات الرسمية التالية الأكثر عرضةً لانتشار الفساد؟

(برجاء اختيار الجهات الثلاث الأكثر عرضةً لانتشار الفساد من الجهات التالية)

1) السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء والوزارات والهيئات العامة) 2) (يُسأل في قطاع غزة فقط) السلطة التشريعية «المجلس التشريعي»

3) السلطة القضائية (المحاكم والنيابة العامة) 4) الأجهزة الأمنية

5) الهيئات المحلية (البلديات والمجالس القروية)

6) المؤسسات الدينية (المحاكم الشرعية «الإسلامية والمسيحية» والأوقاف) 7) مؤسسة الرئاسة

(2___5) رتّب/ي أيّ الوزارات (الهيئات الحكومية) تعتقد بانتشار الفساد فيها؟

(برجاء اختيار المؤسسات الثلاث الأكثر انتشاراً للفساد فيها من بين المؤسسات التالية)

1) وزارة التنمية الاجتماعية 2) وزارة الصحة 3) وزارة النقل والمواصلات 4) وزارة الأوقاف

5) وزارة المالية 6) سلطة المياه 7) وزارة التربية والتعليم 8) سلطة الطاقة

9) المؤسسات الأمنية 10) الهيئة العامة للشؤون المدنية 11) سلطة الأراضي

12) هيئة تسوية الأراضي والمياه 13) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

14) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 15) وزارة الاقتصاد الوطني 16) هيئة المعابر والحدود

سؤال (3) جرائم الفساد في فلسطين

(1___3) أهم جرائم الفساد التي نصّ عليها القانون الفلسطيني هي: (إساءة الائتمان، واختلاس المال العام، وإساءة استعمال السلطة، والرشوة، وغسل الأموال، والواسطة، والتهاون في أداء الوظيفة العامة، والكسب غير المشروع). برأيك، ما هي الجرائم الأكثر انتشاراً في فلسطين؟ (يرجى اختيار 3 من بين الجرائم التالية الأكثر انتشاراً)

1) إساءة الائتمان 2) اختلاس المال العام 3) إساءة استعمال السلطة

4) غسل الأموال الناجم عن جرائم فساد 5) عدم الإفصاح عن تضارب المصالح 6) الواسطة والمحسوبية

7) الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة أو الحصول على منفعة بدون وجه حق 8) المتاجرة بالنفوذ

9) التهاون في أداء الوظيفة العامة 10) الكسب غير المشروع

(2___3) تعتبر الجرائم الخاصة بقطاع الأغذية والأدوية من الجرائم الاقتصادية التي قد ينتشر فيها الفساد. خلال العام 2022، هل تعتقد/ين أنّها:

1. زادت (انتقل إلى السؤال التالي) 2. قلّت (انتقل إلى 4___3)

(3___3) الرجاء ترتيب الأسباب التي أدّت إلى ازدياد ظاهرة الفساد في الأغذية والأدوية في فلسطين.

(برجاء اختيار أكثر 3 أسباب تؤدي إلى ازدياد انتشار ظاهرة الفساد في الأغذية والأدوية في فلسطين)

1) لا توجد محاسبة وملاحقة لمرتكبي هذه الجرائم 2) استخدام الواسطة والمحسوبية والمحاباة لغضّ النظر عن الجرائم

3) التشريعات السارية لا توفر عقوبة رادعة 4) ضعف وعي المواطنين بهذه الجرائم

5) تعدّد وتداخل دور الأطراف الرسمية المنوط بها متابعة قضايا الغذاء والدواء

(4__3) برأيك، أيّ العقوبات التالية تعتقد/ين أنّها الأكثر فعالية في ملاحقة مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء؟

1. إعداد قائمة سوداء معلنة للشركات والجهات المرتكبة لهذه الجرائم
2. سحب رخص التجارة أو الصناعة الممنوحة لهم
3. سجنهم وتغريمهم
4. جميع ما سبق (للمبحوث: لا تقرأ)

سؤال (4) أسباب انتشار الفساد في فلسطين

الرجاء ترتيب الأسباب التالية حسب الأهمية والتي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين.

(يرجى اختيار 3 من بين الأسباب التالية الأكثر تأثيراً)

1) عدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون
2) عدم تفعيل دور المجلس التشريعي والمؤسسات الرقابية
3) ضعف دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد
4) ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجّعة على الفساد
5) عدم الجدّية في محاسبة كبار الفاسدين
6) قلّة وعي المواطنين بأشكال الفساد
7) الانقسام السياسي بين الضفة وغزة
8) الحصانة التي يتمتّع بها بعض الأشخاص

سؤال (5) الفساد في تقديم الخدمات العامة

(5__1) تقدّم المؤسسات العامة خدمات أساسية للمواطنين. برأيك، في أيّ المجالات والخدمات أدناه تعتقد/ين أنّ الفساد منتشر بشكل أكثر خلال العام 2023؟

(يرجى اختيار 3 من بين الخدمات التي كان الفساد أكثر انتشاراً فيها خلال العام 2023)

1) الخدمات الصحية
2) التعيينات والترقيات
3) التعليم في الجامعات
4) المساعدات الإنسانية والاجتماعية العينية والنقدية
5) الجمارك والضريبة
6) خدمات المياه
7) التصاريح والتراخيص والأذونات الرسمية
8) خدمات الكهرباء
9) خدمات الاتصالات

5__2) حسب رأيك، يسهل على المواطنين الحصول على المعلومات من السجلات العامة:

1) نعم
2) لا
3) لا رأي/ لا أعرف

سؤال (6) الواسطة في الحصول على الخدمات

(6–1) هل توجهت خلال العام 2023 إلى أيّة مؤسسة عامة طالباً/ة خدمة عامة؟

1. نعم 2. لا (انتقل إلى 6___3)

(6–2) هل اضطررت للاستعانة بالواسطة مقابل حصولك على خدمة عامة خلال العام 2023؟

1. نعم 2. لا

(6–3) يلجأ المواطن لاستخدام الواسطة لأحد الأسباب التالية. برأيك، ما هي أهم 3 أسباب من بين ما يلي تدعو لذلك:

1. تقصير الوقت بعدم اتّباع الإجراءات البيروقراطية.
2. الخوف من أن يأخذها شخص آخر غير مستحق لها بسبب الفساد.
3. شكل من أشكال المساعدة الواجب أن يقدّمها لك المعارف.
4. ثقافة المواطن الفلسطيني الذي لا يرى خطأً باللجوء للواسطة.
5. الخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص.
6. عدم الثقة بنزاهة مقدّمي الخدمات.

(6–4) هل تعتقد/ين بوجود واسطة أو محسوبية في عمليات:

(6–4a) التعيينات والترقيات في الوظيفة الحكومية العادية

1. نعم 2. لا 3. لا رأي/ لا أعرف

(6–4b) التعيينات والترقيات في الوظائف العليا

1. نعم 2. لا 3. لا رأي/ لا أعرف

سؤال (7) الرشوة

(7–1) هل سبق لك أن دفعت أنت أو أحد أقربائك رشوة أو ميزة (مثل دفع نقد أو هدية أو خدمة... إلخ) لموظف عام أو طُلب منك ذلك مقابل الحصول على خدمة عامة؟

1. نعم 2. لا

(7–2) حسب رأيك، أيّ ثلاثة مجالات أو خدمات هي الأكثر عرضةً لانتشار الرشوة فيها بفلسطين؟

1) خدمات الصحة 2) خدمات التعليم 3) خدمات منح التصاريح والأذونات الرسمية

5) خدمات الكهرباء 6) خدمات الاتصالات 7) خدمات المياه

سؤال (8) دور الإعلام في مكافحة الفساد

(8__1) كيف تقيّم/ين دور الإعلام الفلسطيني في تسليط الضوء والكشف عن قضايا فساد حدثت في العام 2023؟

1. فعّال 2. متوسط الفعالية 3. ضعيف الفعالية 4. لا رأي/ لا أعرف

(8__2) من وجهة نظرك، أيّ وسائل الإعلام كانت أكثر فعالية في تسليط الضوء والكشف عن قضايا فساد حدثت في العام 2023؟

1. الإعلام المرئي 2. الإعلام المسموع 3. الإعلام المقروء

4. الإعلام الرقمي (وكالات الأنباء الإلكترونية والإذاعات والفضائيات عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي)

5. لا رأي/ لا أعرف

سؤال (9)

(9 –1) هل تعتقد/ين بوجود فساد في السلطة القضائية (المحاكم والنيابة العامة «القضاة وأعضاء النيابة والعاملين فيها»)؟

1) نعم 2) لا 3) لا رأي/ لا أعرف

تُنشِئ الدولة وتكلّف جهات رسمية بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (مثل هيئة مكافحة الفساد في الضفة ونيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال في قطاع غزة وديوان الرقابة المالية والإدارية... إلخ) يمنح عمل المسؤولين فيها الاستقلالية في ممارسة أعمالهم ومنع أيّ طرف سياسي أو خارجي من التدخّل أو التأثير على قراراتهم.

يسأل في الضفة الغربية فقط

(A 1__9) هل تعتقد/ين بأنّ الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد (مثل هيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية... إلخ) تمارس دورها باستقلالية؟

1. نعم (انتقل إلى A9__3) 2. لا 3. لا رأي/ لا أعرف

(A 2__9) في حال كانت الإجابة لا، برجاء اختيار أكثر جهتيْن تدخّلاً في عمل الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد من جهة نظرك:

1) مكتب الرئيس 2) رئاسة الوزراء والوزراء 3) قادة الأحزاب

4) المحافظون ورؤساء البلديات 5) الأجهزة الأمنية

(A 3__9) كيف تقيّم/ين فعالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد (مثل هيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية... إلخ) في مكافحة الفساد؟

1) فعّالة 2) متوسطة الفعالية 3) غير فعّالة 4) لا رأي/ لا أعرف

يسأل في قطاع غزة فقط

(B 1__9) هل تعتقد/ين بأن الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد (نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال، وديوان الرقابة المالية والإدارية... إلخ) في قطاع غزة تمارس دورها باستقلالية؟

1. نعم (انتقل إلى B9__3) 2. لا 3. لا رأي/ لا أعرف

(B 2__9) في حال كانت الإجابة لا، برجاء اختيار أكثر جهتيْن تدخلاً في عمل الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد من جهة نظرك:

1) أعضاء المجلس التشريعي 2) النائب العام 3) الأجهزة الأمنية

4) قادة الأحزاب 5) جهات أخرى (حدد: _____)

(9__3 B) كيف تقيّم/ين جهود ودور الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد (نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال، وديوان الرقابة المالية والإدارية... إلخ):

1) فعّالة 2) متوسطة الفعالية 3) غير فعّالة 4) لا رأي/ لا أعرف

سؤال (10) دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد:

برأيك، كيف ترى مساهمة منظّمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد؟

1) فعّالة 2) متوسطة الفعالية 3) غير فعّالة 4) لا رأي/ لا أعرف

سؤال (11) الإبلاغ عن الفساد

(11__1) هل تعتقد/ين أنّ المواطنين يقومون عادة بإبلاغ الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد (مثل هيئة مكافحة الفساد، ونيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال، وديوان الرقابة المالية والإدارية... إلخ) عن حالات الفساد التي يلاحظونها؟

1. نعم 2. لا 3. لا رأي/ لا أعرف

(11__2) لو حصل وتعرّضت لحالة فساد فهل ستقوم/ين بالإبلاغ عنها للجهات المكلّفة بمكافحة الفسادفيما لو كنت:

(11__2a) شاهداً/ة على فعل فساد 1. نعم 2. لا

(11__2b) ضحية لارتكاب فعل فساد 1. نعم 2. لا

(11__3) هل تعتقد/ين أنّ الإبلاغ عن الفساد:

1. حقٌّ لك أنت حرٌّ في ممارسته 2. واجب عليك القيام به بموجب القانون 3. ممارسة غير مفضلة في المجتمع (وشاية... إلخ)

سؤال (12) عدم الإبلاغ عن الفساد

كثير من الأسباب قد تعيق الإبلاغ عن الفساد للجهات المكّلفة رسمياً. (الرجاء اختيار أكثر 3 أسباب تعيق الإبلاغ عن الفساد)

1) عدم وجود وعي كافٍ بمعنى الفساد وأشكاله
2) عدم معرفة من هي الجهة المخوّلة باستقبال شكاوى الفساد
3) عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين والشهود الإجراءات بحقّ الفاسدين
4) عدم القناعة بجدوى الإبلاغ لأنّه لن تتخذ
5) عدم القدرة على إثبات حالة الفساد
6) القناعة بأنّ الإبلاغ عن الفاسدين شكل من أشكال الوشاية
7) ضعف وحدات الشكاوى في المؤسسات العامة الفلسطينية
8) الخوف من الانتقام
9) القناعة بعدم وجود إرادة سياسية لمكافحة الفساد والفاسدين
10) عدم وجود سجلّات عامة متاحة للمواطنين

سؤال (13) جهود مكافحة الفساد

(13–1) هل تعتقد/ين بأنّ جهود مكافحة الفساد في فلسطين؟

1. كافية (انتقل إلى سؤال 14)
2. غير كافية
3. لا رأي/ لا أعرف

(13–2) (إذا كانت الإجابة على السؤال السابق غير كافية)، برأيك ما هو أهم سبب يعيق جهود مكافحة الفساد في فلسطين؟

1. ضعف الشفافية في إدارة مؤسسات الدولة (عدم نشر معلومات حول قضايا الفساد التي يتمّ كشفها ومحاسبة مرتكبيها، وعدم علم المواطن بهذه الجهود، وعدم وعي المواطن بجريمة الفساد وقانون مكافحة الفساد الفلسطيني... إلخ).
2. ضعف الإرادة السياسية في مساءلة ومحاسبة الفاسدين (ضعف السلطة التشريعية وضعف السلطة القضائية، وعدم رؤية المواطن لمحاسبة جدية لكبار المسؤولين).
3. العقوبات التي تطبّق على مرتكبي جرائم الفساد غير رادعة.
4. افتقاد القدوة في التزام المسؤولين بقيم النزاهة والمحافظة على الموارد والمصلحة العامة.

سؤال (14) التغيّر في مستوى الفساد

(14–1) باعتقادك، هل حصل تغيّر على مستوى انتشار الفساد خلال العام 2023؟

1. نعم، ازداد 2. نعم، انخفض 3. لم يتغير 4. لا رأي/ لا أعرف

(14–2) هل تعتقد/ين أنّ مستوى انتشار الفساد خلال العام 2024؟

1. سينخفض 2. سيزداد 3. سيبقى كما هو 4. لا رأي/ لا أعرف

البيانات الديمغرافية:

Age العمر: 1) أقل من 30 2) 30–40 3) أكبر من 40

Educ المستوى التعليمي:

1. أمي/ ملم 2. ابتدائي 3. إعدادي 4. ثانوي
5. كلية/ معهد 6. بكالوريوس 7. ماجستير فأعلى

Work الحالة العملية: 1. يعمل 2. لا يعمل

Sector (للعاملين فقط) قطاع العمل:

1. قطاع عام/ حكومي 2. قطاع خاص 3. القطاع الأهلي (NGOs)
4. UNRWA 5. مؤسسات دولية

Income متوسط دخل الأسرة الشهري (بالشيقل):

1) أقل من 1500 2) 1500–2500 3) 2501–3500
4) 3501–4500 5) 4501–5500 6) أكثر من 5500

ملحق رقم 2: نتائج عينة الاستطلاع

		النسبة المئوية
منطقة الإقامة	الضفة الغربية	%59.2
	قطاع غزة	%40.8
	Total	%100.0
المحافظة:	جنين	%06.0
	طوباس	%02.4
	طولكرم	%03.6
	قلقيلية	%02.4
	سلفيت	%02.4
	نابلس	%08.5
	رام الله	%06.0
	القدس	%08.5
	أريحا	%02.4
	بيت لحم	%03.6
	الخليل	%13.3
	جباليا	%08.2
	غزة المدينة	%13.6
	خانيونس	%08.2
	دير البلح	%05.4
	رفح	%05.4
	Total	%100.0
مكان السكن:	مدينة	%53.9
	قرية	%24.5
	مخيم	%21.5
	Total	%100.0
الجنس	ذكر	%49.3
	أنثى	%50.7
	Total	%100.0

الفئات العمرية	أقل من 30	%33.0
	30-40	%26.4
	أكبر من 40	%40.6
	Total	%100.0
المستوى التعليمي:	أمي\ملم	%01.8
	ابتدائي	%04.9
	إعدادي	%15.7
	ثانوي	%35.6
	كلية/ معهد	%15.6
	بكالوريوس	%24.8
	ماجستير فأعلى	%01.7
	Total	%100.0
الحالة العملية	يعمل	%46.1
	لا يعمل	%53.9
	Total	%100.0
(للعاملين فقط) قطاع العمل:	قطاع عام/ حكومي	%22.3
	قطاع خاص	%66.1
	القطاع الأهلي (NGOs)	%05.2
	UNRWA	%04.4
	مؤسسات دولية	%02.0
	Total	%100.0
متوسط دخل الأسرة الشهري (بالشيقل):	أقل من 1500	%24.1
	501-2500	%24.1
	2501-3500	%23.0
	3501-4500	%14.4
	4501-5500	%07.2
	أكثر من 5500	%07.2
	Total	%100.0

AMAN
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو "مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد".

يسعى الائتلاف حالياً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي -الطابق الأول -شارع الإرسال ص.ب :رام الله 339 القدس 69647
هاتف 022989506 022974949- فاكس: 022974948
غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث
هاتف: 082884767 تلفاكس: 082884766
الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

www.aman-palestine.org
/amancoalition

برنامج أمان الرئيسي بتمويل مشكور من حكومات والنرويج ولوكسمبورغ والسويد وهولندا/UNDP